المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المُقارنة

سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر

منصة بروغرس PROGRES المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية نموذجا (2017-2022)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب: إشراف:

- **ياسين لواني** - **أ.د. لقمان مغراوي**

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
د. هجيرة بن بوزيد	جامعة الجزائر2	رئيساً
أ.د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقررا
د. بن بخيتة وردة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المُقارنة

سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر

منصة بروغرس PROGRES المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية نموذجا

(2022-2017)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب:

- **ياسين لواني**

إشراف:

- **أ.د. لقمان مغراوي**

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
د. هجيرة بن بوزيد	جامعة الجزائر2	رئيساً
أ.د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقررا
د. بن بخيتة وردة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

" قل هل يستوي الَّذين يعلمون والَّذين لَا يعلمونَ إنَّما يتذكَّر أُولو الألباب "

الأية9 من سورة الزمر

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

الأية105 من سورة التوبة

صدق الله العظيم

عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " ومن سلك طريقًا يلتمسُ فيه علمًا، سهَّل الله له به طريقًا إلى الجنَّةِ"

صدق رسول الله

رواه مسلم في الصحيح

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيئ أشكر الله سبحانه وتعالى الذي يسر دربي وتوفيقه لي وإحسانه وعلى نعمه التي لاتعد ولا تحصى.

الشكر موصول لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مغراوي لقمان على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ماقدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذا العمل.

الشكر لأساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل

وإلى كل من مدَ لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد

فجزاهم الله خيرا أجمعين

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل عائلتي وأفراد أسرتي حفظهم الله جميعًا ورعاهم.

وإلى روح جدي الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة.

إلى كل من علمني حرفًا في هذه الدنيا الفانية.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الملاحق	V
مقدمة	20-01
الفصل الأول: واقع التعليم العالي في الجزائر	56-21
تمهيد	22
المبحث الأول: التعليم العالي ماهيتهُ ووظائفه	23
المطلب الأول: ماهية التعليم العالي	23
المطلب الثاني: مفهوم إصلاح التعليم العالي	25
المطلب الثالث: أنماط التعليم العالي	27
المطلب الرابع: وظائف التعليم العالي	31
المطلب الخامس: أهداف إصلاح التعليم العالي	32
المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر تطوره وأهدافهُ	35
المطلب الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر	35
المطلب الثاني: مبادئ التعليم العالي في الجزائر وأهدافه	41
المطلب الثالث: وظائف التعليم العالي في الجزائر	45

المطلب الرابع: مؤسسات التعليم العالي في الجزائر	48
المطلب الخامس: مشكلات التعليم العالي في الجزائر	52
خلاصة وإستنتاجات	56
الفصل الثاني: الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر	94-57
تمهيد	58
المبحث الأول: ماهية الرقمنة وأهميتها	59
المطلب الأول: نشأة الرقمنة ومفهومها	59
المطلب الثاني: مميزات وفوائد الرقمنة	63
المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة	66
المطلب الرابع: أسباب التحول إلى أنظمة الرقمنة	71
المطلب الخامس: معوقات ومشاكل الرقمنة	73
المبحث الثاني: الرقمنة ودورها في تطوير قطاع التعليم العالي في الجزائر	76
المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر الإلكترونية(2008-2013) (الإطار السياسي لرقمنة التعليم العالي)	76
المطلب الثاني: الإطار التشريعي والمؤسساتي لرقمنة التعليم العالي في الجزائر	79
المطلب الثالث: البرامج المعتمدة في الجزائر في رقمنة قطاع التعليم العالي	87
المطلب الرابع: دور الرقمنة في عصرنة التعليم العالي في الجزائر	89

المطلب الخامس: مشكلات تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر	92
خلاصة وإستنتاجات	94
الفصل الثالث: رقمنة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	116-95
تمهيد	96
المبحث الأول: لمحة عامة حول المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيةENSSP	97
المطلب الأول: تعريف ونشأة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	97
المطلب الثاني: التنظيم الإداري للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ومصالحها التقنية وتنظيمها	99
المبحث الثاني: شرح وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	103
المطلب الأول: منهج وأدوات الدراسة	103
المطلب الثاني: تحليل المقابلة	104
المطلب الثالث: النتائج العامة للدراسة الميدانية	111
المطلب الرابع: تحليل النتائج على ضوء الفرضيات	113
خلاصة وإستنتاجات	116
الخاتمة	117
الملاحق	123

قائمة المصادر والمراجع	144
ملخص	158

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بوابة الطالب، منصة طلب تغيير التخصص والتوجيه والتشاور بشأن نتائج التقييمات	124
02	تسيير الشهادات الأجنبية، منصة التسجيل للطلاب الأجانب والطلاب الجزائريين الحاصلين على البكالوريا الأجنبية	125
03	منصة خاصة لطلب توثيق الشهادات الجامعية	127
04	منصة التقدم لطلب التسجيل في الدكتوراه	128
05	منصة إدارة الموارد البشرية	130
06	منصة إرسال طلبات المواعيد والشكاوي	131
07	وثيقة المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، الوضع الراهن والأفق المستقبلية	132
08	تقديم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	136
09	الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	139
10	دليل المقابلة	140

مقدمة

مقدمة

يُعتبر قطاع التعليم العالي من أهم القطاعات في الدولة ويَحظى بإهتمام كبير في معظم دول العالم كون التعليم العالي من أهم الركائز الأساسية في تطوير قدرات الأفراد حيث يمُده بمعارف ومؤهلات تجعله يقود عملية التنمية في المجتمع، كما يقوم هذا القطاع أيضًا بإحداث إنعكاس على إقتصاديات الدول حيث يُخصَص لهُ ميزانيات ضخمة نظرًا للأهمية التي يمثلها في المجتمع وهو أهم قطاع في التعليم حيث يقوم بإعداد جيل وأفراد قادرين على التكيف مع التغيرات الحاصلة محليًا ودوليًا، ولهذا فإن قطاع التعليم العالي هو مؤسسة هامة تقعُ عليه مسؤولية نشر الثقافة والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع من خلال إعداد الإطارات البشرية والبحوث العلمية التي تساهم في إحداث نقلة إيجابية، كما أنه ينفرد بدور هام في البناء والتنمية الفكرية والإقتصادية ويعتبر القاعدة الأساسية للبحث العلمي والتكنولوجي.

تُعتبرُ الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتطوير قطاع التعليم العالي عن طريق توفير له جميع الوسائل والإمكانيات اللازمة قصد بلُوغه إلى مستويات عليا خصوصًا مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي عرفها العالم نتيجة تطور تكنولوجيات الإعلام والإتصال حيث أصبح إدراج الرقمنة ضرورة حتمية على أغلب دول العالم وفي جميع قطاعاتها، وأيضًا العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة وأحدثت تغييرًا في الحياة اليومية للإنسان، وفي ظل هذه التطورات أصبحت مؤسسات التعليم العالي كغيرها من مؤسسات المجتمع تواجهُ موجة من التغيرات والتحولات الناتجة عن هذه الثورة، وفي هذا الإطار تُعتبر الرقمنة في قطاع التعليم العالي ضرورة حتمية فرضتها التغيرات والتحولات الدولية الحاصلة كما أنها أصبحت متطلبا هاما لتطوير الإدارات والمؤسسات وتجسيد المصداقية والشفافية في جميع التعاملات كما أن عملية التحول الرقمي للمعلومات التي أدمجت في جميع مجالات الحياة الإقتصادية الإجتماعية والثقافية جعلت العديد من المؤسسات تستجيب لهذا التغير الذي طرأ في عملية تسيير الوظائف والخدمات.

لقد سارعت الجزائر بإتخاذ جميع الإجراءات والتدابير عن طريق تبني سياسة وطنية جديدة والتي برزت من خلال إستراتيجية الجزائر الإلكترونية(2008-2013) أو ما يُسمى بمشروع الحكومة الإلكترونية الذي هو بمثابة الركيزة الأساسية لتجسيد الإدارة الإلكترونية في

جميع القطاعات سواء العمومي أو الخاص، وتسعى هذه الإستراتيجية إلى تجسيد حكومة إلكترونية وإقتصاد رقمي والتسهيل للمواطن الولُوج إلى المرفق العمومي، ويعتبر قطاع التعليم العالي من بين القطاعات التي تسعى الدولة لإصلاحها من خلال هذه الإستراتيجية وهذا عن طريق إدخال الرقمنة فيه قصد بلوغ التعليم العالي مراتب متقدمة ومُستويات عُليا وفق المعايير والتصنيفات العالمية وهذا من خلال ما يوفره التسيير الرقمي من مرُونة في تدفق المعلومات وتنفيذ العمليات وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف القطاع بسُرعة ودقة وكذالك تسهيل عملية السير الجامعي وتقديم خدمات أفضل والوصول إلى درجات أعلى في التعليم العالي، وقد جاءت الرقمنة بإعتبارها مفهوم جديد ومعاصر وتسعى هادفة إلى تقليص الإجراءات والسرعة في التنفيذ مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة، حيث أن أغلب الجامعات في الجزائر بدأت بالتوجه إلى الإدارة الإلكترونية المعاصرة وهذا من خلال إتاحة جميع المعلومات على شبكة الأنترنت على شكل أنظمة معلوماتية تسهل للطالب الولوج إلى كافة المعلومات المتعلقة بالجامعة وهذا ما يؤدي إلى تعزيز وتطوير العلاقات العامة بين المؤسسة والتواصل مع جمهورها بأحسن الطرق والتقنيات وأفضل الوسائل الممكنة وهذا من خلال تكريس الشفافية وتفادي جميع العوائق البيروقراطية التي تعرقل سير العملية الإدارية، والجزائر من بين الدول التي ساهمت في تطبيق الرقمنة في العديد من قطاعاتها من بينها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهذا من خلال إنشاء نظام معلوماتي يُسمى بالبروغرس PROGRES الذي هو عبارة عن نظام يربط العلاقة بين الطالب والإدارة ويحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية والمادية المتعلقة بالمؤسسة، وبغية إصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر تم إستحداث هذا النظام المعلوماتي بهدف سد الإختلالات التي كانت سائدة في قطاع التعليم العالي وهذا من خلال شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإتحاد الأوروبي، ومن خلال هذا المنطلق تعمل هذه الدراسة على إبراز واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وكيفية مساهمتها في إصلاح وتطوير القطاع من خلال نظام البرُوغرس Progres.

1.أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية موضوع الرقمنة في حد ذاته خصوصًا في قطاع التعليم العالي حيث أصبح هذا الموضوع محل إنشغال الحكومة الجزائرية وهذا من أجل مسايرة التحولات والتغيرات التي مست العالم من جانب تكنولوجيات الإتصال الحديثة وهذا لكي لا تجد الدولة نفسها منعزلة عن العالم الخارجي وهذه الأهمية تنقسم إلى:

- **أهمية علمية:** تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال حداثة موضوع الرقمنة فأغلبية الدراسات في الآونة الأخيرة تهتم بمثل هذه المواضيع خصوصًا مع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العالم نتيجة تطور تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة، وأيضا العولمة التي غيرت من نمط حياة الإنسان، كما أن هذه الدراسة تشكل إضافة في ميدان البحث العلمي والتي يمكن من خلالها أن يستفيد الباحثين في مجال الحقل الأكاديمي.
- **أهمية عملية:** فيما يخص الأهمية العملية فتظهر من خلال تسليط الضوء على الإختلالات والنقائص التي تعاني منها الرقمنة في قطاع التعليم العالي، وضرورة الأخذ بها بعين الإعتبار من طرف صناع السياسة العامة في الدولة ومحاولة تبني سياسات وحلول للمشاكل والعراقيل التي تعترض نجاح الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر.

2.مبررات الدراسة:

إن إهتمام الباحث بتناول موضوع معين تحكمُهُ إعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية أي هناك مجموعة من المقاييس والمعايير، فالإعتبارات الذاتية مبنية على إهتمامات الباحث(الرغبة الخاصة) وميله نحو موضوعات معينة أما الإعتبارات الموضوعية مبنية على الأهمية العلمية وحداثة الموضوع (موضوع الساعة)، ومن هنا يمكن إستخلاص أهم أسباب تناول موضوع سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر منصة بروغرس المدرسة الوطنية العُليا للعُلوم السياسية نموذجاَ.

- المبررات الذاتية:

تبدأ الأسباب الذاتية برغبتنا الشخصية وميولنا لدراسة موضوع الرقمنة وأهميتها في قطاع التعليم العالي والبحث االعلمي، ونحن كطلبة جامعيين نجد أن هذا الموضوع محل إنشغالنا ويهمنا كثيرًا خاصةً وأن الرقمنة تساهم في تسهيل الخدمَات المقدمة مما يساهم أيضًا في الإقتصاد في الجهد والوقت، وكذالك الشعور بقيمة وأهمية الموضوع نظرًا لأن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعتبر أهم قطاع في الدولة وأي تغيير أو إصلاح يمسهُ يُحدث تأثيرًا على أسرة التعليم العالي والبحث العلمي.

- الرغبة في التعرف على المستوى الذي وصلت إليه الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أو مدى تطبيق تكنولوجيات الإتصال الحديثة فيها، وكذالك أهمية النظام المعلوماتي المُسمى بالبروغرس وأهم الإيجابيات التي حققها.

- المبررات الموضوعية:

يعتبر موضوع الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ذات أهمية علمية كبيرة في الجزائر حيث أن المواضيع المتعلقة بالرقمنة تعتبر من المواضيع الحديثة والمتجددة وهذا نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الذي مسَ العالم والعولمة وهذا ما يفرض علينا مواكبة هذا التغيير الحاصل لكي نكون مندمجين مع هذا العالم، ضف إلى هذا حداثة الموضوع ومحدودية أدبياته التي تعنى بدراسته وهذا مايدفعنا إلى إضافته كمرجع.

- النجاح الكبير الذي حققته الدول الكبرى في مجال رقمنة خدمات التعليم العالي والبحث العلمي نتيجة تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة.

- قيمة الموضوع وأهميته بالنسبة للأسرة الجامعية بإعتبارهم المعنيين بالدرجة الأولى بحيث أن الرقمنة تهدف إلى تحسين الخدمة وتقديمها في إطار الشفافية وبعيدًا عن كل أشكال البيروقراطية، وكذالك إضفاء المزيد من المعلومات والفهم حول أهمية التكنولوجيا وأهمية الرقمنة في مجال التعليم العالي.

- أصبحت الرقمنة اليوم لها قيمة كبيرة وضرورية لجميع مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وإعتبار أن تجسيد الرقمنة تهدف إلى حوكمة مؤسسات التعليم العالي ما يجعلها تحقق النجاح والتميز.

– تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات والأجهزة الإدارية وإنعكاس ذالك على مستوى الخدمات المقدمة.

3.الدراسات السابقة:

إن دراستنا لهذا الموضوع جاء نتيجة الإطلاع على مجموعة من الدراسات التي قُدمت حولهُ نذكر من بينها:

– أطرُوحة دكتوراه عبد الحميد حططاش بعنوان" **دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن(CRM)**، (جامعة سطيف01: كلية العلُوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2017/ 2018)، ركزت هذه الدراسة على تقييم مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ودراسة أثر إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية الجزائرية على جودة الخدمات العامة وعلى تحسين علاقة المواطن بالمرفق العمومي من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية وهذا من خلال إعتماده على المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وخلصَت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية هي النموذج الأمثل للوصول إلى إدارة عمومية فعالة كما أن مشروع الجزائر الإلكترونية2013 لا يزال يعاني من النقائص بالرغم من إنقضاء المدة الزمنية المخصصة لتنفيذ المشروع، بالرغم من هذا إلا أن دراستهُ إقتصرت على تقييم أثار مشروع الحكومة الإلكترونية ولم يهتم بالقطاعات التي تم إرساء فيها الرقمنة كقطاع التعليم العالي.

– مذكر ماستر هواري جبار بعنوان" **إتجاهات هيئة التدريس نحو إستخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم العالي**، (جامعة سعيدة: كلية الآداب واللُّغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية2013/2012)، وركزت هذه الدراسة على إستخدام التكنولوجيا الرقمية من طرف الأساتذة وكيف تؤثر عليهم، وهذا من خلال إعتماده على المنهج الوصفي الذي يصف ظاهرة الرقمنة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تساعد على إستخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم العالي قد تعود إلى إختلاف الجنس لهيئة التدريس، إختلاف التخصص العلمي، وإختلاف الأقدمية المهنية، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأساتذة ذوي التكوين الأدبي والعلمي نحو إستخدام التكنولوجيا في التدريس وكذالك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أساتذة ذوي أكثر خبرة وأساتذة أقل خبرة نحو إستخدام التكنولوجيا في التدريس، ورغم إشارتِه إلى إتجاهات الأساتذة في إستخدام التكنولوجيا والرقمنة

في عملية التدريس إلا أن دراسته أغفلت العديد من الجوانب وهو التغيرات التي أحدثتها الرقمنة في قطاع التعليم العالي.

– مذكرة ماستر لمياء تركي بعنوان" **الرقمنة الإدارية ودورها في تطوير العلاقات العامة داخل المؤسسة الجامعية** (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 2018 /2019)، ركزت هذه الدراسة على الإدارة الإلكترونية والرقمنة الإدارية وكذالك أسباب التحول إلى الرقمنة الإدارية، كما تطرقت أيضًا إلى مفهوم العلاقات العامة من خلال إعتمادها على المنهج الوصفي في دراستها لهذه الظاهرة وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصالات من أجل ترسيخ نمط الرقمنة الإدارية بالجامعة أو بتعبير أخر ترسيخ ثقافة الرقمنة، ولكن بالرغم من إشارتها إلى أهمية الرقمنة في تعزيز العلاقات العامة داخل الجامعة وهذا من خلال نموذج البروغرس إلا أنها أغفلت جوانب كثيرة في الدراسة سواء منها المتعلقة بتاريخ إدخال البروغرس في قطاع التعليم العالي في الجزائر وماهي المعيقات التي صادفتها الجامعة في تطبيقها لنظام البروغرس.

– مذكرة ماستر شيماء حديبي بعنوان" **إسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية**،(جامعة المسيلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2020/2019)، ركزت هذه الدراسة على حوكمة الجامعات وعلى الرقمنة وإسهامها في تحقيق مبدأ الحوكمة في جامعة مسيلة وهذا من خلال إعتمادها على المنهج الوصفي لدراستها لهذه الظاهرة والجوانب المُحيطة بها، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الرقمنة ساهمت في تحقيق مبادئ الحوكمة في جامعة مسيلة وأن درجة الحوكمة في هذه الجامعة مرتفعة جدًا، ولكن بالرغم من إشارتها إلى مساهمة الرقمنة في تحقيق الحوكمة في جامعة المسيلة إلا أنها لم تشر إلى مساهمة الرقمنة في تطوير وعصرنة قطاع التعليم العالي بصفة عامة فهي ركزت فقط على جامعة المسيلة.

4. إشكالية الدراسة:

أدى التطور الذي عرفته الدول في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال إلى ظهور مجموعة من الوسائل والتقنيات الحديثة مما أحدث تأثيرًا على مستوى النظام الإجتماعي

والإقتصادي والثقافي وهذا ما دفع الدول إلى الدخول إلى هذا العالم الرقمي إلزامًا عليها وهذا من أجل القدرة على التكيف مع التغيرات التي تفرضها هذه التكنولوجيا، وهذا مادفع الكثير من المنظمات والمؤسسات والقطاعات الوزارية إلى تبني ما يسمى بالرقمنة التي هي عملية تخزين كم هائل من المعلومات والوصول إليها بأي وسيلة كانت ومن أي مكان، وكذالك تحويل الأشياء المادية الملموسة أوراق مثلًا إلى مجموعة من الأرقام والرموز التي يتم قراءتها ومعالجتها بواسطة الحاسوب.

إن الجزائر قامت بتبني ما يسمى بمشروع الجزائر الإلكترونية ووضعت هذه الإستراتيجية سنة2008 وحدد مدة تنفيذها بخمس سنوات، وهذا المشروع يهدف إلى إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال والإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وتطبيقها في جميع القطاعات الوزارية والإدارات العمومية وهذا ما يسمح بالإقتصاد في الجهد والوقت، وأما فيما يخص قطاع التعليم العالي فإن إدماج الرقمنة فيه ضرورة حتمية فرضتها الثورة التكنولوجية ما دفع بالدولة إلى تبني هذه السياسة لتسيير قطاعاتها وعلى رأسها قطاع التعليم العالي وهذا من أجل تطوير وتحسين خدمات التعليم العالي وقد نجحت هذه العملية على أرض الواقع من خلال إرساء مجموعة من الأنظمة والخدمات والتي من أهمها نجد نظام البروغرس Progres الذي هو نظام معلوماتي يهتم بالتسيير البيداغوجي وتسير الموارد البشرية والخدمات الجامعية، وإنطلاقًا من هذا الأساس جاءت الإشكالية على النحو التالي: **كيف يُسَاهم نظام البرُوغرس Progres في تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم العالي في الجزائر؟**

ومن أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيمَا تتمثل أهم التغيرات التي أحدَثتها الرقمنة على مستوى قطاع التعليم العالي؟
- فيمَا تَتجلى أهمية نظام البروغرسProgres في قطاع التعليم العالي في الجزائر؟
- هل نجح البرنامج المعتمد المُسمى بالبروغرسProgres في قطاع التعليم العالي؟

لمعالجة الإشكاليات يتمُ صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

– يُساهم نظام البروغرس في تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال توفير السهولة للطلبة للولوج للمرفق العمومي وتسهيل إتاحة الخدمات عبر شبكة الأنترنت دون التقيد بالزمان والمكان وهذا الذي يُحقق مبدأ الشفافية.

الفرضيات الفرعية:

– أحدثت الرقمنة عدة تغيرات على مستوى قطاع العليم العالي في الجزائر والتي تتمثل في نقص التعامل بالأوراق والأرشيف والإعتماد على النمط الجديدة القائم على المعاملات الإلكترونية.

– نظام البروغرس يوفر العديد من الإيجابيات لقطاع التعليم العالي منها الإقتصاد في الوقت والجهد.

– هنالك عدة مشاكل ومعوقات ساهمت في عدم نجاح نظام البروغرس في قطاع التعليم العالي في الجزائر بنسبة كبيرة، كضعف شبكة الأنترنت الناتج عن ضعف البُنية التحتية لشبكة الأنترنت والإتصالات.

5.حدُود الإشكالية:

– **الحدود المكانية:** يعد موضوع الرقمنة في التعليم العالي من أهم المواضيع التي تعد محل إنشغال العديد من الدول بها وهذا نتيجة إنتشار مايسمى بالعولمة، وقد تم حصر هذه الدراسة في الجزائر حيث أنها من الدول التي تسعى جاهدة لتطوير وتحديث قطاع التعليم العالي من خلال إدخال تكنولوجيات الإتصال الحديثة في هذا المجال والسعى إلى تطوير الخدمات الجامعية، ومن أجل التعرف أكثر على واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر تم الإعتماد على الدراسة الميدانية في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيةEnssp.

– **الحدود الزمانية:** تتناول هذه الدراسة سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر منصة بروغرس المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية نموذجا، عموماً فإن الفترة الرئيسية للدراسة من سنة 2017 إلى سنة 2022، حيث أن سنة 2017 هي السنة التي بدأت بها المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية التعامل بنظام البروغرس Progres، ولابد أيضًا الإشارة إلى تاريخ الإستراتيجية الإلكترونية للجزائر

(2008-2013) التي كانت الإنطلاقة الأولى لتجسيد الرقمنة في جميع القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي.

- **الحدود الموضوعية:** تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على الرقمنة بصفة عامة والرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بصفة خاصة، وكذالك تطور التعليم العالي في الجزائر وأهدافه ومختلف القوانين التي جاءت بها الدولة لإدخال الرقمنة في هذا القطاع، كما تتطرق أيضًا هذه الدراسة إلى إستراتيجية الجزائر الإلكترونية(2008-2013) والتي وضعت سنة 2008 وهذا لدعم القطاع وتجسيد مجتمع المعلومات فيه، إضافةً إلى مختلف السياسات الإصلاحية التي عرفها قطاع التعليم العالي في الجزائر، وأيضًا مدى نجاح الرقمنة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيةEnssp.

6.أهداف الدراسة:

إن أي دراسة علمية في الأخير تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف، وهذه الأهداف تكونُ على نوعين، فنجد أهداف نظرية وهذا من خلال تفسير موضوع محل الدراسة وأهداف تطبيقية وهذا لإيجاد الحُلول لمشاكل معينة، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى إبراز كيفية مساهمة نظام البرُوغرس في تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم العالي في الجزائر وأما فيما يخُص الأهداف الفرعية لهذا البحث فتتمثل في:

- مُحاولة تقديم إطار نظري لموضوع الرقمنة وإصلاح قطاع التعليم العالي.
- التعرف على أهمية وإستخدامات نظام البرُوغرس في قطاع التعليم العالي بصفة عامة وفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بصفة خاصة.
- محاولة الكشف عن بعض المشاكل والإختلالات التي تعاني منها الرقمنة في قطاع التعليم العالي.
- محاولة تقديم مقترحات وحلول بهدف تطوير وتحسين خدمات التعليم العالي.

7. الإطار النظري للدراسة:

تهدف النظرية إلى إعطاء رؤية تحليلية لموضوع معين وكيفية حدوثه، ولا يمكن معالجة أي موضوع إلا في إطار نظري أو مدخل أي وفق نظرية يعتمد عليها الباحث في

تفسيره لذالك الموضوع، والموضوع الذي نحن بصدد تناوله وهو سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي، ولقد إعتمدنا في هذه الدراسة على مدخل العولمة بإعتباره المدخل المناسب لفهم موضوع دراستنا وهو موضوع الرقمنة وضرورة الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة في المرفق العُمومي، وتعرف العولمة على أنها جعل العالم مجال مفتوح لممارسة جميع النشاطات الإنسانية سواء الإقتصادية الإجتماعية السياسية أو الثقافية مع إمكانية ممارسة هذه النشاطات دون قيود مفروضة[1].

يَعرف اليوم العالم ثورة معلوماتية وتكنولوجية كبيرة شملت مختلف ميادين الحياة ومجالاتها بإعتبار تكنولوجيات المعلومات والإتصالات عامل مهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ونتيجة هذا التطور الحاصل في التقنيات المختلفة وفي ظل نظام العولمة الذي جعل العالم قرية صغيرة لا يعرف الزمان ولا المكان تَحتم على الدول الإندماج في هذا النظام أو هذا النمط من أجل مواكبة التغيرات والتحولات التي أفرزتها العولمة حيث أصبح تبني التكنولوجيا ضرورة حتمية وهذا من أجل مسايرة هذا النظام ووُجب على الدول النامية إتباع التجارب الناجحة التي قامت بها الدول المتقدمة وضرورة تبنيها والعمل بها، فنظام العولمة إذًا إستطاع أن يؤثر على مختلف مجالات الحياة، وفي ظل النتائج التي أفرزتها العولمة وحتمية تغيير نمط العالم تَحتم على الإنسان تغيير أسلوب إدارتهِ لوظائفهِ وأعمالهِ عن طريق تبني التكنولوجيا في مختلف الإدارات والمؤسسات والقطاعات وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى إقامة حكومة إلكترونية تسعى من خلالها إلى رقمنة الإدارة العمومية وتوفير السهولة في الولوج إلى المرفق العمومي، وأيضًا من أجل الإستجابة والتكيف مع التطورات والتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي، ويعتبر قطاع التعليم العالي في الجزائر من بين القطاعات التي تبنت الرقمنة في أداء وظائفها وخدماتها، وهذا من أجل الإنتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الأوراق إلى الإدارة الإلكترونية القائمة على الحواسيب والوسائل الحديثة، وكما يُعد النظام الرقمي المسمى بالبروغرس الذي طبقتهُ الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي هو نظام عصري فرضتهُ التغيرات العالمية نظرًا بما يمتازُ به من السرعة في أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة والفعالية.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، ***أثر العولمة في الحياة المعاصرة*** (عمان: دار البداية، 2014)، ص. 14.

8. كما تم الإعتماد على مجموعة من الإقترابات:

– **الإقتراب القانوني:** تم الإعتماد على هذا الإقتراب لإبراز مختلف الأطر القانونية والتشريعية لموضوع الدراسة وتحليلها، حيث أن كل سياسة صادرة عن الحكومة لا يمكن أن تكون إلا في إطار قانوني يحكم سيرها وعملها وتنفيذها، وقد تم الإستعانة في هذه الدراسة بجميع القوانين والأطر التشريعية التي تقوم عليها الرقمنة في قطاع التعليم العالي، ويركز الإقتراب القانوني على دراسة العلاقات والأبنية والأطر القانونية والتنظيمية والتشريعية لظاهرة معينة ومدى إلتزامها بتلك الضوابط أي مدى إلتزام الفعل من القاعدة القانونية.[1]

– **الإقتراب المؤسسي:** لقد تم تناول هذه الدراسة من مقترب المؤسسات وهذا بهدف التعرف على أهم البُنى المؤسساتية المساهمة في صنع وإقرار وتنفيذ سياسة الرقمنة حيث أن هذه السياسة هي في الأخير من صنع مؤسسات الدولة أو الحكومة فنجدها أنها كانت إستراتيجية شاملة للحكومة لتجسيدها في مختلف القطاعات، والإقتراب المؤسسي هو إقتراب يقوم بدراسة المؤسسات الحكومية ومخرجات السياسة العامة المنبثقة منها، وتشمل هذه المؤسسات المؤسسات الرسمية الثلاث وهي المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية.[2]

– **إقتراب النُخبة:** حيث تم الإستعانة به من أجل تحديد أهم النُخب والفواعل التي تُساهم في إعداد السياسة العامة ووضع مخططات لتنفيذها والإشراف عليها، ووزير التعليم العالي من أهم النخب والفواعل الرسمية الذي يملك صلاحيات في مجال رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فهو الذي يقوم بإعداد السياسة ويتابع تنفيذها وإتخاذ جميع الإجراءات من أجل نجاح هذه السياسة، يرى هذا الإقتراب أن السياسة العامة هي من صنع النخب الحاكمة ELITE GOVERNING وهي تعبير عن قيم تلك النخب، وتعمل هذه النخب على التأثير في الجمهور عن طريق تلك السياسة العامة، كما أن المجتمع مقسم إلى قسمين: قسم من يمتلك القوة وقسم لايمتلك القوة.[3]

---

[1] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات*** (الجزائر: ب.د.ن،1997)، ص.117.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، ***السياسة العامة من منظور كلي في البُنية والتحليل*** (عمان: دار المسيرة، 2001)، ص.181.

[3] **المرجع نفسه**، ص.172.

9.الإطار المنهجي:

إن البحوث العلمية والأكاديمية تحتاج إلى مناهج عديدة وأساليب وهذا للوصول إلى الهدف وهو الإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها، والمنهج هو عبارة عن طريق يسلكه الباحث قصد التعرف على الجوانب التي تحيط بالمشكلة وهذا بهدف التوصل إلى الإجابة عليها لذالك تم الإعتماد على:

– **المنهج الوصفي:** تم الإعتماد على هذا المنهج لوصف الظاهرة محل الدراسة والوصول إلى المعرفة الدقيقة لعناصر ومكونات المشكلة، وتطرقنا في هذه الدراسة إلى وصف الجانب النظري للتعليم العالي من حيث التعريف والأهداف والوظائف، كذالك واقع التعليم العالي في الجزائر، كما تم التطرق أيضًا إلى الإطار النظري للرقمنة من حيث التعريف والأهمية وأسباب التحول إلى الرقمنة، وكذالك وصف واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر، ويمكن تعريف المنهج الوصفي على أنهُ المنهج الذي يعمل على دراسة ظاهرة ما في الواقع ووصفها وصفًا دقيقًا وكذالك وصف الحقائق المتعلقة بتلك الظاهرة أو تلك المشكلة.[1]

– **منهج دراسة حالة:** حيث أنه بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة سياسة الرقمنة كآلية لإصلاح وتطوير قطاع التعليم العالي فإن منهج دراسة حالة يبدوا الأنسب للموضوع وهذا قصد التعرف على واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي بصفة عامة وفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بصفة خاصة ومدى التطور الذي حققه هذا القطاع من خلال إدماج الرقمنة فيه والتسهيلات التي توفرها لأسرة التعليم العالي وقد تم توظيف هذا المنهج في دراستنا الميدانية حول نظام البروغرس Progres في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ومنهج دراسة حالة هو منهج يعمل على جمع البيانات والمعلُومات حول وحدة معينة سواء كانت فردًا أو مؤسسة والتعمق في دراسة مرحلة معينة من تلك الوحدة أو المراحل التي مرت بها تلك الوحدة.[2]

---

[1] سعد سلمان المشهداني، ***منهجية البحث العلمي*** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2009)، ص126.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.87.

10. الإطار المفاهيمي للدراسة:

إن عملية تحديد المفاهيم تكتسي أهمية كبيرة في البحوث العلمية والأكاديمية، حيثُ أن ضبط وصياغة المفاهيم تجعل العملية البحثية تأخذ وجهة سليمة وصحيحة، ومن هذا المنطلق حاولنا تحديد مجموعة من المفاهيم التي لها صلة بموضوع البحث والتي يمكن أن تشكل غموض على المفاهيم الأساسية التي سوف تتناولها الدراسة:

- **الحُكومة الإلكترونية:** عرفت منظمة التعاون والتنمية في المجال الإقتصادي OECD سنة2003 الحكومة الإلكترونية على أنها إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصالات، خاصةً الأنترنت كأداة لتحقيق حكومة أفضل.[1]

ويعرفها البنك الدولي على أنها:"إستخدام الهيئات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات(مثل الشبكات والأنترنت والحواسيب والهواتف...) بشكل يغير العلاقات بين الحكومة والمواطنين والمؤسسات وبقية أطراف الحكومة، هذه التكنولوجيات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين المعاملات مع المؤسسات كما تساهم في تقوية العلاقة مع المواطن من خلال إتاحة المعلومة وهو مايؤدي إلى التقليل من الفساد، زيادة الشفافية، زيادة الرفاهية مع تقليل التكاليف".[2]

يمكن تعريف الحُكومة الإلكترونية على أنها عملية إنتاج المعلومات وتوفير الخدمات خلال أربعة وعشرونَ ساعةً في اليوم وسبعةَ أيام في الأسبوع وهذا ما يدل على أن الحكومة الإلكترونية تتميز في إستمرارية توزيع الخدمة الإلكترونية في أي زمان كان وأي مكان كان وعدم إنقطاعها.[3]

يُمكن تعريف الحكومة الإلكترونية إجرائيًا على أنها تَعامل الحكومة إلكترونيًا في تقديم الخدمات والمعلومات للمتعاملين معها من خلال تكريس العدل والشفافية دون مشاكل

---

[1] عبد القادر بن زعمة، ***الحكومة الإلكترونية كأداة للتطوير الإداري بالإدارة المحلية*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007)، ص.08.

[2] عبد الحكيم حططاش، ***دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن(CRM)***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف01: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2018/2017)، ص.21.

[3] مصطفى يوسف كافي، ***الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية*** (سوريا: دار ومؤسسة رسلان،2009)، ص.23.

بيروقراطية وفي أي وقت كان أو زمان كان عن طريق إستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصال الحديثة مع ضمان أمن المعلومة.

– **الإدارة الإلكترونية:** تُعرف الإدارة الإلكترونية على أنها مجموعة من البيانات والمعلومات الإلكترونية التي تستعملها الإدارات والمؤسسات المتعددة في توجيه سياساتها وإتخاذ القرارات من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما يُعطي لها المرونة والسهولة في الإستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية.[1]

تُعرف الإدارة الإلكترونية كذالك على أنها تسيير جميع معاملات وأنشطة المؤسسات بواسطة التقنيات الحديثة والمتمثلة أساسًا في الحاسوب وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والتقليل من إستعمال الوسائل التقليدية كالورق، وهذا مايوفر السرعة والدقة في أداء العمل والمهام، وأيضًا هي الإدارة القائمة على الوسائل والإمكانيات الحديثة في أداء وظائفها كالتخطيط، التنظيم والتوجيه والرقابة على مواردها وهذا من أجل تحقيق أهداف الشركة.[2]

وهناك تعريف أخر للإدارة الإلكترونية والذي يصفها بأنها: مجموعة من الكيانات والمؤسسات التي تتعامل بتكنولوجيا المعلومات والإتصال وهذا من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وتقديم الأعمال بشكل منظم ودقيق.[3]

وتُعرف أيضًا الإدارة الإلكترونية أنها الإدارة التي تعتمد على تقنيات المعلومات والإتصالات وهذا من أجل القيام بوظائفها وخدماتها عبر الحواسيب الآلية وهي تمتاز بالسرعة في أداء الخدمة وقلة التكلفة مقارنةً مع الإدارة التقليدية التي تعتمد بالدرجة الأولى على الورقيات، وهي أيضًا الإدارة التي تعتمد على العُنصر الآلي في القيام بمختلف الوظائف.[4]

---

[1] محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، ***المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة*** (عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2011)، ص.290.

[2] خنشور جمال، عبابسية تونس، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول، "***مجلة آفاق علمية***، مجلد12،العدد02(أفريل2020)، ص ص.357-377.

[3] سمير عماري،" الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الإلكتروني لمؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية،"***مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة***،العدد.06 (سبتمبر2018)، ص ص .120-141.

[4] مَنى برعي،" مفهوم الإدارة الإلكترونية وتعريفها"، في:

https://mhtwyat.com/ تاريخ الإطلاع: (2022/04/09) على الساعة 3:22.

وكتعريف إجرائي يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي إستخدام المؤسسات والمنظمات التكنولوجيا الحديثة في أداء وظائفها ونشاطاتها بعيدًا عن جميع المعاملات الورقية وهذا من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

– **تكنولوجيات المعلومات والإتصال:** عرفها "هربرت سيمون" Herbert Simon بأنها: "كل معلومة منطوقة أو مكتوبة أو موجودة في الحاسوب، الكتب أو المجلات، يتم تخزينها، تسييرها، إرسالها وإيجادها."[1]

تُعرف تكنولوجيات المعلومات والإتصال على أنها: مختلف أنواع المنتجات والإختراعات التي تأثرت بظهور تقنيات الكومبيوتر والإتصالات الحديثة والتي تتعامل مع أنواع مختلفة من المعلومات من حيث التجميع والتحليل والتخزين والإسترجاع في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة، كما يُمكن تعريفها على تلك التكنولوجيا التي تُستعمل في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات بصيغة إلكترونية في الحاسُوب وتشمل وسائل الإتصال وشبكات الربط التي تستخدم في الإتصالات وهي على العموم الوسيلة التي من خلالها يتم إنتاج المعلومات وتخزينها وإسترجاعها وهذا من أجل سهولة إتاحتها في والوقت والمكان المُناسبين.[2]

يُشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أنه مجموعة من الأساليب التي يتم إستخدامها من أجل التواصل وتبادل المعارف والمعلومات وهذا عن طريق إستخدام كافة الطرق والتقنيات التكنولوجية المتاحة والتي تتمثل أساسًا في الحاسوب.[3]

وكتعريف إجرائي لتكنولوجيات الإعلام والإتصال هي جميع الأدوات والأساليب والتقنيات الحديثة التكنولوجية التي يستعملها الإنسان لغرض التواصل وإنتاج وتبادل المعلومات، وكما تعمل هذه التقنيات على حفظ وتخزين المعلومات والبيانات وإتاحتها بصيغة إلكترونية في الحاسوب.

---

[1] نور الهدى ثُونسي، ***دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التطوير التنظيمي*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة أم البواقي: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(2021/2020)، ص .14.

[2] نور الهدى ثُونسي، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص.15.

[3] دعاء النابلسية، " تكنولوجيا المعلومات والإتصالات تعريفها ومجالاتها" ، في:
https://mhtwyat.com/ تاريخ الإطلاع: (2022/04/09). على الساعة 3:46.

11. صعوبات البحث:

في ظل إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصُعوبات والعوائق التي يُمكن أن تعترض أي باحث وهي:

- قلة المراجع المتعلقة بموضوع الرقمنة في التعليم العالي، خاصةً من ناحية الكتب.
- وجود تشابه كبير بين المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بالموضوع مثل الرقمنة، الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، وهذا ما أدى إلى صعوبة التفريق بينهما.
- نقص كبير للمراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات.
- قلة الدراسات المتعلقة بموضوع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في تخصصنا وهو تخصص السياسات العامة، بالمقابل تخصصات أخرى كعلوم الإعلام والإتصال، والإدارة المحلية تتميز بوفرة المراجع والدراسات حول الموضوع.
- ضيق الوقت المتاح لإتمام هذه الدراسة.

12. أدوات جمع البيانات:

حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى نتائج بالنسبة للإشكالية يستلزم منه إستخدام جملة من الوسائل والطرق والأدوات لجمع المعلومات، وتعتبر مرحلة جمع البيانات والمعلومات من أهم مراحل البحث العلمي ولا يتم هذا الأمر إلا وفق ما تقتضيه الإشكالية ومنهج البحث، ومن بين أدوات البحث العلمية نستخدم المقابلة وجمع الوثائق.

- **المقابلة:** سنعتمد في هذه الدراسة على المقابلة المقيدة أو المقننة، والمقابلة هي عبارة عن محادثة يتِم من خلالها جمع الحقائق والمعلومات حول موضوع بحث معين[1]، وتُعرف المقابلة المقيدة أو المقننة على أنها المقابلة التي من خلالها يقوم الباحث بإعداد قائمة من الأسئلة قبل إجراء المقابلة ويتم طرح نفس الأسئلة في كل مقابلة وغالبًا بنفس التسلسل، إلا أن ذالك لا يمنع من طرح أسئلة غير مخطط لها إذا ما رأى الباحث ضرورة في ذالك والأسئلة المطروحة في هذا النوع من المقابلات تكون على نوعين، فيمكن أن تكون أسئلة

[1] المشهداني، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص .156.

ذات نهايات مغلقة وأسئلة ذات نهايات مفتوحة،[1]وهي أيضًا حوار بين طرفين باحث ومبحوث قصد الحصول على المعلومات،[2] تم الإعتماد على أداة المقابلة وهذا من خلال إجرائها مع مهندسة الإعلام الآلي المكلفة بالأرضية الرقمية البروغرس Progres في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

تأتي المقابلة في هذه الدراسة لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

– الحصول على المعلومات اللازمة والمناسبة للدراسة وهذا حول واقع الرقمنة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من خلال إعتمادها على النظام المستحدث المسمى بالبروغرس والقيمة المضافة التي جاء بها هذا النظام لقطاع التعليم العالي وكذالك أهميته وهذا عن طريق إختيار مبحوثين لهم علاقة وطيدة بالرقمنة كالمسؤولين أو المكلفين بتسيير الأرضية الرقمية البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

– سيتم من خلال هذه المقابلة التركيز على وجهات نظر المبحوثين حول هذه الآلية أو عملية الرقمنة وماهي دواعي إستخدام نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

– لقد جاءت هذه المقابلة قصد التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في تحديث وظائف التعليم العالي وفيما تتمثل أهمية النظام المعلوماتي المستحدث المسمى بالبروغرس وكذالك متى تم الإعلان عن الإنطلاق الرسمي لبداية إستخدام هذا النظام المعلوماتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

– **جمع الوثائق:** تعتبر جمع الوثائق أداة مهمة من أدوات جمع المعلومات والبيانات في البحث العلمي، ومن خلال هذه الأداة يجب على الباحث ان يرتكز على مجموعة من الأمور وهي الإعتماد على المصادر الأولية ثم التطرق إلى المصادر الثانوية والتأكد من شيئ وهو هل تلك الوثائق هي الأداة الوحيدة في جمع وتحليل المعلومات أم أنها مكملة للأدوات الأخرى مثل الإستبيان، المقابلة، الملاحظة، والتأكد أيضًا من طبيعة المعلومات

---

[1] عبد العاطي نجم طه، " أنواع المقابلة في البحث، المقابلة المقيدة(المقننة)"، في: ***https://almerja.com/reading.php?idm=170700*** ، تاريخ الإطلاع: (2022/05/24). على الساعة17:07.

[2] عامر قنديلجي، ***البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات*** (عمان:دار اليازوري العلمية،1999) ، ص.168.

التي سيعتمد عليها الباحث[1]، وفي موضوعنا هذا جمع الوثائق ليست الأداة الوحيدة المستعملة في جمع وتحليل المعلومات بل هناك أدوات أخرى مكملة، كما إعتمدنا في جمع البيانات والمعلومات على المصادر الثانوية والتي تم إنشاؤها من طرف الباحثين وهي: الكتب، مقالات، أطروحات، مُذكرات ورسائل جامعية ومجلات علمية، والمصادر الأولية والمتمثلة في المقابلة والتي سيتم الحصول عليها مباشرة من الظاهرة المدروسة.

13. هيكلة الدراسة:

لقد إعتمدنا في بناء هيكلة الدراسة وفي إطار معالجة الإشكالية والأسئلة المطروحة على خُطة تضمنت ثلاث فصول وخاتمة، حيث يبدأ كل منها بتمهيد وينتهي بخلاصة وإستنتاجات، كما تم الإعتماد أيضًا على منطق الإنتقال من العام إلى الخاص مع مراعاة التوازن المنهجي بين وحدات البحث، بحيث لا ننفي وجود بعض الإختلاف الكمي والذي لا يلغي التوازن المنهجي.

– **الفصل الأول:** واقع التعليم العالي في الجزائر أين تم التطرق فيه إلى للتعليم العالي كمفهوم شامل ماهيتُه وتعريفه، ثم تم الإنتقال إلى تعريف الجامعة التي هي من أهم مؤسسات التعليم العالي، وأيضًا مفهوم إصلاح التعليم العالي، وكذا أنماط التعليم العالي ووظائف التعليم العالي ثم أهداف إصلاح التعليم العالي، مُرورًا إلى المبحث الثاني الذي خُصص لهدف فهم واقع التعليم العالي في الجزائر تم التطرق فيه إلى تطور التعليم العالي في الجزائر مبادئهُ وأهدافهُ ثم مختلف الوظائف التي يقوم بها التعليم العالي في الجزائر، وكذالك البُنى المؤسساتية للتعليم العالي، ثم المشكلات والعوائق التي يُصادفها التعليم العالي في الجزائر.

– **الفصل الثاني:** الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث تم التطرق أولاً إلى نشأة الرقمنة ثم مفهومها وتعريفها، وأيضًا مميزات وفوائد والرقمنة أين تم عرض أهميتها، وكذا مُتطلبات وشروط نجاح مشاريع الرقمنة وتجسيدها على أرض الواقع، والأسباب التي تجعل الدول والمؤسسات تتبنى الرقمنة، ثم المشاكل والمعوقات التي تعترض تجسيد الرقمنة، مرورا إلى المبحث الثاني الذي خُصص لهدف فهم واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر

[1] ***المرجع نفسهُ*** ، ص ص.150،151.

تطرقنا أولاً الإطار السياسي لرقمنة التعليم العالي أين تم إستعراض البرنامج الحكومي المتمثل في إستراتيجية الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، ثم الإطار القانوني والمؤسساتي للرقمنة حيث إستعرضنا فيه مختلف الأطر القانونية والأحكام المتعلقة بسير الرقمنة في قطاع التعليم العالي، وكذالك مختلف المؤسسات التي ساهمت في رقمنة التعليم العالي في الجزائر، كما تم التطرق أيضًا إلى مختلف البرامج التي إعتمدتها الجزائر بهدف رقمنة قطاع التعليم العالي، وأيضًا كيف ساهمت الرقمنة في تطوير وعصرنة وظائف التعليم العالي في الجزائر، وفي نهاية هذا الفصل تم التطرق إلى المشاكل والمعوقات التي تعترض نجاح وتطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر.

- **الفصل الثالث:** رقمنة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، أين تم الطرق فيه أولاً إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة وهي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وتعريفها، وأيضًا مراسيم إنشاء المدرسة، كذالك التنظيم الإداري للمدرسة ومصالحها التقنية وتنظيمها، مرورًا إلى المبحث الثاني أين تم التطرق فيه إلى عرض المنهج والأداة المستعملة في الدراسة الميدانية وأيضًا تحليل المقابلة أين تم التطرق فيه إلى تحليل كل محور من محاور المقابلة، ثم عرض النتائج العامة والمستخلصة من الدراسة الميدانية، وفي نهاية هذا الفصل تم مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال المقابلة.

الفصل الأول:

واقع التعليم العالي في الجزائر

إن عملية فهم واقع التعليم العالي في الجزائر يُعتبر من أهم المسائل المهمة، حيث أن هذا التعليم يحتوي على العديد من المكونات والعناصر، كما أنه عرف العديد من التغيرات والتطورات عبر مختلف المراحل والفترات، حيث أن لكل فترة ما يُميزها عن الأخرى ولقد برزت هذه التغيرات خاصةً بعد الإستقلال أين بدأت الدولة الجزائرية بإعادة هيكلة هذا القطاع والسعي إلى بناء منظومة تعليمية بعيدة كل البعد عن المنظومة الإستعمارية.

يُعتبر قطاع التعليم العالي في الجزائر من أهم القطاعات الحيوية والهامة في الدولة حيث أن الجزائر منذُ الإستقلال تسعى جاهدةً إلى ترقية وتطوير التعليم العالي بإعتباره أساس تحقيق التقدُم والإزدهار لأي مجتمع، وقد عَرف التعليم العالي في الجزائر العديد من الإصلاحات وهذا إستجابةً للتغيرات والتحولات التي طرأت على العالم سواء من الناحية الإجتماعية والإقتصادية، وكذالك التحولات التي يفرضها التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وأيضًا العولمة، وهذا ما دفع الدُول إلى الإندماج في هذا النمط الجديد ومن بينها الجزائر وهذا قصد وضع منظومة التعليم العالي في سيرورة وديناميكية وتطور مُستمر.

بهدف فهم واقِع التعليم العالي في الجزائر وكيفية نشأته وتطوره وأهم المستجدات التي طرأت عليه، تم إتباع طريقة علمية ومنهجية أو قاعدة نظرية يتِمُ فيها الإنتقال بها من العام وهو التعليم العالي كمفهوم شامل، إلى الخاص وهو واقع التعليم العالي في الجزائر، ولهذا تضمنّ الفصل الأول مبحثين والتي كانت كالتالي:

1.المبحث الأول: التعليم العالي ماهيتُهُ ووظائفه: حيثُ تناولنا فيه مفهُوم التعليم العالي وتعريفهُ وتعريف الجامعة، ثُم تطرقنا إلى مفهوم إصلاح التعليم العالي، وأيضًا أنماط التعليم العالي، وكذالك وظائف التعليم العالي، كما تناولنا أيضًا أهداف إصلاح التعليم العالي.

2.المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر تطورهُ وأهدافهُ: حيثُ تناولنا في هذا المبحث تطور التعليم العالي في الجزائر، وكذالك مبادئ وأهداف التعليم العالي في الجزائر، ثم وظائف التعليم العالي في الجزائر ، ثم مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، ومشكلات التعليم العالي.

المبحث الأول: التعليم العالي ماهيتُهُ ووظائفه.

يُساهم التعليم العالي في تحقيق التقدم والتطور في الدولة ويعتبر من أهم الجوانب المساهمة في تنمية قدرات الفرد وإكسابهِ مؤهلات التي تسمح لهُ في الأخير بقيادة عملية التنمية، والتعليم العالي يسمح بإستثمار رأس المال البشري عن طريق إستفادتهِ من مختلف العُلوم والآداب والتكنولوجيا، كما يعمل على خلق تنمية سياسية وإقتصادية وإجتماعية من خلال مختلف البحوث العلمية والأكاديمية التي تُنتِجها الجامعات والمعاهد وجميع مؤسسات التعليم العالي.

المطلب الأول: ماهية التعليم العالي.

إن التعليم العالي يأتي بعد مراحل تعليمية سابقة لهُ (إبتدائي، متوسط، ثانوي)، فهو يأتي في قمة الهرم التعليمي وهناك وجهة نظر تُميز بين مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي حيثُ أن التعليم العالي يشمُل العديد من المؤسسات بالإضافة إلى الجامعات، ولكن على العُموم فإن التعليم العالي والجامعي يحملان نفس المعنى حيث أن المفهُوم المحوري لكليهما يركزان على مفهوم البحث والتكوين فأغلب مؤسسات التعليم العالي هي عبارة عن جامعات مقارنةً بعدد المعاهد والمدارس العُليا والمتخصصة التابعة لمُختلف القطاعات.[1]

يُعرف التعليم العالي "على أنهُ كل ما يُساهم في إشباع حاجيات الطُلاب الجامعيين ويُحقق رغباتهم سواء في الحياة اليومية أو سوق العمل وهذا ما يُساعدهُم على التكيُف والتماشي مع التكنولوجيات الحديثة في ضل عصر العولمة،"[2] ويُعرف أيضًا على أنه" تعليم يقدم من طرف مؤسسات التعليم العالي وفي الأخير يتم منح شهادات جامعية عند النجاح كشهادة الليسانس أو الماجيستير أو الدكتوراه، كما أن القَبول في مؤسسات التعليم

---

[1] سمير عماري، ***دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2017 /2018) ، ص .91.

[2] مريم حلجاوي، ***واقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 2016/2015) ، ص .18.

العالي يتطلب شرُوط حيازة شهادة الثانوية أو ما يُسمى بشهادة البكالوريا، كما أنهُ كذالك التعليم الذي يُقدم دروس تحضير الطلبة للمهن العلمية.[1]

ويُقصد بعبارة التعليم العالي وفقًا لنص التوصية الخاصة بالإعتراف بدراسات وشهادات التعليم العالي التي إعتمدها المؤتمر العام لليونيسكو في دورتهَ السابع والعشرين المنعقدة في شهر نوفمبر من عام1993: "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي تُوفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة".[2]

وبناءًا على هذا التعريف فإن التعليم العالي هو البرامج الدراسية المُقدمة من طرف الجامعات والمؤسسات التعليمية يُعترف لها بصفة مؤسسة تعليم عالي من طرف الدولة.

كما يُقصد أيضًا بالتعليم العالي أنه أخر مرحلة من مراحل التعليم حيث يكتسب فيها الفرد قدرات ومعارف والتي تمكنُه من الحصول على وظيفة وتهدف أيضًا إلى إكساب الفرد مهارات تخدمهُ وتخدم المجتمع ككل.[3]

لا يمكن الحديث عن التعليم العالي دون ذكر الجامعة التي هي أهم مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في الدولة، ولقد عُرفت الجامعة على أنها" منشآت دراسية تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي متمَركزة في محيط إداري واحد.[4]

تُعرف "**الموسوعة البريطانية**" الجامعة على أنها معهد الدراسات العليا تتألف من كليات الآداب والفنون ومدارس للمهنيين،ومدرسة خريجي الدراسات العليا وهذا المعهد يملك

---

[1] نجوى بن عويدة ، ***التعليم العالي في الجزائر بين واقع الإصلاحات ومتطلبات التنمية البشرية*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف01: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019/2018) ، ص .52.

[2] سمير عماري ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .92،91.

[3] محمد الزين باركة، عبد الكريم مسعودي،" تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير،" ***المجلة الجزائرية للمالية العامة***،العدد.05 (ديسمبر2015)، ص ص. 5-21.

[4] صورية حامدي، ***واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من2004-2014*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014) ، ص .10.

حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة.[1]، وبناءًا على هذا التعريف فإن الجامعة هي عبارة عن مؤسسة تقوم بتقديم دراسات عليا للطلبة وتتكون من عدة كليات وأقسام كما أنها تملك حق منح الدرجة العلمية أو الشهادة.

بناءًا على ما تقدم وكتعريف إجرائي للمفهومين، يمكن القول أن التعليم العالي هو أخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمُر بها الطالب حيث يكتسب طيلة فترة دراسته مجموعة من المهارات والقدرات التي يقُوم بتوظيفها في حياتهِ العملية أو المهنية، كما يُساهم أيضًا في تنمية قدرات الأفراد والمجتمع.

أما تعريف الجامعة فيمكن القول أنها مؤسسة عمومية تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتلقى بها الطلاب مختلف المعارف والعلوم في مختلف التخصصات، وفي الأخير يتخرج بها الطالب بشهادة معينة سواء الليسانس أو الماجيستير أو الماستر أو الدكتوراه.

المطلب الثاني: مفهوم إصلاح التعليم العالي.

قبل التطرق إلى مفهوم إصلاح التعليم العالي نتناول أولاً تعريف الإصلاح، فالإصلاح لغةً هو نقيض الفساد كما ورد في مختار الصحيح يقال رجل صَالح نفسهُ من قوم صُلحاء ومصلح في أعمالهِ وأموره، ويُشير الإصلاح في اللغة الإنجليزية Réforme ومعناه تعديل الشيئ وتعديل الأخطاء.[2]

أما في اللغة الفرنسية نجد أن كلمة Réforme تتكون من لازمة Ré والتي تعني الإعادة، أما اللفظ formé التي تعني الشكل أي المعنى الكامل هو إعادة تشكيل الشيئ.[3]

---

[1] ***المرجع نفسهُ*** ، ص .11.

[2] مريم حلجاوي ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .35.

[3] مسلم بابا عربي،"محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"،***مجلة دفاتر السياسة والقانون،*** العدد.06 (جانفي2012)، ص ص. 305-320.

أما إصطلاحًا "فالإصلاح" يُقصد به التغيير نحو الأفضل من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة، وبالتالي فالإصلاح هو تعديل ماهو قائم والإنتقال من ماهو موجود الأن إلى مايَودُ المُصلحون القيام به في المستقبل، أما فيما يخُص إصلاح التعليم العالي هو عبارة عن عملية تهدف إلى إحداث تغيير على مستوى مؤسسات التعليم العالي ومواجهة المُشكلات والإختلالات وهذا بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية، وكما أن إصلاح التعليم العالي يشمُل:[1]

- **الهياكل والمرافق:** وهذا عن طريق إستحداث المرافق البيداغوجية كالمكتبات، قاعات الأنترنت، والمخابر والمدرجات، وأيضًا إصلاح وتحسين الخدمات الجامعية فيما يتعلق بالإيواء، المنحة، النقل الجامعي، وتوفير وسائل الترقية.
- **الإمكانيات والموارد البشرية:** ويشمُل تطوير الكفاءات البشرية والمتمثلة في هيئة التدريس والعمل على تدريبهم بما يتماشى مع المناهج الدراسية، وإرسالهم في بعثات علمية من أجل الزيادة في تطوير قُدراتهم ومعارفهم وأيضًا من أجل القُدرة على مواكبة ومسايرة التغيرات والتحولات التي التي تحدث على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.
- **مناهج التكوين وعُروض التكوين:** يتمثل هذا في توحيد مناهج ومُقررات الدراسة في كل مؤسسات التعليم العالي، وجعل مُخرجات التعليم العالي متُماشية مع متطلبات السُوق وحتى يكُون لهذه المناهج تأثير على الأفراد في المُستقبل.

في الأخير يمكن القول أن إصلاح التعليم العالي هو مجمُوعة من السياسات والإستراتيجيات التي تنتهجُها الدولة سواء بهدف سد الإختلالات والمشاكل التي يُعاني منها قطاع التعليم العالي وتحسين المورد البشري، أو لإعادة بناء هيكلة جديدة تتماشى مع المعطيات والمتغيرات الداخلية والخارجية.

[1] مريم حلجاوي ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .35 -37.

المطلب الثالث: أنماط التعليم العالي.

هنالك عدة أنماط للتعليم العالي، فنجد نمط التعليم العالي التقليدي والتعليم العالي عن بُعد، وأيضًا التعليم العالي المدمج الذي يجمع بين التعليم العالي التقليدي والتعليم عن بعد.

1.التعليم العالي التقليدي:

يقُوم هذا النمط من التعليم على وجود الأستاذ والمتعلم في مكان واحد وزمان واحد وجهًا لوجه، ولا يزال هذا التعليم مسيطراً رغم المشاكل والمعيقات التي يُعاني منها والتي أدت في الأخير إلى ظهور نمط أخر وهو نمط التعليم عن بعد، ومن بين المشكلات التي يعاني منها هذا النمط هي:

- إرتفاع عدد الطلاب المُلتحقين بمؤسسات التعليم العالي ما أدى إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على إستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة بسبب الضغط.
- إهتمام مؤسسات التعليم العالي بالتدريس والتعليم وإهمال وظائف أخرى وعدم إعطائه أهمية كالبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق وهذا ما أدى إلى خلق مشاكل مثل البطالة.[1]

2.التعليم العالي عن بعد:

إن التعليم عن بعد متاح للفرد في أي وقت كان وأي مكان كان، ويعتمد هذا النمط على وسائل التكنولوجيا الحديثة ومن بين هذه الوسائل نجد البريد الإلكتروني الأنترنت وغيرها من وسائل الإتصال الحديثة، ويوجد هناك نوعان من نماذج التعليم عن بعد وهما النماذج المستقلة والنماذج الممتدة من مؤسسات التعليم العالي التقليدي، فالأول لا يتقيد بشروط كشروط المؤسسات التقليدية بل يبقى مفتوح مادام هنالك الرغبة في التعليم، أما الثاني فهو يتقيد بشروط مؤسسات التعليم العالي التقليدية لأنه بمثابة إمتدادها، ومن بين إيجابيات هذا النمط:

[1] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص . 57.

- يعمل على إستيعاب الزيادة المُتنامية للطلبة على التعليم العالي.
- يحقق الديمقراطية في التعليم حيث أنه يفتح المجال ويعطي الفرصة لعدد أكبر من الأفراد في التعلم.
- إزدياد دور وسائل التكنولوجيا الحديثة بما فيها وسائل الإعلام والإتصال وتوظيفها لخدمة التعليم العالي.
- التمكن من إشباع حاجيات الفئات المحرومة من التعليم العالي والراجع إلى عدة أسباب منها إقتصادية أو إجتماعية.[1]

ومن بين خصائصه نجد:

- التعليم متاح في أي زمان كان وأي مكان كان والسُرعة في تلقي المعلومة.
- إن هذا النوع من التعليم لا يهتم فقط بتقديم المُحتوى وإنما يهتم كذالك بجميع عناصر المنهج (الأهداف، المحتوى، الأساليب، الأنشطة والتقويم).
- الإعتماد على الوسائط الإلكترونية الحديثة في تقديم المحتوى كالحاسوب والأنترنت.
- لا يُلغي دور الأستاذ ولكن يتيح لهُ تقديم المساعدة للطالب بسهولة في أي وقت كان وأي مكان كان.[2]

يُمكن الإشارة إلى بعض التجارب الناجحة في مجال التعليم الإلكتروني، والتي من بينها تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تُعد الولايات المتحدة من بين الدول الرائدة في مجال التعليم عن بعد حيث تتوفر مئات الكليات فيها على الأنترنت، كما تقوم بتنظيم آلاف الدورات التدريبية للطلاب عبر الأنترنت، حيث أشارت دراسة أجرتها مجموعة" سلون كونسورتيوم" سنة 2011 وهي إحدى المؤسسات الأمريكية الرائدة في مجال التعليم عن بعد أن ستة ملايين طالب في الولايات المتحدة الأمريكية يتلقون دورة تعليمية واحدة الأقل على الأنترنت، ونتيجة الإقبال الكبير على الدورات الدراسية المقدمة عبر نظام التعليم عن بعد، هذا ما شجع الجامعات الأمريكية المرموقة مثل بيركلي، ستانفورد، برينستون، وجامعة

---

[1] ***المرجع نفسهُ*** ، ص ص ، 57،58.

[2] نصر الدين غراف،"التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية،"***مجلةRIST***، مجلد.19 ،العدد.02 (نوفمبر 2011)، ص ص .59 -81.

كاليفورنيا على تقديم دورات تعليمية لأولئك الذين يُفضلون هذه الطريقة ولا يستطيعون المشاركة في الصفوف الدراسية بشكلها الإعتيادي، وتعد البرامج التعليمية المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم برامج التعليم عن بعد في العالم، خاصةً برامج معهد "ماساتشوستس" للتكنولوجيا التي تمثل نموذجًا دوليًا تسعى من خلاله العديد من الدول لتطبيقه ومحاكاته، ضف إلى هذا تجربة الهند حيث نمى التعليم عن بعد في الهند بشكل أسرع في المؤسسات التعليمية الإعتيادية نظرًا لأن البلاد تُعاني من أزمة تعليمية حادة نتيجة أن نصف السكان فيها تلقوا تعليمًا ناقصًا ومحدودًا والكثير من المواطنين الهنود لا يمتلكون الوسائل اللازمة لإستكمال ومواصلة تعليمهم إما بسب العوامل المتعلقة بالتكلفة أو العوامل الجغرافية المتمثلة في بُعد المسافة بين المدارس والجامعات والقرى النائية في الهند، وبالتالي هذا ما عزز التعليم الإلكتروني وأصبح مُتاح لفئة واسعة من الطلاب الهنود لإستكمال دراستهم.[1]

3. التعليم العالي المُدمج:

لقد لقي هذا التعليم إهتمام كبير لدى المُعلمين في العقد الأخير وهذا نتيجة تزايد الأدبيات التي توضح سلبيات التعليم التقليدي وعدم قُدرتهِ على تحقيق العديد من الأهداف في القرن الواحد والعشرين، وقد تعددت التسميات التي أُطلقت عليه فهناك من يُسميه بالتعليم المزيج والتعليم الخليط والتعليم المؤلف والتعليم المُتمازج، كما تعددت الرؤى حول تعريفهِ فهناك من عرفهُ على أنهُ "التكامل بين العديد من المداخل التربوية التي تتضمن طرق ومصادر وخبرات تعليمية مُختلفة ومتنوعة يتم الحصول عليها من أكثر من نوع من مصادر المعلومات"، بينما عرفهُ "محمد بكر" بأنه:" تعليم يمزج بين كل من التعليم التقليدي داخل حجرات الدراسة والتعليم الإلكتروني لحقيق الإفادة من مميزات الأسلوبين".[2]

---

[1] فاطمة السلامي، فاطمة أخدجو، التعليم عن بعد رصد وتخطيط"، ***Revue linguistique et Référentiels Interculturels*** ، مجلد.2، العدد.2(ديسمبر 2021)، ص ص .344-349.

[2] علي مصطفى علي نجلاء، " فاعلية التعليم المدمج بإستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية مهارات التفكير الناقد والإتجاه نحو التعلم لدى طلاب جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز"، ***مجلة العلوم التربوية والنفسية*** ، مجلد.02، العدد.28 (ديسمبر 2018)، ص ص .77-100.

وإتفق كل من "راسموسن" Rasmussen و "عمير محمد خزيم" بأنه التعليم الذي يتم من خلاله إستخدام وسائل إتصال مختلفة لتعليم مادة معينة تتضمن هذه الوسائل مزيجًا من الإلقاء المباشر في قاعة المحاضرات والتواصل عبر الأنترنت والتعلم الذاتي.[1]

بالرغم من وجود إختلاف في الرؤى حول مفهوم التعليم المدمج إلا أنهُ هناك إتفاق بين الباحثين على أنه التعليم الذي يُعد حلقة وصل بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني،[2] ومن بين مميزات إستخدام التعليم المدمج، زيادة فاعلية التعليم حيث أن التعليم المدمج يعمل على تحسين مخرجات التعليم وتحقيق فاعليتها وتعزيز الإرتباط بين حاجات الطالب وبرنامج التعليم وزيادة إمكانية وفرص إتاحة المعلومات والوصول إليها، وتحقيق أفضل النتائج في مجال العمل، ضف إلى هذا تنوع وسائل المعرفة، فالتعليم المدمج يُتيحُ للطالب إستعمال أكثر من وسيلة للمعرفة حيث أنهُ يختار الوسيلة المناسبة لقدراتهِ من بين الوسائل الإلكترونية والتقليدية وهذا ما يُساعد الطلاب على إكتساب أكثر للمعرفة ورفع جودة التعليم، كذالك ميزة أخرى وهي تحقيق التعلُم النشط للمُتعلمين، فنظام التعليم المدمج يعتمد على النشاط ويُركز على دور المتعلم النشط وتفاعلهِ في الحصول على المعلومات وهذا من خلال الدمج بين الأنشطة الفردية للطالب والتعاونية والمشاريع بدلاً من الدور السلبي المُتمثل في إستقبال المعلومات، كما أن التعليم المدمج أيضًا يمتاز بالمرونة التعليمية فهو يعمل على تحقيق جميع الإحتياجات الفردية للمتعلمين وهذا بإختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم، كما أن التعليم المدمج أيضًا له فائدة كبيرة فهو يعمل على تحقيق إتقان المهارات العملية وتقديم الكثير من الموضوعات والمهارات التي يَصعب للمعلم تقديمها إلكترونيًا بالكامل وبصفة خاصة المهارات العملية والمرتبطة بالكليات العملية مثل الطب الهندسة تكنولوجيا التعليم وغيرها من التخصصات العلمية.[3]

---

[1] ***المرجع نفسه***،ص ص .77-100.

[2] ***المرجع نفسه***، . ص ص .77-100.

[3] عبد اللّه ولاء صقر، " التعليم المدمج حلقة وصل بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني(دراسة تحليلية)"، ***مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية***، العدد.07 (جويلية2014)، ص ص 13-20.

المطلب الرابع: وظائف التعليم العالي.

يتسم التعليم العالي بعدة وظائف ومسؤوليات ومن بين هذه الوظائف نجد التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع.

1.التدريس والتعليم: وهي أول وظيفة يُقدمها التعليم العالي، فالجامعات هي التي تقوم بتوفير التكوين وإعداد الإطارات والكوادر التي سوف تقوم في المستقبل بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية ذات المستوى العالي،[1] ويعمل أيضًا التعليم العالي على تكوين وإعداد أفراد ذات نزعة علمية موضوعية وإكسابهم تفكير إيجابي وسليم، وتعويد الطلبة على إحترام وتقبل أراء الأخرين وإستخدام وسائل الإعلام والحوار من أجل نشر أفكارهم ومشاركتها مع غيرهم وإكساب الطلبة المتخرجين قدرات ومؤهلات تمكنهم من التحكم في جميع الوسائل التكنولوجية.[2]

تُعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي تساهم في إعداد الكفاءات البشرية من خلال هذه الوظيفة عن طريق إكساب الفرد القدرات العلمية والثقافية وهذا من خلال قيامها بمختلف النشاطات التعليمية والأدبية، كما تعمل أيضًا على تكوين أفراد قادرين على تحمل المسؤولية في المستقبل وتقليدهم لمناصب عليا في الدولة وتأهيل الفرد وتمكينهِ من فهم حقُوقه والمطالبة بها وأداء واجباته، وتعمل أيضًا مؤسسات التعليم العالي على دعم ثقافة الحوار والتسامح والتعايش في ظل الإختلاف والتعدد وإتاحة مساحة واسعة من الحرية وتكريس الديمقراطية.[3]

---

[1] نوال نمور، ***كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العُلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2012/2011)، ص .31.

[2] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .60.

[3] سمير عماري، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .97،96.

2.البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي إحدى الوظائف القديمة للتعليم العالي، فالبحث العلمي يهدف إلى تنمية المعارف وتطوير القدرات وهذا من خلال تدريب الأساتذة للطلاب على البحث وتوفير لهم جميع المستلزمات من كتب ومراجع ومقالات علمية[1]، وتعتبر مؤسسات التعليم العالي من أكبر المؤسسات قدرةً على على إنتاج المعرفة وتوفير البحث العلمي وهي المكان الأمثل لهذا البحث وهذا لتوفرها على مجموعة من الإمكانيات كإمتلاكها للموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث وهي القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث بصورة إنضباطية.[2]

3.خدمة المُجتمع: يلعب التعليم العالي دور كبير في خدمة المجتمع وهذا عن طريق إحداث وتسيير التنمية الإجتماعية ونشر الثقافة العامة، وكذالك نشر القِيم والمهارات وتقبل الإختلاف ونشر التسامح، كما يُساهم أيضًا في إعداد برامج تعمل على خدمة المُجتمع كالرعاية الصحية، الإهتمام بقضايَا البيئة والقيام بحملات تطوعية وتحسيسية، وتهدف هذه الوظيفة في التعليم العالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- جعل البحث العلمي في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
- العمل على تكييف المناهج التعليمية وفقًا للثقافة السائدة في المجتمع.
- العمل على نشر روح المواطنة بين الطلبة ودمجهم أكثر في المجتمع
- العمل على الحفاظ على الهوية والثقافة وكذالك التراث الوطني.[3]

المطلب الخامس: أهداف إصلاح التعليم العالي.

تتمثل أهداف إصلاح التعليم العالي فيما يلي:

- ضمان تكوين نوعي للطلبة أي الإهتمام بالنوع على حساب الكم والأخذ بعين الإعتبار تلبية الطلب الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع ومنح الطلبة وتزويدهم بالمعارف في مجال تخصُصهم وتشجيعهم على البحث العلمي وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي

---

[1] خديجة سلامي، ***دور ومكانة الأساتذة الجامعيين من خلال إصلاح التعليم العالي في الجزائر*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجلفة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، 2018/2017)،ص.65.

[2] سمير عماري، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص .96.

[3] نجوى بن عويدة، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص ص .62،61.

ومتطلبات السُوق والتنسيق بين القطاعات كوزارة التعليم العالي وزارة العمل، كذالك تشجيع التعاون الدُولي في مجال البحث العلمي والإستفادة من خبرات الدول الأجنبية والتجارب الرائدة والناجحة في مجال التعليم العالي.

- ضمان تكوين أفضل وإدماج الإطارات الجامعية مباشرةً في سوق الشغل بعد التخرج، وتحقيق تكييف نظام التعليم العالي وفق المعايير العالمية.
- القُدرة على تكوين فرد مستقل يمتلك المعارف والمؤهلات والكفاءات والخبرات في مجال تخصصه وإكسابهِ رُوح المبادرة والفاعلية ما يجعله يمتلك القدرة على إدراك وإستيعاب الظروف المُحيطة بهِ وإيجاد حلُول لمشاكله.
- تطوير التعاون مع الدُول الرائدة والمُصنفة في المراتب الأولى في مجال التعليم العالي.
- مُعالجة الإختلالات والمشاكل التي يُعاني منها النظام الجامعي الكلاسيكي سواء على مستوى المرافق، المؤسسات أو على المستوى البيداغوجي والعلمي.
- تحقيق القُدرة على منافسة الجامعات العالمية في مجال المعرفة ومواكبة التطورات الحاصلة وهذا من أجل ضمان الجودة والنوعية في التعليم العالي، وجعل التعليم العالي مواكب لهذه التغيرات خاصةً مع ظهور التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة ما أجبر الجامعة على الإنفتاح على العالم الخارجي لا الإنغلاق، خاصةً كذالك مع ظهور العولمة التي أجبرت الدول على الإندماج مع هذا النمط.[1]
- إرساء أسُس الحكم الراشد في الجامعة المبني على التشاور والمشاركة.
- العمل على تعزيز دور الجامعة في نشر الثقافة والقيم العالمية لاسيما منها المُتعلقة بالتسامح وإحترام وتقبل أراء الأخرين والتعايش مع إختلاف الرُؤى والأفكار.
- إنشاء الفضاءات الجامعية سواء منها الإقليمية أو الدُولية وهذا من أجل تبادل المعارف والتعاون في إطار البحث العلمي.
- توفير الظروف الملائمة لتسهيل تنقل الطلبة والباحثين والأساتذة في مختلف أقطار العالم وهذا من أجل تطوير البحث العلمي وإكتساب الخبرات وتشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية وحتى الثقافية.

[1] صورية حامدي ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 28،29.

- العمل على تعزيز مصداقية الشهادات العلمية الممنوحة، حيث تصبح الشهادة معترف بها في العالم كلُه بدون حواجز.
- تعزيز مقررات ومناهج التعليم العالي وتكييفها لتصبح قادرة على مواجهة التحديات والتحولات التي تحدث سواء على المستوى المحلي أو الدولي.[1]

[1] مريم حلجاوي ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .41،40.

المبحث الثاني:التعليم العالي في الجزائر تطورهُ وأهدافهُ.

إن التعليم العالي في الجزائر مر بعدة مراحل تاريخية أين عرف عدة تطورات وإصلاحات وهذا منذ العهد الفرنسي إلى غاية الإستقلال، حيث أن غداة الإستقلال كان نظام التعليم العالي نظام موروث عن الإستعمار ثم شرعت الدولة فيما بعد إلى إستحداث وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي وهذا سنة 1970 ثم صدور قانون إصلاح التعليم العالي سنة1971 حيث تعتبر هذه الفترة النشأة الحقيقية لنشأة التعليم العالي في الجزائر أين بدأت الدولة بالإهتمام بهذا القطاع وتوفير له جميع الإمكانيات ثم بعد هذه الفترة بدأت الدولة بإصدار بعض القوانين المتعلقة بالتعليم العالي.

المطلب الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر.

إن البداية الفعلية للتعليم العالي في الجزائر كان بعد الإستقلال، ولكن لا يمكن التطرق إلى هذه الفترة مباشرةً دون إعطاء لمحة مختصرة لنظام التعليم العالي في الجزائر في عهد الإستعمار، ففرنسا قامت بفتح مدارس للأهالي حيث تكمن مهمة هذه المدراس في تكوين مساعدين يحتاج إليهم الإستعمار لخدمة مصالحهم بينما كانت مدارس الأوروبيين تمتاز بجميع المكونات العصرية بما فيها جامعة الجزائر التي كانت خاصة بالمعمرين وفئة قليلة من الجزائريين حيث لا يتعدى عددهم سبعة وسبعون طالبًا من مجموع 1890 طالب وهذا خلال السنة الأولى من تأسيسها عام 1909 أي نسبة4.07% ثم وصل عدد الطلبة الجزائريين 557 طالب سنة 1954 وعدد الطلبة الأوروبيين4548 طالب أي نسبة 12.24% من الجزائريين فقط[1]، وقد كان التعليم العالي في الجزائر إبان الإستعمار ذو طابع ديني حيث كان مُقتصرًا على تدريس وتعليم أصول الدين والشريعة ومبادئ اللُغة العربية، ومن بين مقراتهِ المساجد الزوايا والمعاهد، وقد عمل الإحتلال الفرنسي في تلك الفترة على القضاء على هذه المؤسسات والمقرات وهذا نظرًا للدور الذي كانت تلعبهُ في نشر الثقافة العربية الإسلامية وتربية الأجيال، وقد تحولت إلى معاهد لنشر الثقافة الفرنسية والأخرى منها تحولت إلى هيئات

[1] نوال نمور، ***مرجع سبق ذكرهُ*** ، ص . 113.

تبشيرية[1]، كما عمدت فرنسا منذُ دخولها إلى الجزائر السعى إلى مُحاربة التعليم العربي بمُختلف أشكالهِ، حيث أنها وجدت التعليم منتشر في الأرياف والمدن حيث كانت نسبة الأمية مرتفعة جدًا وعملت على نشر التعليم الفرنسي وإزالة التعليم العربي فقامت بإنشاء مدارس إبتدائية ومتوسطات فرنسية، وأما فيما يخُص التعليم العالي فقد قامت فرنسا بإنشاء عدة مؤسسات منها مدرسة الطب العسكري بالجزائر سنة 1833 والتي كان هدفها تكوين إطارات لخدمة ومُساعدة الجيش والسُكان الأوروبيين الذين يُواجهون ظروف صحية صعبة وتكوين الأطباء القادرين على تعزيز نشر الغزو الفرنسي، ثم تم إنشاء العديد من الكليات منها كلية الطب والصيدلة في الجزائر العاصمة سنة 1859، ثم كليات العلوم، الآداب والقانون سنة 1879، وفي سنة 1909 تم تجميع هذه الكُليات مع معاهد أخرى لتتشكل جامعة الجزائر، بالإضافة إلى هذا تم تأسيس ملحقتي وهران وقسنطينة وبعض المدارس التي تتمركز في العاصمة مثل المدرسة الوطنية للتجارة والتي تم تأسيسُها سنة 1900 والمدرسة الوطنية التقنية التي تأسست سنة 1925، والمدرسة الوطنية العليا للزراعة التي تأسست سنة1909.[2]

- المرحلة الأولى1962-1969:

لقد ورثت الجزائر منظومة تعليمية إستعمارية حتى سنة 1970 أين تم إستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتم تعريب القطاع ودَّمقرطته[3]، تمتدُ هذه المرحلة من الإستقلال إلى غاية تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي قائمة بذاتها، حيث تم إنشاء جامعات في المدن الرئيسية حيث فبعدما كانت هناك جامعة واحدة فقط وهي جامعة الجزائر العاصمة تم إفتتاح جامعة واهران سنة 1966 ثم جامعة قسنطينة سنة 1967، وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي أما فيما يخص النظام البيداغوجي فقد كان نظامًا موروث عن الإستعمار الفرنسي حيث كانت الجامعة

---

[1] عبد الكريم زرمان، ***نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقتهُ بأداء الأستاذ الجامعي*** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، 2004/2003)، ص .46.

[2] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .145،146.

[3] خالدة بن تُركي ، "توجه التعليم بعد الإستقلال أفشل المخطط الفرنسي في محو الشخصية الوطنية،" في: ***http://www.ech-chaab.com/ar/*** ، تاريخ الإطلاع:(2022/04/07) على الساعة 16:25.

مقسمة إلى كليات والكليات مقسمة إلى عدد من الأقسام وكان النظام البيداغوجي مطابق للنظام الفرنسي حيث كانت مراحلهُ كالتالي:[1]

- مرحلة الليسانس: وتدومُ هذه المرحلة ثلاث سنوات وتنتهي بالحصول على شهادة الليسانس.
- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة ويتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب القيام بأطروحة وهذا تنفيذًا لما جاء في الدراسة النظرية.
- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان وهذا لإنجاز أطروحة علمية.
- شهادة دكتوراه دولة: ويدوم تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي.[2]
- **المرحلة الثانية 1970-1997:**

إن بداية هذه المرحلة تتمثل في تاريخ إستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ثم تلاه مباشرة بعد سنة تاريخ مهم أين تم صدور المرسوم المؤرخ في 1971 المتعلق بإصلاح التعليم العالي[3]، وقد تم في هذه المرحلة إجراء التعديلات التالية على السنوات الدراسية:

- مرحلة الليسانس: وهي مرحلة التدرج مدتها أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فيها فتتمثل في المقاييس السداسية.

-مرحلة الماجيستير: وهي مرحلة ما بعد التدرج وتدوم سنتين، وتنقسم إلى فترتين الفترة الأولى يتم التركيز على منهجية البحث ودراسة مجموعة من المقاييس النظرية، أما الفترة الثانية يتم فيها إعداد بحث يقدم على شكل أطروحة للمناقشة.

- مرحلة دكتوراه علوم: وهي مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات.

---

[1] محمد الزين باركة ، عبد الكريم مسعودي، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 5-21.

[2] نوال نمور، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 116.

[3] فيصل بوطيبة ، ***العائد من التعليم في الجزائر*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 2010/2009) ، ص .94.

لقد عرفت هذه المرحلة في الجزائر فتح العديد من المراكز الجامعية وهذا نتيجة إلتحاق العديد من الطلبة بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السُوق الوطنية.[1]

- **المرحلة الثالثة 1998-2003:**

في هذه الفترة تم وضع القانون رقم99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والذي يسعى إلى تحديد الإطار القانوني للتعليم العالي وتوسيعهِ وقد حدد هذا القانون الإطار الشرعي للتعليم العالي وتنظيمه وتوسيع بُنيته التحتية وهذا لتغطية الطلب الإجتماعي عليه،[2] وفي حلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي في الجزائر يُحصي سبعة عشر جامعة وثلاثة عشر مركز جامعي و ستة مدارس عليا للأساتذة وأربعة عشر معهدًا وطنيًا للتعليم العالي وإثنى عشرًا مدرسة متخصصة وقد تم في هذه الفترة أيضًا إنشاء ستة مراكز جامعية بكل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة، وتحويل العديد من المراكز الجامعية إلى جامعات منها المركز الجامعي بسكرة بجاية ومستغانم هذا كلُه ماساهم في تجسيد الديمقراطية في قطاع التعليم العالي في الجزائر،[3] وتتمثل ديمقراطية التعليم العالي في تحقيق الأمور التالية، العمل على توفير مقعد بيداخوجي لجميع الطلبة الجزائريين الحائزين على شهادة البكالوريا والذين يرغبون في التسجيل في مؤسسات التعليم العالي، كذالك إتباع سياسة التوازن الجهوي عن طريق إقامة وتوفير هياكل ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء القُطر الوطني، تقديم المنح الدراسية وتوفير جميع الشروط الملائمة للطلبة من مطاعم إقامات جامعية خاصةً لأبناء الفئات المحرومة والقاطنة في الأماكن البعيدة عن الجامعة.[4]

- **المرحلة الرابعة 2004-2014:**

تميزت هذه الفترة بظهور رؤية جديدة نحو إصلاح المنظومة التربوية حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية للمنظومة التربوية التي كشفت عن العديد من المشاكل والعوائق التي تُعاني

---

[1] نوال نمور، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 116،117.

[2] أيمن يوسف ، ***تطور التعليم العالي الإصلاح والأفاق السياسية*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية،2008/2007)، ص .47.

[3] نوال نمور، ***مرجع سبق ذكرُه***، ص .117.

[4] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .148.

منها الجامعة الجزائرية على المستوى البيداغوجي والعلمي وهذا في سياق تقييمها لمنظومة التعليم العالي، وعلى ضوء التوصيات التي قدمتها هذه اللجنة وتوجيهها للمخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 30 أفريل2002، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتحديد إستراتيجية عُشرية (2004-2014) بتطبيق إصلاح شامل في التعليم، تتمثل المرحلة الأولى منه وضع هيكلة جديد للتعليم ذات أطوار تكوينية ثلاث: ليسانس، ماستر، دكتوراه،[1] الذي هو عبارة عن هيكل جديد أو نظام جديد مماثل للهيكل الذي إعتمدتهُ بلدان الإتحاد الأوروبي، وهو يتألف من ثلاث مستويات الليسانس ثلاث سنوات، الماجيستير سنتين والدكتوراه ثلاث سنوات،[2] وقد جاء هذا النظام الجديد كإستجابة لبعض المشاكل والمعوقات التي واجهت النظام الكلاسيكي القديم الذي سبقهُ والذي دام لأكثر من 50 سنة، ومن بين الأسباب التي دعت المصالح المعنية لتبني هذا النظام هو عدم قدرة وإستجابة التكوين العالي لمتطلبات التنمية والواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي، وكذالك التطور الذي عرفته تكنولوجيات الإعلام والإتصال وعولمة الإقتصاد والإتصال، وأيضًا العلاقات الدولية التي كشفت وجود قواسم مشتركة إقتصادية وثقافية، والتأخر الذي عرفته الجامعات الجزائرية في التصنيف وهذا رغم الإمكانيات التي وفرتها مخططات التنمية للجامعات ومراكز البحث والتي قد تقل في العديد من الدول، وقد نتج عن هذا التأخر مشكل وهو عدم قدرة الطلبة على الإبداع في البحث العلمي وهذا الأمر الذي أدى إلى نقص الأبحاث العلمية والمقالات المحكمة والمنشورة في مجلات دولية راقية ومصنفة، نظرًا لأن العديد منها لايستوفي الشروط العلمية للمجلات الدولية.[3]

في ديسمبر2003 تقدمت العديد من مؤسسات التعليم العالي بإقتراح لفتح التكوين في نظام (ل. م. د) حيث أن دراسة الملفات سمحت لعشرة من المؤسسات الجامعية البدء في تطبيقه خلال السنة الجامعية 2004-2005، كما حددت شهادة الليسانس نظام جديد

---

[1] أمينة سعدون ، ***سياسات إصلاح التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، 2020/2019)، ص .97.

[2] Zineddine Berrouche ،Youcef Berkane. "La Mise en place du système LMD en algerie: entre la necessite d'une reforme et les difficultes du terrain", ***Revue des Sciences Economiques et de Gestion***، N°.07 (2007)، P P. 1-14.

[3] أمينة سعدون ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .97،98.

بمُقتضى المرسوم رقم371-04، كما تم أيضًا بعده منح 19 إعتماد جديد يسمح ل 29 مؤسسة بتطبيقه وفق العديد من التخصصات والتي كانت كُلها موافقة للتصريحات الرسمية والعالمية فيما يخُص نظام (ل. م. د)،[1] كما أنه أيضًا أعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مخطط عمل إستراتيجي خماسي2005-2009 والذي يهدف إلى تكييف الجامعة الجزائرية مع نظام التعليم العالي الدولي، ومن ضمن إنشغالاتهِ الأساسية تدعيم وتوسيع الشبكة القاعدية للتكوين مصحوبة بفضاءات تدعيم نوعية التعليم وإدخال مقاربات جديدة في التسيير الإداري وهذا لتمارس مهامها المتمثلة في وظائف الدعم ومعالجة الإختلالات الواسعة مع إدخال تكنولوجيات الإعلام والإتصال بهدف تسيير وتطوير القطاع، وقد سجلت شبكات وأنظمة الإعلام والإتصال الجامعية من جهتها ضمن الأهداف الإستراتيجية لسنوات2007-2008-2009 ، برنامجين وطنيين وهما:

إعداد نظام الإعلام الشامل لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والإنطلاق في إقامة المشروع الوطني للتعليم عن بعد والذي يُدعِم التعليم الحضوري، وكما تم تأسيس جهازين للتقويم في سنة 2010 وهما: اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي والمجلس الوطني لتقويم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي كُلف بتقييم الإستراتيجيات والوسائل التي يتم وضعها في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما يقوم بتقدير الإحتياجات المتعلقة بالكفاءات من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويُساهم في تحليل تطور المنظومة الوطنية للبحث ويقترح إجراءات في إطار التنافس العلمي بين الجامعات على المستوى الدولي، ويقوم بإعداد حوصلة عن نشاطه عند نهاية كل برنامج خُماسي، أما اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي فهي تقوم بعدة وظائف ومهام منها العمل على مُضاعفة فاعلية مؤسسات التعليم العالي سواء داخليًا أو خارجيًا، وبعث حركية التقييم الذاتي لها وضمان الجودة عبر العالم، كما تم أيضًا في هذه المرحلة تحديد الطابع الوطني للماستر وهذا من خلال معايير بمقتضى المنشور رقم06 المؤرخ في2010/10/11 المتعلق بالتسجيل في دراسات الماستر للسنة الجامعية 2010-2011 في حين حدد القرار

[1] أمينة سعدون ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .98.

رقم250 المؤرخ في 28 جويلية2009 المُتضمن تنظيم التكوين في الطور الثالث للحصول على شهادة الدكتوراه.[1]

المطلب الثاني: مبادئ التعليم العالي في الجزائر وأهدافه.

من بين المبادئ والأهداف التي تُميز نظام التعليم العالي في الجزائر:

1. ديمقراطية التعليم العالي:

إن ديمقراطية التعليم العالي هي توفير الفرص المتساوية لجميع الطلبة بالتعليم بغض النظر عن وضعهم الطبقي والإجتماعي والديني وحتى الثقافي، وديمقراطية التعليم العالي تُعرف بسياسة الفرص المتساوية وقبول جميع الأفراد[2]، إن التعليم في الجزائر مجاني وإجباري خلال التعليم الأساسي لأعداد كبيرة من الطلبة حتى وصولهم إلى التعليم الجامعي، وفي إطار تطوير التعليم العالي في الجزائر قامت الجزائر بإنشاء الجامعات والمدارس العُليا والمعاهد في مختلف أنحاء الوطن، وديمقراطية التعليم العالي تنُص أن التعليم حق لكل فرد في المجتمع ولا يكون حِكرًا على فئة معينة فقط.

يُقصد بديمقراطية التعليم العالي تحقيق الأمور التالية:

- إتاحة الفُرصة لجميع الطلبة بالإلتحاق بمقاعد الدراسة في التعليم العالي وهذا بعد نجاحهم في مرحلة الثانوية وحصُولهم على شهادة البكالوريا كُل حسب قدراته العلمية مهما كانت الفئة الإجتماعية التي ينتمي إليها دون تمييز.
- العمل على نشر التكنولوجيا في جميع الجامعات الجزائرية وإتاحتها لجميع الأفراد وإنشاء الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الوطنية قصد ربط جميع القطر الجزائري بمراكز التعليم وتوفير للطلبة الرعاية الإجتماعية والإقتصادية من نقل وإيواء ومنحة ومطاعم وهذا قصد إتاحة الفرصة لجميع الطلبة بالدراسة.

بعد تطبيق هذه السياسة في الجزائر تزايد عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية خاصةً بعد الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة(1971-1972)

---

[1] أمينة سعدون ، ***مرجع سبق ذكره*** ، 98-100.

[2] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره***، ص.71.

حيث بلغ عدد الطلبة الجزائريين الملتحقين بمقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي 36005 طالب، ثم خلال سنة(1977-1978) إرتفع عدد الطلبة ليصل63915 طالب أي حوالي87% من الطلبة سجلو في مؤسسات التعليم العالي، كما شملت أيضًا المنح على70%من الطلاب في مرحلة الليسانس وما بعد التدرج داخل الجزائر وخارجها[1]، وقد تعززت ديمقراطية التعليم العالي عن طريق تطبيق اللامركزية في التعليم وهذا ماساهم في إنتشار وزيادة مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن بالإضافة إلى الجامعات الثلاث في العاصمة، وهران، قسنطينة كما تم إنشاء العديد من المراكز في عنابة تلمسان ومستغانم وتيزي وزو[2]، ولكن مع تزايد عدد الطلبة وإلتحاقهم بالمؤسسات الجامعية وهذا من خلال المخطط الرباعي الثاني(1973-1977) وزيادة عدد الخريجين الجامعيين لم يعطي هذا المبدأ النتائج المرجوة وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- غياب التخطيط والتوجيه في تطبيق مبدأ الديمقراطية في التعليم العالي وهذا ما أدى إلى إختلال في عدد الطلبة وعدد المؤسسات المستقبلة أي وجود الضغط وعدم قدرة هذه المؤسسات على إستقبال العدد الهائل من الطلبة وهذا ما أثر أيضًا على أداء العاملين فيها وتحصيل الطلبة.

- وجود عدد هائل من الطلبة عند مرحلة البكالوريا وهذا الشيئ الذي لم يُؤخذ بعين الإعتبار من طرف مؤسسات التعليم العالي وحاجيات البلاد من الإطارات، وكذالك مشكل أخر وهو ظهور العراقيل البيروقراطية داخل الجامعة منعت التعليم العالي من التطور.

- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التربية الوطنية وهذا ما أدى إلى عدم قدرة تلك المؤسسات على إستيعاب الكم الهائل من الطلبة، ووجود خلل كبير قطاع التعليم العالي وقطاع التربية الوطنية، وكذالك عدم التنسيق بين جهات التشغيل الأخرى أو سوق الشغل وهذا ما يؤدي إلى وجود مشكل البطالة.[3]

---

[1] عبد الكريم زرمان، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 30،31.

[2] مريم حلجاوي ، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص . 25.

[3] عبد الكريم زرمان ، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص ص . 31،32.

2. الجزأرة في إطارات التعليم العالي:

تعتبر جزأرة الإطارات من بين الأهداف التي سطرتها الجامعة الجزائرية لإصلاح التعليم العالي خصوصًا في سنة 1971 أين صدر المرسوم المتعلق بالتعليم العالي،[1] وتعني الجزأرة إستبدال الإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية وهذا بهدف جعل التعليم العالي جزائريًا100% في محتواه وأساليبه، فالجزائر بعد الإستقلال كانت تعاني من نقص الإطارات الجزائرية فإتجهت مباشرةً إلى جلب الإطارات الأجنبية ولكن هذا الوضع لم يدم طويلاً ولم يرَق القائمين على قطاع التعليم العالي فإتجهوا إلى تكوين إطارات جزائرية وهذا من أجل تحرير البلاد من التبعية الثقافية المضرة بالجانب الإقتصادي والإيديولوجي، وأما فيما يخُص جزأرة الإدارة وهذا إنطلاقًا من الجامعة ومراكز البحث فقد تحققت بسرعة وهذا ماساهم في القضاء على التبعية التي كانت تُمارس من طرف الأجانب والتي خلفت أثارًا على التعليم العالي[2]، ولكن بالرغم من هذا إلا أن العملية لم تُستكمل في العديد من المعاهد فقد تطلب الإصلاح الإستعانة بالخبرات الأجنبية خاصةً من الدول العربية.[3]

3. التعريب:

يُقصد بالتعريب الإستعمال الأوسع للُّغة العربية في جميع مراحل ومستويات التعليم وكذالك تعريب الشهادات الجامعية، حيث أن أولوية المجتمع الجزائري هو التعريب وإسترجاع اللُغة العربية مكانتها التاريخية خاصة بعدما كانت مهمشة خلال الفترة الإستعمارية، ويرتكز التعريب عمومًا على جعل اللغة العربية هي الأداة المُكونة للشخصية التاريخية للفرد الجزائري وبالتالي يجب أن تكون اللُّغة العربية هي لغة حياته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذالك هي لغة التربية والتعليم، وكما أن الهدف الأساسي من عملية التعليم هو توحيد التكوين في مختلف المراحل التعليمية الإبتدائي المتوسط والثانوي وأيضًا في التكوين المهني، كما قامت

---

[1] حسن رمعُون ، " الجامعة نِتاجًا للتاريخ ورهانا مؤسساتيًا: حالة الجزائر والعالم العربي، "في: https://journals.openedition.org/insaniyat/12085 . تاريخ الإطلاع: (2022/04/09) على الساعة 17:03.

[2] عبد الكريم زرمان ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 32،33.

[3] نوال نمور، ***مرجع سبق ذكرهُ*** ، ص .114.

السلطات الجزائرية على تعريب العلوم الإنسانية والإجتماعية تعريبًا كاملاً لكن لقيت صُعوبات فيما يخص التخصصات الأخرى التِقنية والتكنولوجية.[1]

4.الإتجاه العلمي والتقني في التعليم العالي:

يعمل التعليم العالي في الجزائر على تكوين إطارات وأفراد قادرين على التحكُم في التكنولوجيا وفي مختلف وسائل الإتصال الحديثة خاصةً مع هذا العصر وهو عصر الثورة المعلوماتية الذي فرض على الدول الإندماج مع مختلف التطورات والتحولات العالمية وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق التقدم في الميادين والمجالات الأخرى كالتقدم الإقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي وهذا كلُه لا يأتي إلا من خلال إستكمال الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية حيث يحتك الفرد مباشرةً مع مع الواقع والميدان ويُصبح قادرًا على تطبيق ما تلقاه نظريًا في المجالات التطبيقية كالصناعة والزراعة والطب والصيدلة.[2]

ومن هذا المنطلق يُمكن تلخيص أهداف التعليم العالي في الجزائر حيث أن تلك المبادئ تعمل على تجسيد الأهداف التالية:

- على تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات والكفاءات وهذا من أجل تغطية طلبات القطاعات الإقتصادية وسوق الشغل.
- جعل التكوين عُنصر أساسي في الإستثمار، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهذا بأقل الإمكانيات وأقل التكاليف.
- دراسة وتشخيص المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والعمل على إيجاد الحلُول للمشاكل والأزمات ووضع جميع الإجراءات للتصدي لها.
- العمل على تعزيز الأنشطة داخل الجامعات قصد إنفتاحها على البيئة.[3]
- العمل على توطيد العلاقات والروابط الثقافية بين مختلف الجامعات سواء داخل الوطن أو خارجهِ وهذا في إطار البحث العلمي، والسعى إلى نشر المعرفة.

---

[1] عبد الكريم زرمان ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .35.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص .36.

[3] أسماء هارون ، ***التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المُستدامة*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف02: كلية العُلوم الإنسانية والإجتماعية ، 2020/2019)، ص .220.

- العمل على إستحداث مناهج ومُقررات تتماشى مع مُقتضيات العصر والتقدم التكنولوجي السريع، وكذالك المُساهمة في حل مشاكل المؤسسات الإقتصادية والإنتاجية عن طريق البحوث العلمية الخاصة بالجامعات.[1]

- الإنتقال من توفير المعرفة إلى إنتاج المعرفة أي الجامعة ستُصبح من أهم المؤسسات المُنتجة للمعرفة والتي تُساهم في حل مشاكل المجتمع.

- المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية وتنمية حاجيات المُجتمع وهذا بما يتماشى مع مُتطلباتهم.[2]

- إن الإنتاجية في التعليم العالي هي المهارات والمواهب والمعارف المفيدة التي يكتسبها الفرد، ويعمل التعليم العالي على تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية وهذا من خلال زيادة الإنتاج للدولة، فالتعليم العالي اليوم لم يُعد خدمة مُقدمة للفرد فقط، بل يُساهم في الإنتاج وتحقيق التقدم الإقتصادي الذي يتوقف على مدى إستجابة الجامعة لمتطلبات سوق العمل الذي يتطلب إطارات وكفاءات عُليا.[3]

إن الجامعة تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير لها جميع الإمكانيات والموارد اللازمة وهذا من جل تحقيق التقدم والتطور في التعليم العالي وهذا ما يسمح للجامعة في المُساهمة في تحقيق التنمية الوطنية.

المطلب الثالث: وظائف التعليم العالي في الجزائر.

وفقًا للمرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام1403 الموافق 24 سبتمبر سنة1983 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة فإن وظائف الجامعة تتمثل فيما يلي:[4]

-تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها.

---

[1] عبد الكريم زرمان ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 41،42.

[2] طارق سعودي ، ***مدى جودة خريجي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من وجهة نظر الأساتذة*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة أم البواقي: كلية الآداب واللغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية ، 2012/2011)، ص .127.

[3] وليد براهيمي ، ***سياسة التعليم العالي وإنعكاساتُها على التنمية الإقتصادية في الجزائر*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014)، ص .155.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مرسوم رقم83-544 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة"، الجريدة الرسمية، العدد40، 27 سبتمبر1983، ص 2421.

- تكون الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقًا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.
- تضطلع بترقية الثقافة الوطنية.
- تُساهم في تطوير البحث وتنمية الرُوح العلمية.
- تتولى تلقين الطُلاب مناهج البحث.
- تقدم بأي عمل لتحسين المستوى وتجديد المعلومات والتكوين الدائم.
- تتولى نشر الدراسات ونتائج البحث.

إن للتعليم العالي في الجزائر عدة وظائف فمن خلال القانون الأساسي للجامعة الجزائرية فإن وظائفها تتجلى في ثلاث محاور أساسية وهي:[1]

1. تقديم تكوين وتعليم عالي في مختلف التخصصات والشعب العلمية الذي يؤهلهم في المستقبل للقيام بالأعمال التي يتطلبها الشغل وإعداد القوى البشرية القادرة على إحداث التنمية في البلاد والقيام بدورها في عملية الإنتاج بعد التخرج، وتُعد هذه الوظيفة من أهم وظائف التعليم العالي وهذا نظرًا للدور الأساسي الذي تلعبه في عملية التنمية.
2. العمل على تطوير البحث العلمي ونشر المعرفة لدى الطُلاب والباحثين والأساتذة وإرساء قواعده، فالبحث العلمي يساهم في ظهور إكتشافات جديدة والتي من خلالها يجد الإنسان الحلول لمختلف الظواهر ويشتمل البحث العلمي على إعداد باحثين وإطارات قادرين على إحداث التنمية ومواجهة المشاكل والأزمات التي تتعرض لها البلاد، والبحث العلمي يُعد إحدى الوسائل التي من خلالها تتحقق إستراتيجية التنمية وإبتكار مشاريع التطور في مختلف المجالات.
3. ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري، حيث أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تملك إطارات وكفاءات ذات مستوى ثقافي عالي ورصيد علمي قادرة على تطوير وترقية التراث الوطني والحفاظ عليه وهذا لكي يكون المجتمع على دراية بتاريخه وثقافته، كما يعمل التعليم العالي أيضًا على ترقية المجتمع من خلال خلق قنوات إتصال بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع وهذا للتمكن من الإحاطة بجميع إحتياجات ومتطلبات المجتمع وتوطيد العلاقة بينهم وهذا عن طريق ما تُنتجهُ مؤسسات التعليم العالي من كتب ومجلات

[1] عبد الكريم زرمان ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص . 37- 39.

وأبحاث والتي من خلالها يستفيد المجتمع كما تقوم أيضًا مؤسسات التعليم العالي بتنظيم ملتقيات وأيام دراسية للدراسة القضايا الإجتماعية وإقتراح الحلول للمشاكل هذا ما يُساهم في نشر الفكر والوعي لدى هذا المجتمع.

-وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، فإن مهام الجامعة تتمثل فيما يلي: فيما يخص مجال التكوين العالي تتمثل مهام الجامعة الجزائرية فيما يلي:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد.
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث.
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- المشاركة في التكوين المتواصل.

أما فيما يخص مهام الجامعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فإنها تتمثل في:

- المُساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.[1]

إن للجامعة مهام عديدة ومتنوعة سواء منها المتعلق بمجال التكوين العالي والمتمثلة في إعداد الإطارات والكفاءات الضرورية المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والعمل على نشر مختلف العلوم والمعارف وترقية التكوين بالبحث العلمي والإهتمام به، أما فيما يخص مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فهي تُساهم في دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتبادل المعارف بين الأسرة العلمية والدولية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم 03-279 يُحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها"، الجريدة الرسمية، العدد51، 24 غشت2003، ص ص 4-6.

المطلب الرابع: مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

يُوجد العديد من مؤسسات التعليم في الجزائر العالي والتي تُعتبر مؤسسات عُمومية ويُمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى عدة أنواع منها:

1- مؤسسات عُمومية ذات طابع علمي ثقافي ومهني:

إن قطاع التعليم العالي في الجزائر يتكون من 106 مؤسسة علمية للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تنقسم هذه المؤسسات إلى 50 جامعة، 13 مركز جامعي 20 مدرسة وطنية عليا و11 مدرسة عليا للأساتذة ومُلحقتين جامعيتين.

- **الجامعة:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتتكون من عدة هيئات، رئاسة الجامعة، كليات، معاهد ومُلحقات، وللجامعة عدة مهام ووظائف في تُساهم في التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي.[1]

- **المركز الجامعي:** وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع علمي يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويتشكل من عدة معاهد والتي تشمل عدة أقسام، وفيما يخص مهام المركز الجامعي في مجال التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فهي نفس المهام المسندة للجامعة.[2]

- **المدارس العليا:** تعد المدارس العليا أيضًا مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تقوم بضمان تكوين عالٍ ويتم إنشاؤها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو من طرف دوائر وزارية أخرى عن طريق التنسيق بين وزير التعليم العالي والوزير المعني ويُوجد في الجزائر مدارس عليا، مدارس وطنية عليا ومدارس عليا للأساتذة.[3]

---

[1] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .149.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص . 150.

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص .151.

فيما يخص مهام المدارس العليا في مجال التكوين العالي فإنها تقوم بنفس مهام الجامعة إضافةً إلى:[1]

- ضمان التكوين التحضيري من أجل الإلتحاق بالتكوين في الطور الثاني.
- إدخال بعد الإبتكار والتحويل التكنولوجي والمقاولاتي سواء في التكوين أو في البحث.
- تلقين الطلبة الإبتكار والمقاولاتية.
- ضمان التكوين لمهنة الأستاذ لصالح قطاع التربية الوطنية.

أما فيما يخص مهام المدارس العليا في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فهي نفس مهام الجامعة إضافةً إلى:[2]

- المساهمة في تطوير البحث الأساسي والتطبيقي لدى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة عن طريق تشجيع الإبتكار.
- ترقية الإنتاج العلمي وتشجيع التنافس.

إن للمدارس العليا مهام ووظائف عديد سواء في مجال التكوين العالي غرس ثقافة الإبتكار والمقاولاتية لدى الطلبة سواء في التكوين أو البحث والعمل على تقديم تكوين متميز للأستاذ لصالح قطاع التربية، أما في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فهي تقريبًا تقوم بنفس مهام الجامعة إلى جانب تشجيع إنتاج العلم والمعرفة وتطوير البحث العلمي.

- **الملحقة الجامعية:** هي عبارة عن وحدة تعليم تُلحق بالكلية أو المعهد الذي يضمن تعليم في مختلف الشُعب العلمية.[3]

2- مؤسسات عمومية ذات طابع إداري:

تضم هذه المؤسسات كل من جامعة التكوين المتواصل ومراكز التكوين المتواصل والديوان الوطني للخدمات الجامعية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم-151. العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم 16-176 يُحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا"، الجريدة الرسمية، العدد36، 19 يونيو 2016، ص ص.13،14.

[2] " ***المكان نفسه***"

[3] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .152.

- **جامعة التكوين المتواصل:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،[1] وطبقًا للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم90-149 الذي يتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل وتنظيمها وعملها، تضطلع جامعة التكوين المتواصل إلى مجموعة من المهام وهي:[2]

- تمكن كل مواطن تتوفر فيه الشروط المطلوبة من الإلتحاق بالتكوين.
- تطور التكوين المتواصل بالتعاون مع المؤسسات والقطاعات المستخدمة.
- تنظم حلقات تحسين المستوى وتجديد التكوين لفائدة القطاعات المستخدمة وذالك بناء على طلبها.

إن جامعة التكوين المتواصل تقوم بعدة وظائف ومهام تمكين جميع المواطنين والأفراد الذين تتوفر لديهم الشروط المناسبة بالإلتحاق بالتكوين العالي كما تقوم أيضًا بتطوير التكوين المتواصل وتنظيم دورات تحسين المستوى والتكوين.

- **مركز التكوين المتواصل:** هو عبارة عن و حدة تكوينية تقوم بتسيير الأعمال التي تستند إليها الجامعة وتنسيقها على مستوى المقاطعة الجغرافية.[3]
- **الديوان الوطني للخدمات الجامعية:** هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتتكون من فروع تُسمى بمديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية التي تقوم بتنفيذ التعليمات المسندة إليها.[4]

---

[1] "**المكان نفسه**"

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم90-149 يتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل، وتنظيمها وعملها"، الجريدة الرسمية، العدد22، 30 مايو1990، ص ص 734،735.

[3] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 152.

[4] "***المكان نفسه***"

طبقًا للمادة02 من المرسوم التنفيذي رقم90-149 يتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل، وتنظيمها وعملها يضطلع الديوان الوطني للخدمات الجامعية لمجموعة من المهام وهي:

يقوم أو يُكلف من يقوم بأي دراسة أو تحقيق للتعرف على حاجات الطلبة في مجال الخدمات الجامعية لاسيما الإيواء الإطعام والنقل ولوقاية الصحية والأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية والترفيهية ويقترح عناصر إستراتيجية التكفل بهذه الحاجات ويسهر على تطبيق الإجراءات المقررة، يسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخدمات الجامعية والمنح ويُساهم في إثرائها وتحيينها، يُطور ويقوم بترقية الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والترفيهية الموجهة للطلبة بالإتصال مع الهيئات والهياكل المعنية، يُساهم في إعداد برنامج التكفل بالنقل الجامعي والسهر على على ترشيده بالإتصال مع الأجهزة والهياكل المعنية.[1]

إن الديوان الوطني للخدمات الجامعية يساهم في تلبية حاجات الطلبة وتوفير لهم الظروف الملائمة كما يقوم أيضًا بترقية النشاطات الثقافية والرياضية وتنظيم النقل الجامعي وترشيده.

3-مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري:

تتمثل المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري في مكتب النشرات الجامعية والديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

- **مكتب النشرات الجامعية:** تحدث تحت تسمية "مكتب النشرات الجامعية ومختصر "م.ن.ج" مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وشخصية مدنية وإستقلال مالي، ويقوم هذا المكتب بمجموعة من الوظائف وهي: طبع وتوزيع نشرة التعليم العالي والبحث العلمي، وضع وطبع النسخ والمؤلفات ونشرها وتوزيعها وكذالك الكراريس والمجلات والوثائق المكتوبة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم03-312 يُعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم95-84 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله"، الجريدة الرسمية، العدد57، 21 سبتمبر2003، ص05.

والمسجلة أو بشكل أفلام أو صور أو شفافات أو تحت أي شكل كان، ترجمة نسخ المؤلفات والكراريس الأجنبية المعدة للإستعمال الجامعي، إلى اللُّغة الوطنية. [1]

إن مكتب النشرات الجامعية يساهم في في طبع المؤلفات والمجلات والمؤلفات والكراريس وترجمتها إلى اللّغة الوطنية وجعلها متاحة وجعلها متاحة للطلبة والباحثين.

- **الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية:** هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[2]، تتولى هذه المؤسسة المهام والوظائف التالية:[3]

نشر وطبع وتوزيع المؤلفات والمطبوعات والمستنسخات ذات الطابع البيداغوجي والتعليمي الموجهة للطلبة بإستعمال كل الدعائم، وضع وتطوير شبكة توزيع المؤلفات والمطبوعات والمستنسخات الجامعية لاسيما بواسطة مكتبات داخل الحرم الجامعي، إتخاذ كل التدابير التي تُمكن من وضع الوثائق الجامعية الأجنبية في متناول الطلبة والأساتذة والباحثين لاسيما عن طريق ترجمة المؤلفات والمطبوعات المتخصصة.

إن الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية يعمل على توزيع جميع المؤلفات والوثائق العلمية بإستعمال كل الإمكانيات والدعائم وهذا عن طريق المكتبات الموجودة داخل الحرم الجامعي والعمل على توفير جميع الوثائق الأجنبية وجعلها متاحة لجميع الطلبة والباحثين والأساتذة.

المطلب الخامس: مُشكلات التعليم العالي في الجزائر.

يُواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من المشاكل والمُعوقات التي تُعرقل عملية تطوره ويُمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي:

يشهد التعليم العالي في الجزائر ضغط شديد بسبب تزايد الطلب الإجتماعي عليه وهذا ما يؤدي بالدولة إلى زيادة وتوفير الموارد المالية لتغطية هذا الطلب المتزايد على التعليم العالي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " أمر رقم73-60 يتضمن أحداث مكتب النشرات الجامعية"، الجريدة الرسمية، العدد97، 4 ديسمبر1973، ص 1405.

[2] نجوى بن عويدة ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 153.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم05-370 يتضمن القانون الأساسي لديوان المطبوعات الجامعية"، الجريدة الرسمية، العدد66، 28 سبتمبر2005، ص 26.

وأيضًا تراجع مستوى التكوين في مؤسسات التعليم العالي بسبب مشكلات بيداغوجية وعدم تطابق الإطار النظري مع سوق الشغل، إضافةً إلى التكوين الكمي وإهمال التكوين النوعي، كما يعاني أيضًا التعليم العالي في الجزائر من مشكل التكوين المبني على التلقين حيث يؤدي إلى غياب عنصر الإبداع والإبتكار لدى الطالب وحتى وإن وجد فهو يُعبر عن مجهود فردي وليس سياسة تعليمية، ويُعاني التعليم العالي في الجزائر من مشكل هجرة الكفاءات والإطارات إلى الخارج مما أدى إلى نقص الإطارات الجزائرية أو ما يسمى بهجرة الأدمغة، وكما أن أغلب البُحوث العلمية والأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي هي بحوث من أجل نيل الشهادة العلمية وليست بحوث تُنجز بهدف التطبيق العملي في الميدان وهذا ما أدى إلى نقص فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تحقيق عملية التنمية وتنامي معدلات البطالة في أوساط الخرجين الجامعيين حيث يتم توظيفهم في وظائف غير تخصصاتهم[1]، ومن هنا يمكن ذكر أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي:

- مشكلة تنامي عدد الطلبة:

إن ديمقراطية التعليم الذي جسدهُ التعليم العالي في الجزائر أدى إلى تزايد عدد الطلب والطلب الإجتماعي على مؤسسات التعليم العالي، والجامعة الجزائرية عرفت تدفق كبير في أعداد الطلبة وهذا منذُ الثمانينات ويرجع سبب هذا المشكل إلى مجموعة من العوامل من بينها مجانية التعليم العالي في الجزائر الذي أتاح الفرصة لجميع الأفراد بالإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وأيضًا عامل أخر وهو إهمال النوعية في التعليم العالي والإهتمام فقط بالجانب الكمي وهذا بسبب نقص الموارد التكوينية مِما أدى إلى ضُعف مكانة وقيمة الشهادات الجامعية، ومؤسسات التعليم العالي اليوم تواجه مشكل في القدرة على إستيعاب العدد الكبير من الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي لهذا يجب على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في سياسات التعليم العالي وخلق أنظمة جديدة تتماشى والقدرة على إستيعاب هذا الحجم الكبير من الطلبة وضرورة التنسيق بين القطاعات وهذا لكي تكونن مخرجات التعليم العالي تتوافق مع مخرجات ومتطلبات السوق.[2]

---

[1] محمد الزين باركة، عبد الكريم مسعودي ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .5-21.

[2] أحمد جلول،"بعض مشكلات التكوين الجامعي بالجزائر-الحلول والإقتراحات"، ***مجلة الدراسات والبُحوث الإجتماعية***، العدد.23 (سبتمبر2017)، ص ص.16-27.

- مشكلة الهياكل القاعدية والبناءات والتجهيزات:

تمتلك الجزائر عدد كبير من المراكز والمعاهد والجامعات إلا أن التزايد الكبير لأعداد الطلبة أدى إلى نقص وقلة الهياكل والتجهيزات والآلات والأدوات ونقص القاعات وهذا ما شكل ضغط كبير على الجامعات، إضافة إلى هذا يوجد نقص كبير فيما يخص الوسائل التعليمية الحديثة والتي تعتبر مصدر رئيسي في تحسين قدرات الطالب وتحسين جودة التعليم العالي في الجزائر[1]، ولكن اليوم نجد أن الطالب والأستاذ يشكون من قلة المراجع في المكتبات خاصة الكتب والتي تعتبر أداة ووسيلة مهمة في البحث العلمي لا يمكن الإستغناء عنها حيث أنها غير متوفرة بالقدر المطلوب خاصةً الكتب الحديثة وهذا ما يجعل نتائج البحث بعيدة عن النتائج العلمية الحديثة.[2]

- مشكلة صعوبة التمويل:

إن مشكلة تمويل التعليم العالي أصبحت من المشاكل القائمة في جميع دول العالم وخاصةً في الدول العربية نظرًا للنمو الديمغرافي والضغوطات التي تشهدها الميزانية العامة للدولة، فقطاع التعليم العالي قطاع حساس يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي فالحكومة هي مصدر أساسي في التمويل، فالجزائر بالرغم ما تُخصصهُ من ميزانيتها للتعليم العالي إلى أن تأثيرها يَضعف بسبب زيادة عدد الطلبة إضافة إلى إرتفاع تكاليف ونفقات الطالب الجامعي ومتطلبات جودة التعليم العالي وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي والأجور وهذا ما يُؤدي إلى ضعف دور البحث العلمي في تمويل التعليم العالي، ويرجع سبب مشكل التمويل في قطاع التعليم العالي إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

- مشكلة التسيير اللاعقلاني وإستغلال الموارد المادية والبشرية بطريقة سلبية، كذالك المنافسة بين القطاعات للحصول على الموارد المالية الحكومية، بمعنى أخر تنامي الحاجة والزيادة للموارد الحكومية.

---

[1] أحمد زرزُور، ***تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة : كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، 2006/2005)،ص ص.51،50.

[2] أحمد جلول، ***مرجع سبق ذكرهُ***،ص ص.16-27.

- عدم إنفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الخارجي والبيئة الإقتصادية الوطنية والبحث عن مصادر بديلة للتمويل.
- مجانية التعليم الأمر الذي أدى إلى غياب سياسات من طرف الحكومة التي تُدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.
- نقص الدعم الحُكومي بإعتبار الحكومة مصدر أساسي ورئيسي للتمويل من جهة وتزايد عدد الطلبة من جهة أخرى وهذا ما أدى إلى صُعوبات مالية وعدم توازن.
- التقدم التكنولوجي والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة والتي أدت إلى زيادة تكاليف التعليم العالي وهذا ما يَفرض تغيير نمط التمويل البطيئ.
- التنافس بين مختلف القطاعات للحصول على أكبر قدر ممكن من الميزانية العامة للدولة والعجز المتزايد للميزانيات المُخصصة للتعليم العالي.[1]
- ضعف سياسات التعليم العالي للدولة الجزائرية إتجاه هذا القطاع الحساس والمُهم ما أدى إلى ضعف التحصيل العلمي لدى الطالب الجامعي وما خلق أيضًا مشاكل أخرى كالإكتظاظ داخل الأقسام ونقص القاعات.[2]

[1] نوردين براي، صبرينة بلغيث، " أنماط ومصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر" **مداخلة قدمت للملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، (جامعة تبسة 02 و 03 ماي 2018)، ص ص.62،63.

[2] أحمد جلول، ***مرجع سبق ذكرُه*** ، ص ص.16-27.

خلاصة وإستنتاجات:

توصلنا في نهاية هذا الفصل إلى أن التعليم العالي هو أعلى مستوى في التعليم فهو يأتي في قمة الهرم التعليمي ومن خلاله يكتسب الطالب مجموعة من المعارف والقدرات التي تُمكنه من الحصول على وظيفة في المستقبل، أما الجامعة فهي تُعتبر مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وهي المكان الذي يتلقى الطالب مختلف المعارف في مجال تخصصهِ أما فيما يخص إصلاح التعليم العالي فهو إعادة تعديله وسد إختلالاته ومعالجة مشاكله، كما أن التعليم العالي أيضًا يتضمن ثلاث أنماط، وهما نمط التعليم العالي التقليدي ونمط التعليم عن بعد ونمط التعليم المُدمج، كما أن للتعليم العالي عدة وظائف فالوظيفة الأولى تتمثل في التدريس وتوفير تكوين عالي وأيضًا تطوير البحث العلمي وتعزيزه وكذالك وظيفة خدمة المجتمع من أجل تحقيق هدف التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

إن التعليم العالي في الجزائر عرف عدة تطورات وتحولات عبر المراحل التاريخية التي مر بها إنطلاقًا من عهد الإستعمار حتى سنة 1970 أين تم إستحداث وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي وإلى غاية أهم الإصلاحات الأخيرة التي عرفها القطاع وهي إصلاحات (الليسانس، الماستر، الدكتوراه)، كما يقوم التعليم العالي في الجزائر على مجموعة من المبادئ والأسس كالديمقراطية في التعليم العالي، الجزأرة، التعريب، والإتجاه العلمي والتقني في التعليم العالي ومجموع هذه المبادئ جاءت لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما أن للتعليم العالي في الجزائر عدة وظائف كتقديم تكوين وتعليم ذو مستوى عالِ وتعزيز البحث العلمي وترقية الثقافة الوطنية، كما أن للتعليم العالي أيضًا عدة مؤسسات بمختلف أنواعها فنجد مؤسسات ذات طابع علمي ثقافي ومهني ومؤسسات ذات طابع إداري ومؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي، بالرغم ما تم ذكره إلا أن التعليم العالي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل ومعوقات التي تعرقل عملية تطوره كمشكلة التمويل ونقص الهياكل القاعدية والتجهيزات، وبهدف تطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي فإن الدولة لجأت إلى إدخال الرقمنة في قطاع التعليم العالي وهذا ما سوف نتطرق إليه لموضوع فصلنا اللاحق.

الفصل الثاني:

الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر

تَشهد العديد من الدول اليوم ثورة تكنولوجية كبيرة أدت إلى تطور التقنيات الحديثة وظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وهذا العصر يُسمى بعصر الثورة المعلوماتية أين عرف العالم تطور كبير في الجانب التكنولوجي وحيث لجأت الدول إلى توظيف التكنولوجيا في جميع قطاعاتها رقمنة خدماتها وهذا لتسهيل سير وظائفها وتقديم خدمات بسرعة ودقة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي لجأت إلى تبني الرقمنة وهذا لمسايرة التطورات والتحولات التي طرأت على المستوى الدولي والقدرة على مواكبة إفرازات العولمة، ولهذا فالرقمنة ضرورة حتمية وُجب على الجزائر أن تعتمد عليها وهذا من أجل إحداث نقلة على مستوى الإدارة والإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية القائمة على إستخدام الوسائل التكنولوجية، وقطاع التعليم العالي في الجزائر يُعتبر من القطاعات التي ساهمت الدولة إلى رقمنتها إنطلاقًا من مشروع الجزائر الإلكترونية(2008-2013) وهذا بهدف التسهيل لكافة الأسرة الجامعية الحصول على خدمات التعليم العالي.

بهدف فهم الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر تم أيضًا إتباع الطريقة العلمية والمنهجية وهي الإنتقال من العام وهي الرقمنة كمفهوم شامل أي بصفة عامة إلى الخاص وهو رقمنة التعليم العالي في الجزائر، ولهذا تضمن الفصل الثاني مبحثين والتي كانت كالتالي:

1. **المبحث الأول: ماهية الرقمنة وأهميتُها:** حيث تناولنا فيه نشأة الرقمنة ومفهومها، ثم تطرقنا إلى مُميزات وفوائد الرقمنة، ثم متطلبات وشروط الرقمنة، وكذالك أسباب الإنتقال والتحول إلى أنظمة الرقمنة، كما تناولنا أيضًا معوقات ومشاكل الرقمنة.
2. **المبحث الثاني:الرقمنة ودورها في تطوير قطاع التعليم العالي في الجزائر:** حيث تناولنا في هذا المبحث الإطار السياسي للرقمنة المتمثل في إستراتيجية الجزائر الإلكترونية(2008-2013)، كذالك الإطار القانوني والمؤسساتي لرقمنة التعليم العالي ثم البرامج المُعتمدة في الجزائر في رقمنة قطاع التعليم العالي، وبعده دور الرقمنة في عصرنة وظائف التعليم العالي في الجزائر، ومشكلات تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الرقمنة وأهميتها.

تُعتبر الرقمنة من أهم الوسائل التي لجأت إليها الدول لإستعمالها وهذا بهدف تطوير وتحديث خدماتها فقد أدى إدخال التكنولوجيات الحديثة في الإدارة إلى تغيير نمط حياة الإنسان حيث أصبح يتلقى إحتياجاته وهو في مكانه لا يتحرك، وفي ظل هذه التطورات أصبح لزَامًا على الدول التخلي عن الإدارة التقليدية القائمة على الأوراق والأرشيف والإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية الحديثة القائمة على إستعمال الوسائل التكنولوجية، وقد أدى ظُهور هذه الإدارة مجموعة من الأسباب منها العولمة التي فرضت على الدول نمط جديد في التسيير، وهو نمط يُساهم في تقليل التكاليف للمؤسسات وسهولة الوصول إلى المعلومات من طرف المواطنين بعيدًا عن جميع العوائق البيروقراطية، حيث أن تطبيق الرقمنة تُسهل العمل الإداري وتعمل على تقريب الإدارة من المواطن، كما تعتبر أيضًا الرقمنة وسيلة هامة لتكريس الشفافية والقضاء على الفساد الإداري، ولهذا لجوء الدول إليها كان من جهة ضرورة حتمية فرضتها العولمة ومن جهة أخرى رغبة الدول في تحقيق الإصلاح الإداري.

المطلب الأول: نشأة الرقمنة وتعريفها.

1. النشأة:

بدأت الرقمنة بالتغلغل في بعض المؤسسات والقطاعات وهذا في منتصف القرن العشرين خاصةً بعد ظهور شبكة الأنترنت في التسعينيات فباتت لغة الواحد والصفر الثنائي(0 و1) هي لغة الحساب وقد تطورت يومًا بعد يوم وهذا من ألعاب الأطفال إلى المؤسسات والحكومات والدول وأخذت هذه الرقمنة بتغيير الطريقة التي يعيش فيها العالم هذا في مختلف الجوانب سواء الإقتصادية أو الإجتماعية وقد أصبح كل الأشخاص لهم علاقة بالرقمنة.[1]

[1] بختة أمحمدي، سهام حيرش، ***دور الرقمنة في تحسين أداء المرافق العمومية للهيئات المحلية*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020)، ص . 08.

لقد شهدت الرقمنة عدة تطورات تاريخية وهذا في مرافق ومؤسسات المعلومات لتسيير الأنشطة فيها خاصةً بعد إدخال الحاسب الآلي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهذا في الخمسينيات، وحسب العالم "ستيفن هارتر" Stiven Harter فإن الرقمنة بدأت بالظهور من خلال إختفاء السجلات البطاقية الورقية في المكتبات ولتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح في الأخير للمكتبات تبادل السجلات وهذا في مجال الفهرسة التعاونية، وكذالك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية الذي يهدف إلى توحيد الفهارس في كل مكتبات العالم وهذا من طرف القوى العظمى الغربية أو ما يُعرف بمجموعة الدول السبع في جويلية1994[1]، وتضُم هذه الدول كل من ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، اليابان، والمملكة المتحدة، هذه الدول الكبرى الصناعية تمثل 40% من الناتج الإجمالي العالمي ل10% من سكان العالم[2]، وهذا بهدف جعل كل الوثائق والمصادر قابلة للبحث على شبكة الأنترنت، ثم بعد هذا تم عقد إجتماعات عديدة من طرف الدول العظمى وهذا بهدف رقمنة المكتبات والربط الرقمي فيما بينها وهذا بهدف توسيع المعرفة، وبعد هذا الإجتماع جاء إجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي والذي تبنَته الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بتمويله ودعمه وهذا من طرف المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية (النازا) وقد شمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تُساهم في مجال البحث العلمي للتعليم العالي وهذا من طرف المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، تنتقل بعدها لأوروبا حيث أقيمت أيضًا فيها مشاريع مماثلة والتي أطلق عليها إسم "ذاكرة" ميموارى (Mimorée)، وهذا بمشاركة معهد تُولوز للأبحاث العلمية ثم بدأت أيضًا العديد من الدول المتقدمة بتبني مشروعات عملاقة في مجال الرقمنة.[4]

---

[1] سمية أرفيس، شيماء قيمر، ***دور الرقمنة في تخفيض التكاليف في مؤسسة التعليم العالي***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2021/2020)، ص.05.

[2] Mustafa Douine ، " Au fait quoi le G7" ، sur: ***https://www.lefigaro.fr/international/au-fait-c-est-quoi-le-g7-20190819*** . consulté:le (18/05/2022).heure13:25.

[3] سمية أرفيس، شيماء قيمر، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .06.

[4] بختة أمحمدي،سهام حيرش، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 09.

2. التعريف:

تُعرف الرقمنة لغةً في المعاجم اللُغوية العربية على جملة من المعاني ومن أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، وإبن منظور يقول أن الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمهُ أعجمهُ وبينهُ.[1]

أما من الناحية الإصطلاحية فيُعرف "سعيد يقطين" الترقيم التناظري النمط بأنه عملية نقل أي صنف من الوثائق(أي الورقي) إلى نمط رقمي، وبذالك يُصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرًا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أي كان نوعها بأن تصير قابلة للإستقبال والإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية".[2] ،وحسب هذا التعريف فإن الرقمنة هي تحويل كل ما هو ورقي سواء وثائق أو ملفات إلى نمط رقمي مقروء بواسطة الأجهزة الإلكترونية.

عُرفت الرقمنة على أنها عملية تحويل البيانات إلى الشكل الرقمي ومعالجتها بواسطة الحاسوب وهذا وفق سياق نُظم المعلومات، وتُشير أيضًا الرقمنة على أنها تحويل النصوص والصور إلى إشارات ورموز بإستعمال جهاز المسح الضوئي والتي تسمح بعرض تلك النصوص والصور على الحاسوب.[3]

تُعرف أيضًا الرقمنة على أنها عملية تحويل معلومات متعلقة بكيان معلوماتي أو مجموعة من الكيانات من النمط التناظري إلى النمط الرقمي، كرقمنة كتاب أو مجموعة إحدى المكتبات مثلاً.[4]

ويقدم "دوج هودجز" Doug Hodges "مفهومًا أخر تبنتهُ "**المكتبة الوطنية الكندية**" وتعتبر فيه الرقمنة على أنها عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المُتاح على وسيط تخزين

---

[1] سمية أرفيس، شيماء قيمر، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .08.

[2] ***المكان نفسه"***

[3] شيماء حديبي، ***إسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2019 /2020)، ص .10.

[4] جون ماكنزي أوين، ***المقالة العلمية في عصر الرقمنة***، ترجمة قاسم حشمت (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011)، ص .149.

فيزيائى تقليدي، مثل (مقالات، الدوريات، الكتب، والمخطوطات والخرائط إلى الشكل الرقمي ". [1] ،وبهذا فإن الرقمنة تتعلق بتحويل الوثائق المادية الورقية المُخزنة بطريقة تقليدية مثل الكتب والمخطوطات إلى شكل رقمي إلكتروني.

وكتعريف أيضًا للرقمنة فهي عبارة عن تخزين وإختزال المعلومات مهما كان نوعها سواء صور أو صوت أو ضوء أو أي معلومات أخرى على شكل رموز ثنائية رقمية والتي تتكون من رقم صفر ورقم واحد، وهذا ما يسمح بالحفاظ على المعلومات في حالتها الأصلية وبطريقة نظيفة،[2] كما تُشيرُ أيضًا إلى جميع التحولات التي جاءت مع تطوير نظام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات فهي مرتبطة بالتكنولوجيا .[3]

"ينظرُ "تيري كاني" Tery kuny إلى الرقمنة على أنها " عملية تحويل مصادر المعلومات على إختلاف أشكالها من (الكتب الدوريات والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي البتات Bits والذي يُعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الإستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة ".[4] وعليه من خلال هذا التعريف فالرقمنة هي تحويل المعلومات مهما كان نوعها إلى شكل مقروء بواسطة الحاسوب وهذا عبر النظام الثُنائى البيتات والذي يقوم بتحويل تلك المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية.

وتشير أيضًا "شارلوت بيرسي" Charlette Buiresi إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.[5]، وعليه من خلال هذا

---

[1] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ***الرقمنة وحماية التراث الرقمي*** (القاهرة: مركز هردو لعم التعبير الرقمي ، 2016)، ص . 06.

[2] محمود عباس طارق، ***مجتمع المعلومات الرقمي*** (القاهرة: المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع،2004)، ص .99.

[3] Fazia Mohammed Belkacem, Samia Zouaghi, Abdelkader Lebbaz,"La Numerisation de l'administration publique en Algérie",***Journal of international economy and Globalization***,Vol. 03,N°.02(juin2020)،p p .19-29.

[4] بلقاسم بعداش، ***دور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص . 35.

[5] ***المكان نفسه"***

التعريف فإن الرقمنة هي طريقة تسمح بنقل البيانات والمعلومات من شكلها المادي الورقي إلى الشكل الرقمي الإلكتروني.[1]

ويُعرف مجموعة من الباحثين في مختلف التخصصات الرقمنة على أنها تحويل نوع ما من القطع الأثرية التناظرية أو المادية إلى قطعة أثرية رقمية ومن الأمثلة البسيطة على هذا إلتقاط الصورة،[2] يتبين أن الرقمنة هي تحويل الأشكال التناظرية المادية إلى أشكال رقمية ومن بين الأمثلة نجد إلتقاط الصورة.

حسب العالم "Pearce Moses" فإن الرقمنة هي عملية تحويل المادة التناظرية إلى شكل إلكتروني ثنائي(رقمي) خاصة للتخزين وإستخدامها في الحاسوب.[3] ومن هنا يتبين أن الرقمنة هي عملية تحويل المواد التناظرية إلى مواد رقمية إلكترونية مخزنة في الحاسوب.

بناءًا على ماتقدم وكتعريف إجرائي للرقمنة يمكن القول أنها عملية يتم من خلالها تحويل المعلومات والبيانات والمعطيات من شكلها الورقي التناظري إلى الشكل الرقمي الإلكتروني مخزنة بصيغة إلكترونية ومقروءة بواسطة الحاسوب.

المطلب الثاني: مميزات الرقمنة وفوائدها.

إن تكنولوجيا التصوير الرقمي توفر عدة مزايا للمؤسسات والمنظمات حيث أن المحتوى المعلوُماتي يُمكن إيصالهُ للمستفيذ دون تدخل بشري على الإطلاق ودون التَقيد بالزمان والمكان، وعليه فالرقمنة لها عدة مميزات وتكمن هذه المُميزات فيما يلي:

يمكن للمستفيد أن يتلقى المعلومات دون التقيد بالحدود المكانية أو الزمانية، وإمكانية الحُصول على الصور والوثائق الرقمية تكادُ تكون مثل الأصل تمامًا كما يُمكن الوصول إلى الصور والمعلومات ومُشاهدتها بصريًا دون الرجوع إلى الوثيقة الأصلية، وإمكانية الحصُول على النُصوص الكاملة المتعلقة بمواد التُراث، حيث تُوفر لنا التكنولوجيا عدة طرق وأساليب للبحث عن المواد التُراثية وإستخدامها في التدريس والتعليم، كما يُمكن أيضًا للباحث أن يُشاهد الصُورة

---

[1] ***المكان نفسه"***

[2] Daniel R.A.Shallmo, Christopher A.Williams,(Switzerland: Springer international publishing AG,2018),p.05, Retrieved from https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-72844-5

[3] Saima Khan, Shazia Khan, Mohsina Aftab," Digitization and its impact on economy ", ***international journal of digital library***, Vol.05, N°.02 (June 2005),p p .138-149.

أو الوثيقة الرقمية بجودة عالية وهذا بواسطة الحاسُوب الآلي حيث يوفر لنا إمكانية التحكم بها وبعناصرها الداخلية والخارجية مثل التحكم في درجة سُطوعها وتكبيرها وتصغيرها،[1] كما تعمل أيضًا الرقمنة على توفير مقتنيات ووثائق مهمة للباحثين ويمكن للباحث أن يتلقى المعلومات والوثائق دون تدخل البشر وإسترجاع تلك الوثائق في أي وقت كان وأي مكان في العالم و الصورة الرقمية تكون فائقة الجودة وهذا ما يُسهل على الباحثين عرض محتويات أبحاثهم وأعمالهم بجودة عالية، وكذالك من أهم مميزات وفوائد الرقمنة أنها تعمل على توفير ملفات ووثائق كبيرة الحجم وبجودة عالية وتحتوي على صور يساعدان الباحث في القيام بأبحاثهم العلمية وتساعدهم أيضًا على عملية التدريس والتعلم،[2] ومن فوائد أيضًا الرقمنة أنها تعمل على تسهيل التعاون والتنسيق بين مُختلف الإدارات والقطاعات وأيضًا بين الموظفين وتيسير جميع الإجراءات والأعمال للموظفين وتوفير الإقتصاد في الجهد والوقت والتقليل من التكاليف وتحسين أداء وكفاءة العاملين عن طريق تقليل العمل والضغط عليهم[3]، كما تعمل الرقمنة أيضًا على إيصال المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضًا.[4]

---

[1] Ayman yahia Bassiouny," Search title Pocedures for transferring documents from paper to digital format:An analytical study",***The international journal of informatics, Media and Communication Technology***,Vol 02,N°01(May2020),p p 23-36.

[2] يحيي زكريا إبراهيم الرمادي ، ***رقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية***، الآداب نموذجاً-دراسة تخطيطية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013)، ص.70.

[3] حنان إسام، "ماهي رقمنة الخدمات الحكومية"، في:

https://www.almrsal.com/post/1020548 ، تاريخ الإطلاع: (24/04/2022) على الساعة10:54.

[4] هواري جبار، ***إتجاهات هيئة التدريس نحو إستخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم العالي***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة سعيدة: كلية الآداب واللُغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية، 2013/2012)، ص .19.

للرقمنة أيضًا عدة فوائد سواء في الجانب الإقتصادي أو الجانب الإداري أو الجانب الإجتماعي، وتكمُن هذه الفائدة فيمايلي:[1]

- الفوائد الإجتماعية:

إن الرقمنة تعمل على تكوين مجتمع معلوماتي متشبع بثقافة التكنولوجيا وقادر على التحكم بها وهذا من أجل إعداد إنسان قادر على مواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي وأيضًا مواكبة عصر الثورة المعلُوماتية، تعمل كذالك الرقمنة على تسهيل التواصل الإجتماعي بين جميع أفراد المجتمع وهذا من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثير كالبريد الإلكتروني والقيام بتفعيل وتكريس الأنشطة الإجتماعية المختلفة عن طريق إستخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة، مثلا القيام بحملة تحسيسية حول موضوع معين يتم من خلال هذا إنشاء تطبيق إلكتروني يقوم بتوعية الناس وإرشادهم حول ذالك الموضوع دون التقيد بالزمان والمكان.

- الفوائد الإقتصادية:

حيث تعمل الرقمنة على توفير الجهد والإقتصاد في الوقت والمال بين جميع المتعاملين والمُستخدمين وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تُصرف النمط الإداري التقليدي، كما تعمل أيضًا الرقمنة على مساندة ودعم البرامج الإقتصادية عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكُومي والقطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وتحقيق التنمية الإقتصادية والعمل على خلق مناصب شغل وفرص وظيفية جديدة في عدة مجالات خصوصًا للمختصين في الإعلام الآلي وكذالك خلق وظائف في مجال إدخال البيانات وتشغيل وصيانة البُنية التحتية للإتصالات وأمن المعلومات، تعمل أيضًا الرقمنة على توحيد الجهود والوظائف والخدمات الحكومية تحت بوابة إلكترونية واحدة أو موقع إلكتروني بدلاً من تشتيت الجهود كما كان في الحُكومة التقليدية وفتح قنوات إستثمار عن طريق ربط الحُكومة الإلكترونية بالتجارة الإلكترونية وهذا عن طريق بيع سلع ومُنتجات بواسطة الأنترنت من خلال إستعمال تطبيقات وتقنيات جديدة.

[1] بلقاسم بعداش، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص . 40،41.

- **الفوائد الإدارية:**

تعمل الرقمنة على تحسين العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والسرعة والإتقان في أداء الخدمة، وأيضًا القضاء على جميع أشكال البيروقراطية والفساد الإداري والروتين الذي كان سائدًا في الإدارة التقليدية وتكريس مبدأ الشفافية في العمل من خلال إتاحة الإطلاع على جميع المعلومات والوثائق وإلغاء المحسوبية والمُجاملة في التعامل، تعمل أيضًا الرقمنة على على تكريس مفهوم إداري جديد وهو العمل بالروح الجماعية أو روح الفريق الواحد وتوحيد وتكاثُف الجهود.

على غرار الأهداف السالفة الذكر فإن الرقمنة أيضًا لديها فوائد أخرى تتمثل في:[1]

- **الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تكون أقل عرضةً للإتلاف والضياع والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
- **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإن القرص المضغوط يُمكنُه تخزين آلاف الصفحات، فمابالك القرصDVD ، إذن الرقمنة تُوفر علينا الكثير من المساحات.
- **الإقتسام:** فالرقمنة تسمح من خلال شبكة الأنترنت بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.
- **سرعة الإسترجاع وسهولة الإستخدام:** إن النظم الرقمية تتميز بسُرعة كبيرة في الإسترجاع، حيث أنه عندما يتم تحويل المواد الكتبية والوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء إسترجاعُها في عدة ثوانٍ بدلاً من دقائق.

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة.

إن نجاح الرقمنة أو نجاح مشروع الرقمنة يتطلب توفر مجموعة من الشروط والمُستلزمات وهذا قصد تجسيد ذالك المشروع على أرض الواقع، ومن بين هذه الشروط والمُتطلبات نذكر منها مايلي:

[1] سهيلة مهري، ***المكتبة الرقمية في الجزائر*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، 2006/2005)، ص ص .82،83.

- **المُتطلبات البشرية:**

إن عملية الرقمنة تتطلب وجود عنصر بشري ولا تتم هذه العملية إلا من خلال تكاثف الجهود بين مختلف الأشخاص والعاملين داخل المؤسسة التي هي بصدد تجسيد مشروع الرقمنة، كما أن العنصر البشري لابد أن يكون مؤهل وذات كفاءات عالية وهو عامل مهم في إتمام ونجاح مشاريع الرقمنة بجودة عالية، وتتمثل هذه المتطلبات البشرية في جميع العاملين سواء كانوا مهندسين أو تقنيين أو المُختصين في مجال الإعلام الآلي والقادرين على تسيير وإدارة الوسائل المادية بإختلاف عناصرها الصلبة أو اللّينة العتاد والبرمجيات،[1] ويعتبرُ أيضًا العنصر البشري من أهم العناصر التي يُمكن إستثمارها لتحقيق نجاح مشاريع الرقمنة في أي مؤسسة أو منظمة فالعنصر البشري ذو أهمية كبيرة في تطبيق مشاريع الرقمنة وهو المُنشأ للرقمنة فهو الذي إكتشفها وقام بتطويرها وتسخيرها لتحقيق أهدافهِ والبنية التحتية البشرية للأعمال الإلكترونية تتمثل في جميع المعارف والمؤهلات التي يمتلكُها الإنسان لإجراء المُعاملات الرقمية والإلكترونية .[2]

- **المتطلبات المالية:**

يُعد المورد المالي من أهم الموارد الواجب توفرها عند القيام بأي مشروع خاصةً مشاريع الرقمنة التي تحتاج إلى مورد مالي كبير، ويمكن تقدير الموارد المالية أو كلفة المشروع من خلال النظر إلى نوعية الأهداف المرجوة والمُراد تحقيقُها، ولهذا أثناء القيام بمشروع الرقمنة لابد من وضع خطة أو دراسة مفصلة حول الموارد المالية المُراد صرفها والتي يُنتظر منها أن تُحدث سيولة مالية وهذا بهدف تجسيد ودعم المشروع بقدر معين،[3] وتتطلب عملية الرقمنة دعم مالي كبير والذي تُساعد على تنفيذ المشروع وتجسيده على أرض الواقع وتشغيله، حيث ينبغي توفير ميزانية ضخمة لإقتناء المستلزمات والتجهيزات كالحواسيب والعمل على صيانة

---

[1] رضوان بن عيسى، يونس معمري، ***واقع عملية الرقمنة في الجامعة الجزائرية*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة أم البواقي: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2020/2019)، ص ص .50،51.

[2] مكي رباب، ***الرقمنة كآلية لتطوير الإدارة العمومية*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 201/2020)، ص . 50.

[3] سالم باشيوة، ***الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العُلوم الإنسانية والإجتماعية، 2008/2007)، ص . 91.

الأعطاب للمشكلات المحتملة وأيضًا إمكانية تسديد تكاليف المشروع في حالة التعاقد مع مُتعامل خارجي،[1] والمشاريع الضخمة تحتاج إلى أموال طائلة لكي تُحقق النجاح وتضمن الإستمرار وبلوغ الأهداف المنشودة وهذا عن طريق تحسين البنية التحتية للإتصالات وتوفير جميع المستلزمات والبرامج الإلكترونية والعمل على تحديثها من وقت لأخر، ولهذا لابد من توفير التمويل الكافي لمثل هذه المشاريع ورصد ميزانية مستقلة له ويجب أن تكون هذه الميزانية تحت المراجعة دوريًا وهذا لغرض التمويل المستمر للمشروع.[2]

- **المتطلبات المادية والتقنية:**[3]

تُمثل الأجهزة والتقنيات من أهم عوامل تجسيد مشاريع الرقمنة ومن خلالها يتم نقل المعلومات إلكترونيًا وهذا مع ضمان سريتها وتنفيذ المُعاملات عن بعد بإستخدام الشبكات الإلكترونية، تُعد البُنية التحتية من أجهزة وبرامج وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أهم متطلبات نجاح الرقمنة وهذه البُنية التحتية تنقسم إلى قسمين هما:

أولاً: البُنية التحتية الصُلبة للأعمال الإلكترونية: وتتمثل في كل التوصيلات الأرضية وأجهزة الإعلام الآلي كالحواسيب وتكنولوجيا المعلومات والإتصال المادية التي تُستعمل في تبادل المعلومات وتوفير الخدمات الإلكترونية.

ثانيا: البُنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية: وتتمثل في الخدمات وبرمجيات النُظم التشغيلية للشبكات (Network Operating Systems)، وبرمجيات التطبيقات والتي يتم من خلالها إنجاز الأعمال والخدمات الإلكترونية وتتكون من مواقع الويب، قواعد البيانات الإلكترونية، خدمات الشبكات.

ومن بين المُكونات المادية للبُنية التحتية للرقمنة:

- **تقنيات الإتصالات:**

تُعد تقنيات الإتصالات من أهم الوسائل للقيام بالأعمال الإلكترونية والقيام بنقل المعلومات وتبادلها عبر المواقع المُختلفة حيث تتكون من عُنصرين أساسيين:

---

[1] سهيلة مهري ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 105.

[2] عبد الغني لمقدم، عبد الفتاح مدلل، ***الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص . 47.

[3] مكي رباب، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .28،29.

أ. **قنوات الإتصال:** تقوم بنقل المعلومات من موقع لأخر عبر القنوات السلكية واللاسلكية، فالقنوات السلكية المُتمثلة في خُطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعة عالية، أما القنوات اللاسلكية فتتمثل في القنوات الفضائية.

ب. **محطات الإتصال أو إعادة الإرسال والتحكم:** وتُمثل العُنصر الذي يتحكم بنقل المعلومات وتتكون من عدة مكونات إلكترونية ومن بين هذه المكونات نذكر أجهزة تختص بالإرسال والإستقبال وأجهزة المُضاعفة والتوجيه التي تقُوم بجمع المعلومات من مصادر مُختلفة وتوجيهها عبر أفضل الطرق بين المُرسل والمُستقبل وهذه المكونات الإلكترونية هي التي تضمن التكامل بين مختلف شبكات الإتصال والربط بينها إلكترونيًا مايُؤدي إلى تحقيق الجودة.

- **تقنيات الحاسب الآلي ومكوناته:**

ومن أهم مكونات الحاسوب للبنية التحتية للرقمنة مايلي:

أ. **المكونات المادية:** وتتمثل في أجهزة الحاسوب بمختلف أنواعها، وكذالك مختلف اللواحق التابعة لهُ كأجهزة الإدخال والإخراج.

ب. **المُكونات المنطقية:** وتشمل برامج التشغيل التي تقوم بإدارة برمجيات الحاسوب وكذالك برامج التطبيقات.

ج. **مستلزمات البُنية التحتية لأعمال الحاسب الآلي داخل مبنى المُنظمة:** وتشمل التوصيلات السلكية الأجهزة والعتاد والطاولات الخاصة بالحواسيب والمواقع المكانية.

تتلخص المكونات التي سبق ذكرها في لوحة المفاتيح Keyboard والماسحات الضوئية Scanners والكاميرات الرقمية Camera Degital والفأرة Mouse وغيرها هذه تتمثل في وحدات الإدخال، أما برمجيات التشغيل هي البيئة غير المحسوسة التي تجعل الحاسوب ومكوناته أدوات فعالة لتنفيذ الأوامر وإجراء مختلف العمليات والتطبيقات ومن أشهر هذه البرمجيات (MS-Dos) وحاليًا (Windows)، وتُعتبر هذه البرمجيات مهمة جدًا وجزء لا يتجزأ في الحواسيب، حيث أنه لا يُمكن أن نطلق على الحاسوب هذه التسمية بدون وجود هذا النوع من البرمجيات.[1]

[1] سمير عماري، " صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي"، ***مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*** ، العدد.17 (2017)، ص ص .71-89.

- **المُتطلبات القانونية:**

وتشمل المتطلبات القانونية مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها وهذا من أجل إيجاد البيئة أو الظروف المناسبة للعمل،[1] لابد على المؤسسة أو المنظمة التي تتبنى مشروع الرقمنة أن تأخذ بعين الإعتبار قوانين الملكية الفكرية للمؤلفين، أي القيام بحفظ حقوقهم في النشر على شبكة الأنترنت وعدم القيام بأي تعديل أو حذف أو تغيير أو إضافة دون موافقة المؤلف ولكي لا تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع، ويتحقق هذا الأمر من خلال إتفاقية نظامية مع المؤلفين أصحاب الأعمال الفكرية التي هي بصدد رقمنتها والناشرين،[2] وتتمثل أيضًا المتطلبات القانونية في وضع التشريعات القانونية لمشروع الرقمنة أي وضع الإطار القانوني المنظم لهذا المشروع والذي يُقر بالتحول الرقمي قبل تطبيقهِ، وبعد التطبيق أيضًا يتم إستكمال هذا الإطار القانوني وهذا عن طريق وضع قواعد قانونية تضمن سير المُعاملات الإلكترونية ووضع جميع الإجراءات والأحكام الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.[3]

- **المُتطلبات الأمنية:**

في ضوء عصر الثورة المعلوماتية والتقنية التي يشهدها العالم وإزياد شبكات الإتصالات والمعلومات ما أدى إلى إبتكار أساليب وأنظمة الحماية والأمن وهذا لحماية البيانات والمعلومات من أي إختراق،[4] وعلى الرغم ما يقدمه عصر الثورة المعلوماتية من إمتيازات ومعلومات وخدمات ووثائق إلا أن هنالك الكثير من المعلومات تمتاز بالسرية سواء تعلق الأمر بحفظ المعلومات أو تخزينها والحفاظ على سريتها بين المؤسسات وإتاحة المعلومات المطلوبة بشكل متساوي للجميع، وتتضمن سرية المعلومات توفير المعلومات المطلوبة فقط والتأكد من وجودها ومعرفة تاريخ دخول الشخص إلى المعلومة وأمن المعلومات، ومن بين الإجراءات التي تتطلبها الإدارة الرقمية لتحقيق أمن المعلومات وتقليص المخاطر التي تُهدد شبكة الأنترنت منها:

---

[1] يمينة فايد، أسماء قلمين، ***واقع إستخدامات وإتجاهات رقمنة الإدارة العمومية وتأثيرها على أداء الموظفين*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020)، ص . 17.

[2] رضوان بن عيسى، يونس معمري، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 56.

[3] ياسمين تمرابط، ***دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة أم البواقي: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021/2020)، ص . 22.

[4] بختة أمحمدي، سهام حيرش، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 16.

- العمل على وضع سياسات أمنية للمعومات وذالك من أجل منع المخاطر التي تهدد عملية نقل البيانات عبر الأنترنت.
- وضع قوانين وإجراءات ولوائح تنظيمية وذالك لمعاقبة أي شخص مرتكب للجريمة الإلكترونية أو إنتهاك لخصوصيات المعلومات.
- العمل على تطوير أدوات التشفير في البرمجيات الحديثة خاصةً البرمجيات المتعلقة بخدمات الأنترنت وهذا من أجل ضمان سرية شخصية المستخدم وجميع المعلومات المتعلقة به ومختلف تعاملاته عبر شبكة الأنترنت.[1]

المطلب الرابع: أسباب التحول إلى أنظمة الرقمنة.

هنالك العديد من الأسباب التي جعلت الدول تلجأ إلى الرقمنة نذكر من بين هذه الأسباب مايلي:[2]

- **التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية:** خاصة من حيث تطور تقنيات وبرامج الحاسوب حيث أصبح ضروري في الإدارة، حيث يتم فيه وضع مجموعة من الملفات والقوانين والقرارات وتخزينها بصيغة إلكترونية ثم يتم وضع برنامج معين يسمح بتداول هذه المعلومات والملفات والإستفادة منها من طرف الأفراد والمؤسسات، ضف إلى هذا أيضًا تطور الإتصالات حيث وفرت الإتصالات الإلكترونية كل ماتحتاجه الإدارة في أداء عملها وهذا بتكلفة أقل والإقتصاد في الجهد والوقت عكس ما كان في الماضي من إنفاق كبير في الجهد والوقت والمال لإرسال المعلومات وهذا الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على أداء الإدارة و ما يوفره من سهولة الإتصال بين الإدارة وموظفيها وكذالك مع المُتعاملين معها وهذا ما يُقرب الإدارة من المواطن.
- **تزايد تطلعات وضغط المواطنين على الإدارة للحصول على خدمات أفضل وأسرع:** لقد أصبح المواطن اليوم يعي بأنه يمتلك كامل الحق في الحصول والإطلاع على المعلومة، حيث أصبح يُشكل هذا ضغط كبير على الإدارة في ظل التزايد الكبير للخدمات، والواقع أن الإدارة اليوم

[1] مكي رباب، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 31.

[2] يمينة فايد، أسماء قلمين ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .15،16.

تسعى إلى تقديم خدمات أفضل تمتاز بالسرعة والدقة والإستفادة من مختلف التقنيات والأساليب التي توفر السرعة في العمل وإلغاء بطئ العملية الإدارية.

- **المطالبة بالكفاءة في تقديم خدمات عامة جديدة ومتطورة:** تعمل الإدارة من خلال الرقمنة على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الإدارة وهذا للحصول على طلباتهم وغرس ثقافة الرقمنة والإدارة الإلكترونية لديهم، والرقمنة في الإدارة تعمل على تشديد الرقابة والتقليل من الأخطاء والقضاء على كل أشكال الفساد والبيروقراطية وهذا ما يؤدي إلى الحد من إهدار الوقت وتمكين الموظفين والعاملين من الحصول على خبرات ومهارات جديدة في عملهم عكس ما كان عليه نمط العمل في السابق الذي كان يسُوده الروتين.

ويمكن ذكر أيضًا أسباب التحول إلى أنظمة الرقمنة مايلي:[1]

إن تبني الدول الرقمنة ليس دربًا من دروب الرفاهية وإنما هي ضرورة حتمية فرضتها التحولات والتغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وخاصة مع ظهور العولمة وفكرة التشارك والتكامل وتوظيف المعلومات أصبح أحد عوامل نجاح المؤسسات والمنظمات كما أن التقدم العلمي والتقني والمطالبة بخدمات أفضل كل هذا أجبر الدول مؤسساتها رقمنة خدماتها وتطوير إداراتها ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني أو ما يُسمى بالرقمنة إلى الإجراءات والعمليات المعقدة والتي يغلب عليها الطابع البيروقراطي والذي كان سائدًا في الإدارة التقليدية، إضافةً إلى القرارات والتوصيات الفورية والعشوائية التي يُمكن أن تُحدث إخلال في التوازن بين القرارات والتطبيق، وكذالك ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة وتخزينها وإتاحتها عبر موقع إلكتروني، وكذالك التحولات الديمقراطية التي تحدث في العالم والتي تدعو إلى تحسين الإدارة وخدماتها، وأيضًا تعاظم دور شبة المعلومات والتي أدت إلى ترسيخ قيم وثقافة جديدة مثل المساءلة والشفافية وكذالك المشاركة وزيادة التوجهات العالمية نحو الإنفتاح على العالم الخارجي وهذا لتحقيق التكامل والتعاون بين مُختلف المجتمعات، كما تعمل أيضًا الرقمنة على تعزيز الوصول إلى مختلف المصادر والمعلومات الرقمية دون التقيد بالزمان والمكان من طرف المُستفيدين وتلبية إحتياجاتهم، ضف إلى هذا تحسين نوعية الخدمات

[1] لمياء تركي، ***الرقمنة الإدارية ودورها في تطوير العلاقات العامة داخل المؤسسة الجامعية*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2019/2018)، ص ص . 24،23.

وسهولة الوصول إلى مصادر المعلومات المُتعلقة بالمؤسسة وهذا بما يتناسب مع التعليم وكذالك الحد من تداول النُسخ الأصلية الورقية والمهددة بالتلف والضياع وهذا نتيجة كثرة إستخدامها وهشاشتها وبالتالي يجب إنشاء نسخ إحتياطية رقمية وهذا للمحافظة عليها، وتتيح أيضًا الرقمنة للمؤسسات تطوير بنيتها التحتية والقدرات الفنية للعاملين والرغبة في تنمية الحس التعاوني وإقامة شراكات بين المؤسسات والمشاركة في إنتاج المعلومات وهذا للإستفادة من مختلف المميزات الإقتصادية للأعمال المشتركة.[1]

المطلب الخامس:معوقات ومشاكل الرقمنة.

يواجه تطبيق الرقمنة مجموعة من المُعوقات والمشاكل التي تُعيق نجاح مشاريع الرقمنة ويُمكن التطرق إلى هذه التحديات والمعوقات فيما يلي:

1.المعوقات الإدارية:

تَحصُر بعض الدراسات المُعوقات الإدارية في تطبيق الرقمنة إلى العديد من الأسباب والمُتمثلة في عدم وجود التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة في تجسيد مشاريع الرقمنة لأن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى إعادة هيكلة الإدارة وإصلاحها من جديد وهذا الأمر الذي يُؤدي إلى خلق متغيرات جديدة فيها، وكذالك عدم قيام الإدارة بالتغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الرقمنة لأن إدخال الرقمنة في الإدارة يتطلب إعادة التنظيم وتوزيع الوظائف والعلاقات بين الإدارات عكس ما كانت عليه الإدارة التقليدية، وعدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة بشأن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وهذا بما يخدم المؤسسة أو المنظمة أو عدم إدراك الأهمية التي تكتسيها التكنولوجيا في الإدارة وأيضًا تمسك الإدارة والعاملين بالأساليب التقليدية التي كانت تعمل بها في الإدارة التقليدية وهذا ما يُضعف التجديد والتطور في تلك المؤسسة.[2]

2.المعوقات المالية والنقدية:

إن تجسيد مشاريع الرقمنة يتطلب وجود بنية تحتية قوية للإتصالات وهذا الأمر الذي يُؤدي إلى الحد من تقدم مشاريع الرقمنة لأن البنية التحتية القوية تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لتجسيدها، كذالك قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والإتصال

[1] رضوان بن عيسى، يونس معمري، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص .48،49.

[2] بلقاسم بعداش ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .54،55.

وعدم وجود خبرات ذات كفاءة عالية في هذا المجال، ضف إلى هذا قلة الميزانية وضُعف الموارد المالية المُخصصة لمشاريع الرقمنة ووجود مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة نظرًا لإرتفاع تكاليف صيانة الأجهزة والعتاد، كما يوجد أيضًا صعوبة الوصول إلى خدمات شبكة الأنترنت وهذا نتيجة إرتفاع تكاليف إستخدام الأنترنت لدى العديد من الفئات الإجتماعية.[1]

3.المُعوقات البشرية:

من أهم المُعوقات البشرية التي تُعيق نجاح الرقمنة غياب الثقافة الرقمية وعدم وجود قوى بشرية قادرة ومؤهلة للتعامل مع الرقمنة والتكنولوجيا بالشكل المطلوب،[2] وكذالك الأُمية الإلكترونية لدى العديد من الفئات الإجتماعية خاصةً في الدول النامية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة نتيجة لضعف البنية التحتية وضعف شبكة الأنترنت، ضف إلى هذا غياب دورات تكوينية وتدريبية للعُمال والمُوظفين في الإدارة حول طرق إستعمال التكنولوجيا الرقمية، ومن بين المشاكل أيضًا إنتشار الفقر وإنخفاض الدخل الفردى وهذا ما يُشكل صعوبة التواصل عبر الأنترنت وشبكات الإدارة الإلكترونية، وإنتشار الفوارق الإجتماعية بين أوساط المجتمع حيث برزت فئات تملك أجهزة الحاسوب وفئات أخرى لا تملكها وهذا ما أدى إلى ضعف مشاريع الإدارة الإلكترونية، إضافةً إلى هذا إنتشار البطالة نتيجة تعويض الآلة مكان الإنسان وقلة الوظائف الأمر الذي أدى بالإنسان إلى رفض مثل هذه المشاريع خوفًا على منصبهِ وإمتيازاته.[3]

4.المعوقات الأمنية:

إن عملية الرقمنة تُتيح المجال لتبادل المعلومات والحصول عليها والإستفادة منها، لكن بالرغم من هذا إلا أن هذه الرقمنة تواجه مشاكل كبيرة كمشكل الإختراق الذي يؤدي إلى إتلاف وتشويه المعلومات والبيانات، ويُعتبر إختراق شبكة الأنترنت والتجسس الإلكتروني من أخطر التحديات التي تُواجه عملية الرقمنة والمتمثلة أيضًا في الجريمة الإلكترونية التي أحيانًا لا يمكن للدولة أن تتصدى لها وهذا مأدى إلى التخوف من التعاملات الإلكترونية نظرًا لما تُشكله من تهديد لأمن وخدمات الحكومة، وتحقيق أمن المعلومات يتطلب توفر ثلاث شروط أساسية والمتمثلة في العنصر المادي وهذا من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات، والعنصر

---

[1] *"المكان نفسه"*

[2] رضوان بن عيسى، يُونس معمري، ***مرجع سبق ذكره***، ص 61.

[3] بلقاسم بعداش، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص .56،55.

التقني المتمثل في إستخدام التقنيات الحديثة لحماية نظم المعلومات، وأما العنصر البشري الذي يتمثل في دعم وتنمية خبرات ومهارات العاملين في مجال الرقمنة.[1]

[1] ياسمين تمرابط، ***مرجع سبق ذكره***، ص . 25.

المبحث الثاني: الرقمنة ودورها في تطوير قطاع التعليم العالي في الجزائر.

إن التطور الكبير الذي يشهده العالم اليوم في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال أجبر العديد من الدول على مواكبة هذا العصر وهو عصر الثورة المعلوماتية عن طريق تبني التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سارعت إلى توظيف التكنولوجيا ورقمنة خدماتها في مختلف مؤسساتها وقطاعاتها وهذا إنطلاقًا من مشروع الجزائر الإلكترونية الذي يُعتبر الإنطلاقة الأولى للجزائر لتجسيد ما يسمى بالرقمنة وهذا من أجل تحديث الإدارة، ويُعتبر قطاع التعليم العالي من بين القطاعات التي جسدت فيها الجزائر الرقمنة بهدف تطويره وتحديثه.

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر الإلكترونية(2008-2013). الإطار السياسي لرقمنة التعليم العالي.

إن مشاريع الحُكومة الإلكترونية بدأت في الدول المتقدمة في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين أما الدول العربية فبدأت بتبني مثل هذه المشاريع إبتداءً من بدايات القرن الواحد والعشرين كإمارة دبي ومصر وسوريا وهذا ما حفز الدول الأخرى العربية على تبني مشروع الحكومة الإلكترونية مثل الجزائر والتي حاولت الإستفادة من الرقمنة وما توفرهُ من إيجابيات وتسهيلات للحكومة.[1]

تعُرف الحكومة الإلكترونية على أنها إستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في إنجاز المُعاملات الإدارية وتقديم خدمات المرفق العام هذا ما يعمل على تسهيل التواصل بين المواطنين وتعزيز الديمقراطية،[2] وتُعرفها"**المُنظمة العربية للتنمية الإدارية**" على أنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل إلكترونية وبسرعة ودقة متناهيتين من خلال موقع بوابة الحكومة لإلكترونية على شبكة الأنترنت.[3]

---

[1] رضوان بن عيسى، يونس معمري، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 85.

[2] منال قدواح، " مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار إستراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية2013 بين النص والتطبيق"، ***مجلة العلوم الإنسانية*** ، العدد.47 (جوان2017)، ص ص .43-58.

[3] عبد الحكيم حططاش، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 23.

إن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية والتي تُعرف أيضًا بمشروع الجزائر الإلكترونية هي عبارة عن إستراتيجية تم إطلاقُها من طرف وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال حيث تم التشاور فيه مع مختلف الإدارات والمؤسسات والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي نشُط في مجال التكنولوجيا حيث شارك فيه أزيد من ثلاثُمائة شخص قاموا بطرح أفكارهم وأرائهم ومناقشة هذه الإستراتيجية،[1] وهي أيضًا الوثيقة التي صدرت في ديسمبر 2008 وهي أول وثيقة رسمية تحمل معالم وأسس الإدارة الإلكترونية في الجزائر وهي عبارة عن برنامج أو إستراتيجية تهدف إلى تجسيد مجتمع معلوماتي وتوظيف التكنولوجيا في الإدارة العمومية وحتى في القطاعات الإقتصادية الخاصة، كما تم التخطيط لتوسيع هذا المشروع ليشمل كافة القطاعات والإدارات مع 2013 وتقديم خدمات إلكترونية، وتعكس هذه الإستراتيجية في الجزائر سياسة الدولة أو الإرادة السياسية لتجسيد مجتمع معلوماتي والذي ينتظر تحقيق أهدافها مع سنة 2013.[2]

قامت الجزائر سنة 2008 بوضع برنامج خماسي سُمي بإستراتيجية الجزائر الإلكترونية وتم تشكيل له لجنة خاصة والمتمثلة في اللجنة الإلكترونية تحت إشراف رئيس الحكومة وقد قامت هذه اللجنة في نهاية سنة 2008 بوضع خطة عمل حددت فيها الأهداف الرئيسية لهذا المشروع والمزمن تحقيقها على مدى السنوات الخمس، وتم ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذها، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية أو الخطة ثلاثة عشر محور رئيسي وكل محور يتضمن الأعمال التي يجب القيام بها خلال الفترة2008–2013، وُيمكن ذكر أهم الأهداف الرئيسية التي جاءت بها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية والمتمثلة في:

العمل على عصرنة وتحديث الإدارة العمومية عن طريق إدخال الوسائل التكنولوجية فيها أو وسائل الإعلام والإتصال وتقريب الإدارة من المواطن، دعم القطاع الإقتصادي سواء العام أو الخاص بتكنولوجيات الإعلام والإتصال والعمل على توفير البيئة المناسبة لتطوير وتشجيع الصناعات التكنولوجية، كذالك العمل على تطوير البُنية التحتية للإتصالات ذات نوعية عالية

---

[1] إلياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، "تقييم تجربة تطبيق الجكومة الإلكترونية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات المُحاسبية والمالية**، العدد.03 (ديسمبر2016)، ص ص . 121–135.

[2] خالد قرشي، منير لواج، حسيبة جبلي، "إستراتيجية الجزائر الإلكترونية2013 فجوة النظرية والتطبيق،" ***مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات***، العدد. 04 (2013)، ص ص . 83–112.

وذات تدفق سريع وفائق السُرعة، كما تهدف أيضًا هذه الإستراتيجية إلى وضع برامج تقوم بمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال وهذا من أجل تكوين إطارات ذات كفاءة عالية في مجال التكنولوجيا وقادرة عى التحكم فيها، والعمل أيضًا على دعم ومساندة البحوث المتعلقة بمجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتهيئة الإطار التشريعي والقانوني الذي يضمن سير المعاملات الإلكترونية بكل ثقة وضمان وفق إطار قانوني، أيضًا القيام بالتحسين بأهمية وضرورة تبني التكنولوجيا في الإدارة وهذا نظرًا لأهميتها على حياة المواطن ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، فتوظيف التكنولوجيا يُوفر الإقتصاد في التكلفة والجهد والوقت، وكذالك ضرورة التعاون والإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال توظيف تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإدارة، والعمل على تحديد مؤشرات المتابعة والتقييم والتي تسمح بقياس مدى التأثير الذي تُحدثه التكنولوجيا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتقييم أيضًا تنفيذ المشروع ووضع أجهزة وهياكل تقوم بالتوجيه والمتابعة والتأطير لتنفيذ هذا المشروع، ضف إلى هذا العمل على تحديد مصادر التمويل وتنويعها لهذا المشروع.[1]

بعد مرور عدة سنوات من إنطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 إلى أنه لم تتحقق أهم المحاور والأهداف لهذا المشروع وهذا راجع إلى مجموعة من المشاكل والمعوقات، ومن بين هذه المعوقات نذكر منها: [2]

1.وجود عدد غير كافي من الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والإتصال :

بالرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتكوين الكفاءات في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال إلا أن هذه الكفاءات كانت غير كافية مقارنة مع الحاجيات الهائلة لتشييد مجتمع المعلومات، وهذا ما دفع القائمين على هذا المشروع إلى التشاور مع وزارة التعليم العالي إعادة تنظيم الإلتحاق بالتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

---

[1] سفيان بطاطا، عبد الكريم بعداش، " مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة تقييمية ومقارنة بتونس والمغرب بإستعمال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، " ***Revue des Réformes economiques et intégrqtion En Economie Mondiale***"، المجلد.14 ،العدد.01 (أفريل2020)، ص ص .413-427.

[2] خالد قرشي، منير لواج، حسيبة جبلي، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص. 83-112.

2.تأخر إستكمال البنية التحتية للإتصالات:

يتجلى هذا المشكل في ضعف مؤشر البنية التحتية للإتصالات في الجزائر وضعف إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال مقارنةً مع جيرانها في المغرب العربي بالرغم من أن الجزائر كانت من بين أول الدول الإفريقية في مجال إستعمال تقنيات الحاسب الآلي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات إلا أن السنوات الصعبة التي مرت بها الجزائر أدت إلى إنهيار الإقتصاد والتأخر في الإستثمار في مشاريع تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

3.ضعف مجتمع المعلومات:

تُعتبر الجزائر من بين الدول التي تُعاني من الأمية الإلكترونية، حيث أن الثقافة الإلكترونية ضعيفة جدًا وهذا يرجع إلى إلى عدة أسباب منها إنخفاض معدل الدخل لدى العديد من الأسر وضعف البرامج التعليمية في المدارس وعدم تلقينهم البرامج المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال من أجل مواكبة التحول الإلكتروني، وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في الخطابات الرسمية إلا أن هناك ضعف في الثقافة الإلكترونية لدى المجتمع.

4.تأخر التعاملات المالية الإلكترونية:

لا تزال التعاملات المالية في الجزائر تعاني من عدة مشاكل رغم شروع الجزائر في تعميم التعاملات الإلكترونية على مستوى العديد من المؤسسات المالية والتجارية ولكن هنالك العديد من المتعاملين الإقتصاديين وكذالك المواطنين يتخوفون من سحب أموالهم بالبطاقة المغناطيسية عن طريق الصراف الآلي وهذا بسب الأخطاء الناجمة عن السحب الإلكتروني وأحيانًا يتم حجز البطاقة في الصراف بسب تلك الأخطاء وهذه المشاكل كلها تجعل المواطن يتفادى القيام بالعاملات الإلكترونية.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والمؤسساتي لرقمنة التعليم العالي في الجزائر.

1)الإطار التشريعي:

من الناحية القانونية فإن جميع الإجراءات التي يقوم بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في مجال الرقمنة تحكُمه قواعد وأسُس تشريعية، وفي ها الصدد فإن الرقمنة في التعليم العالي تقوم على قانونين أساسيين وهما القانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة1999

وقد أولاً ثم القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2015 واللذان يتضمنان أحكام وقواعد مُتعلقة برقمنة التعليم العالي والبحث العلمي.[1]

- **الرقمنة في القانون التوجيهي للتعليم العالي سنة1999.**

حسب المادة03 من القانون رقم99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أفريل 1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والمعدل والمتمم بالقانون رقم2000-04 الممضي في06 ديسمبر سنة 2000 والقانون رقم08-06 الممضي في 23 فبراير سنة 2008، يُساهم المرفق العمومي للتعليم العالي بصفتهِ أحد مكوني المنظومة التربوية في:[2]

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وإكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف.
- رفع المستوى العلمي والثقافى والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.
- التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.
- الترقية الإجتماعية يَضُمان تساوي الحظوظ للإلتحاق بالأشكال الأكثر تطورًا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر لديهم المؤهلات اللازمة.

كما يُساهم أيضًا التعليم العالي وفقًا للمادة28 من نفس القانون: يُساهم لتعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يُساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني.

ومن خلال هذا يركز التعليم العالي على دعم البحث العلمي والتكنولوجي ونشر نتائج البحث والإعلام العلمي والتقني الذي يعتمد على تكنولوجيات الإعلام والإتصال والرقمنة.

- **الرقمنة في القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة2015.**

حسب المادة07 من القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام1437 الموافق 30 ديسمبر سنة2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فإنها تنص على مايلي:

---

[1] محمد أحميداتو، "سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي"، **مداخلة قدمت للملتقى الوطني حول دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي**، (جامعة الجزائر 01 مارس2020)، ص.233.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" قانون رقم99-05 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي"، الجريدة الرسمية، العدد 24،7 أفريل1999، ص04.

يهدف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

كما تتمثل الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي نذكر منها ماهو متعلق برقمنة القطاع:

-تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والإتصالات.

-تطوير مجتمع المعلومات.[1]

وحسب المادة 25 من القانون المذكور تعمل الدولة ممثلة في الوزارة المكلفة بالبحث العلمي بالمشاركة مع الدوائر الوزارية المعنية على تشجيع إنشاء شبكة وطنية للرصد التكنولوجي ونقل المعلومات العلمية والتقنية.[2]

أما في المادة 26 من نفس القانون، تتخذ الدولة ممثلةً في الوزارة المكلفة بالبحث العلمي والوزارات المعنية الترتيبات اللازمة للسماح للباحثين بالوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية الدولية والحصول عليها وتشجيع التعاون مابين القطاعات والتعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفقًا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.[3]

من خلال هذا القانون فإن هدف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الرقمنة هو العمل على تكوين الأنظمة الوطنية المُختصة بالإعلام والإتصال وتجسيد مجتمع معلوماتي متحكم بالتكنولوجيا وواعي بها، كما أن من خلال هذا القانون فإن الدولة تعمل على إنشاء شبكة وطنية للرصد التكنولوجي التي تقوم بسير وتنظيم وجمع المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال وإتاحة هذه المعلومات لجميع الباحثين بهدف الوصول إليها والإستفادة منها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " قانون رقم 15-21 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتكنولوجي"،الجريدة الرسمية، العدد71،30 ديسمبر 2015،ص08.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.10.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.10،11.

- الرقمنة في القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2020.

إضافةً إلى القوانين السابقة نجد أيضًا القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2020.

حسب المادة الأولى01 من القانون رقم 20-01 مؤرخ في 5 شعبان عام1441 الموافق 30 مارس سنة 2020 يُحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيله وتنظيمه فإنها تنص على مايلي:[1]

تطبيقًا للمادة 207 من الدستور، يهدف هذا القانون إلى تحديد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلهُ وتنظيمه، ويدعى في صلب النص "المجلس".

وحسب المادة 03 من نفس القانون فإنها تنص على مايلي:

زيادة على المهام المحددة في المادة 207 من الدستور، يُكلف المجلس بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبهذه الصفة يُكلف المجلس بإبداء أراء وتوصيات لاسيما حول:

- الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث.
- ترقية الإبداع العلمي والتقني في الوسط الجامعي وإدماجه في التنمية الإجتماعية والإقتصادية.
- الحفاظ على القدرات العلمية والتقنية والوطنية وتثمينها وتعزيزها.
- دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسياسات العمومية.
- تنسيق نشاطات البحث مابين القطاعات.
- زيادةً على ذالك يُكلف المجلس بتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها وكذا إعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة االتعليم العالي والبحث العلمي، قانون رقم20-01 يُحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيله وتنظيمه"، الجريدة الرسمية، العدد20، 5أبريل2020،ص04.

من خلال هذا القانون فإنهُ يتم تشكيل مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات يعمل هذا المجلس على دعم السياسات العمومية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما أنه يعمل على تقييم السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونتائجُها، كما يعمل أيضًا على متابعة تلك السياسة.

2) الإطار المؤسساتي:

يتضمن الإطار المؤسساتي لقطاع العليم العالي والبحث العلمي كل من الوزارة بإشراف وزير القطاع إضافةً إلى هياكل الوزارة ، وكما تختص أيضًا في مجال الرقمنة العديد من المؤسسات التي تخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويتمتع وزير التعليم العالي والبحث العلمي بعدة صلاحيات في مجال الرقمنة والتي تتمثل في التعليم والتكوين العاليين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإعلام العلمي والتقني والنظام الإعلامي والوثائق وحدد التنظيم مجموعة من الصلاحيات للوزير وكما زُودت الوزارة بمديرية الشبكات وأنظمة الإعلام والإتصال.[1]

أولاً: وزير التعليم العالي وصلاحياتهُ في مجال الرقمنة.

حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم13-77 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يُحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن وزير التعليم العالي يسهر على تطوير إستعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصال في التسيير والتعليم وترقيتها، كما يسهر على ترقية العلاقات المنظمة بين مؤسسات التعليم العالي مع الكيانات الإقتصادية من أجل ضمان نشر المعلومة والمعارف والطرق والمناهج والخدمات العلمية والتقنية الأخرى.[2]

حسب المرسوم التنفيذي فإن وزير التعليم العالي يملك صلاحيات واسعة في مجال الرقمنة فهو يعمل على تطوير التكنولوجيا وإستعمالها وتوظيفها في مجال التعليم وتسيير

[1] محمد أحميداتو، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 234.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مرسوم تنفيذي رقم13- 77 يُحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد06،08 فبراير2013،ص04.

الوظائف، كما يسهر على تعزيز العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإقتصادية بهدف ضمان نشر المعارف ودعم هذه المؤسسات بالخدمات والوسائل التكنولوجية.

ثانيًا: مديرية الشبكات وأنظمة الإعلام والإتصال الجامعية.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 13-78 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام1434 الموافق 30يناير سنة 2013 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم14-22 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1435 الموافق 23 يناير سنة 2014، فإن هياكل الوزارة تتمثل في المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين، المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي، مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات، مديرية الشبكات وأنظمة الإعلام والإتصال الجامعية، مديرية التنمية والإشراف، مديرية الدراسات القانونية والأرشيف، مديرية الموارد البشرية مديرية الميزانية والوسائل ومراقبة التسيير، مديرية تحسين إطار حياة الطلبة والتنشيط في الوسط الجامعي، من حيث التنظيم فإن مديرية الشبكات وأنظمة الإعلام والإتصال الجامعية هي التي تختص في مجال الرقمنة وحسب المادة 04 من المرسوم فإن هذه المديرية تضطلع على مجموعة من المهام والتي يُمكن ذكر أهمها: ضمان إستراتيجية الأمن المعلوماتي للقطاع وضمان مطابقته للمقاييس والقواعد المعمول بها، وضمان إدماج الهياكل القاعدية والأنظمة والشبكة المعلوماتية،[1] كما نجد أيضا المديرية الفرعية للأمن المعلوماتي التابعة لمديرية الشبكات وتطوير الرقمنة وتكلف بما يأتي:

- السهر على ضمان الأمن المعلوماتي للقطاع طبقا للقواعد المطبقة من خلال وضع مخططات الأمن المادي لمواقع الإعلام الآلي، وضمان تطبيقها.
- وضع سياسة لحماية النظام المعلوماتي المدمج للقطاع وتنفيذها.
- وضع آليات تصفية المحتويات.
- تطوير طرق ووسائل تحديد الآليات الوقائية والعلاجية لمعالجة الهشاشة والتنبيهات والهجمات على الشبكات والأنظمة المعلوماتية للقطاع.
- ضمان حماية الأنظمة المعلوماتية للقطاع.

[1] محمد أحميداتو، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .236،237.

-ضمان اليقظة المفاهيمية والتكنولوجية في مجال أمن المعلومات وجودة الخدمة، بهدف تأهيلها دوريا.[1]

ثالثا: المؤسسات التي تساهم في عملية الرقمنة.

في هذا الإطار يتم ذكر كل من المؤسسات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وسوف نتطرق أولاً إلى المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:[2]

- **المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي:** والتي تم تحويلها من معهد إلى مدرسة خارج الجامعة وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-220 المؤرخ في 14 يوليو 2008، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة وحسب المادة 02 من المرسوم فإن مهمة المدرسة فهي ضمان التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف تخصصات الإعلام وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.

وعليه إن مهمة المدرسة من خلال هذا المرسوم فهي تقوم بتقديم تكوين وتعليم عالي في التخصصات المتعلقة بمجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

أما فيما يخص مؤسسات التعليم والتكوين العاليين التابعة لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فيمكن ذكر المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والإتصال الذي تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم رقم75-173 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1395 الموافق 30ديسمبر 1975 والمتضمن إحداث معهد للإتصالات والذي حوُل إلى معهد وطني للتكوين العالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم08-165المؤرخ في 29 جمادى الأول عام 1429 الموافق 4 يونيو2008، إن المعهد موضُوع تحت وصاية وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم تنفيذي رقم 21-134 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي" ، الجريدة الرسمية، العدد27، 11 أفريل2021، ص13.

[2] محمد أحميداتو ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص .239،240.

والإتصال وهذا حسب المادة الثانية02 من المرسوم، أما فيما يخص المهام فإن المعهد يضمن التكوين العالي في مجال الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام والإتصال.[1]

يتضمن الإطار المؤسساتي لرقمنة التعليم العالي في الجزائر أيضا مراكز البحث حيث نجد مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(CERIST) تم إستحداث هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 85-56 مؤرخ في 16 مارس سنة1985 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم03-454 مؤرخ في 7 شوال عام 1424 الموافق أول ديسمبر سنة2003.

طبقا للمادة 03 من المرسوم المذكور، يتولى المركز إنجاز برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ميدان الإعلام العلمي والتقني وبهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي:

- القيام بكل نشاط بحث يتعلق بإنشاء النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني ووضعه وتطويره.
- ترقية البحث في ميادين العلوم وتكنولوجيات الإعلام والإتصال والمشاركة في تطويرها.
- المساهمة في تنسيق وتنفيذ البرامج الوطنية للإعلام العلمي والتقني في إطار تشاوري وبالإتصال مع القطاعات المعنية.
- المساهمة في بناء وترقية مجتمع الإعلام عن طريق وضع وتطوير شبكات قطاعية لإعلام بحثي، لاسيما الشبكة الأكاديمية والبحث وضمان ربطها بالشبكات المماثلة في الخارج وكذا عن طريق تطوير وتعميم تقنيات الإعلام والإتصال في نشاطات التعليم العالي.
- المشاركة في تحديث النظام الوثائقي الجامعي الوطني، لاسيما عن طريق وضع مكتبات إفتراضية.
- ترقية البحث في مجال أمن الإعلام والشبكات.[2]

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص . 242.

[2] "المكان نفسه"

المطلب الثالث: البرامج المعتمدة في الجزائر في رقمنة قطاع التعليم العالي.

قامت وزارة التعليم العالي من خلال التوجه لتقديم الخدمات الإلكترونية لكل من الأساتذة والطلبة وهذا بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتوفير السُرعة والدقة والعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم خصُوصًا في قطاع التعليم العالي، ومن أهم إنجازات قطاع التعليم العالي في مجال الرقمنة نذكر مايلي:

- **البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP:** والتي هي عبارة عن منصة رقمية يُمكن من خلالها للباحثين والأساتذة والطلبة الإطلاع وتحميل المنشورات العلمية والمقالات سواء باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية، تهدف الوزارة من خلال هذه المنصة إلى الرُقي بالمجلات العلمية الوطنية وتسيير عملية النشر العلمي والجامعي وجعل جميع المجلات الوطنية مخزنة في هذه المنصة بصيغة رقمية، كما أن هذه المنصة متاحة للتسجيل فيها والإطلاع على محتواها،[1] كما أنها أيضًا عبارة عن أرضية إلكترونية وطنية تخضع لإشراف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) تُمكن الباحثين من نشر أعمالهم وبُحوثهم العلمية، كما تُمكنُهم من إختيار المجلات المناسبة لإهتمامهم وتخصصِهم قصد الإستفادة منها.[2]

- **برنامج بروغرس Progres:** والذي هو عبارة عن أرضية وطنية إلكترونية يقوم بمتابعة المسار الدراسي للطالب منذُ إلتحاقه بالسنة الأولى ليسانس حتى تخرجه وفي مختلف الأطوار(الليسانس، الماستر الدكتوراه)، كما يختص بمتابعة المسار المهني للأساتذة الجامعيين، وهذا البرنامج إستحدثتهُ وزارة التعليم العالي ووضعته تحت تصرف الجامعات وهذا من أجل توحيد أنظمة المعلومات الخاصة بالقطاع من أجل توفير النزاهة والشفافية، ومن مهامه التسيير البيداغوجي وهذا عن طريق تسيير شُؤون الطلبة، وكذالك تسيير الموارد البشرية وهذا خاص بتسيير شُؤون الأساتذة والطاقم الإداري، كما يعمل أيضًا هذا النظام

---

[1] فوزي العيب، نصير خلفة، " رهانات تجسيد الإدارة الإلكترونية بالجزائر وإنعكاساتها على تحقيق جودة الخدمة "، تحرير. عماد لبيد، بلال موزاي، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع الآفاق التحديات** (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2021)، ص .38.

[2] رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، " المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر الجامعي"، ***مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية***، المجلد.06، العدد.01 (جوان2020)، ص ص .238-262.

على تسيير الخدمات الجامعية كالإيواء والنقل والمنحة،[1] بالنسبة لرقمنة الخدمات الجامعية نجد رقمنة الإيواء حيث شُرع في تطبيقها إنطلاقًا من بداية شهر 2017 والتي يتم تجديدها خلال كل موسم جامعي، حيث يتم التسجيل عبر الأرضية الرقمية (PROGRES) ويسعى القطاع من خلال هذا النظام إلى تحقيق معادلة صفر وثيقة.[2]

- **نظام تسيير المكتبات الجامعية سينجاب SYNGEB:** هو عبارة عن نظام رقمي إلكتروني يقوم بتسيير وإدارة المكتبات وهو من إنشاء وتطوير مركز البحث في الإعلام العلمي والتقنيCERIST، هذا النظام يتم تشغيله عبر شبكة الأنترنت، ويشمل هذا النظام أيضًا البرنامج التالي Online Public Access Catalogue (OPAC) وهو محرك البحث الذي يحتويه البرنامج كما أنهُ يقوم بتوحيد جميع المراجع بطبعة جزائرية.[3]
- **النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL:** سعت الدولة الجزائرية إلى خطو خطوات فعالة وجبارة من أجل توفير مصادر معلومات إلكترونية سواء كانت محلية أو دولية مواكبة بذالك التطورات التكنولوجية منذ سنة 2011، وهذا ما تم تجسيده من خلال النظام الوطني للتوثيق على الخط والذي إعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST وهذا لخدمة مجتمع الجامعة من أساتذة وطلبة وباحثين، وهذا المشروع هو عبارة عن قواعد بيانات ومعلومات متاحة عبر الخط يعمل على تجميع المعلومات وحفظها وإتاحتها لمجتمع الباحثين في الجزائر، وقد تجسد بناءًا على مشروع تطوير البحث العلمي في الجزائر والذي نص عليه المرسوم التوجيهي في أكتوبر 2008 وقد أشرفت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتنسيق مع مركز البحث في

---

[1] عز الدين مبرك،"الرقمنة من المنظور التقني" **مداخلة قدمت للملتقى الوطني حول دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي**، (جامعة الجزائر 01 مارس2020)، ص .249.

[2] الوزراء المسؤلين عن التعليم العالي في الوطن العربي، **المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في في الوطن العربي حول نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، (الجزائر 26،27 و 28 ديسمبر 2021)، ص.43.

[3] عز الدين مبرك ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص .250.

الإعلام العلمي والتقني، في أواخر سنة 2010 كمرحلة تجريبية وقد تم إطلاقه بشكل رسمي في سنة2011.[1]

- **البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحاتPNST:** تعمل البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات كوسيلة لدعم الإنتاج العلمي الوطني فيما يخص الأطروحات، وفقا لأحكام القرار رقم 153 لـ14 مايو2012 والمتعلق بإنشاء الملف المركزي لتخزين الأطروحات وتوضيح كيفية إثرائه والإستفادة منه، ويتمثل رابط هذه البوابة https ://www.pnst.cerist.dz/.[2]

المطلب الرابع: دور الرقمنة في عصرنة التعليم العالي في الجزائر.

إن توجه الجزائر من خلال إستراتيجيتها نحو تجسيد ما يُسمى بالرقمنة في كامل قطاعاتها وإدارتها، كان لزامًا على قطاع التعليم العالي والبحث العالي على صنع بيئة رقمية قائمة على إستخدام التكنولوجيا في الإدارة، بإعتبار أن الرقمنة اليوم أصبح ضرورة حتمية لتطوير وإصلاح التعليم العالي خاصةً في ظل التوجه نحو مفاهيم التعليم الإلكتروني والجامعة الإفتراضية التي تبنتها الدول المتقدمة والتي عملت الجزائر على تجسيدها داخل جامعاتها، وقد أصدرت الوزارة المعنية التعليمة رقمSG/20/56،2019 والتي تؤكد على إستعمال الرقمنة في تسيير وإدارة الجامعات كإستعمال البريد الإلكتروني عوض الفاكس وتحويل الدوريات إلى صيغة إلكترونية مخزنة في الحاسوب وهذا لتقليل تكاليف الطباعة وعدم شراء الدوريات والإكتفاء بالإطلاع عليها على الشبكة من خلال المنصة الرقمية لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، كما قام رؤساء الجامعات بإصدار مقررات(مقرر رقم 09/ج.ق/2019) تقضي إنشاء لجان قيادة محلية وهذا بهدف رقمنة المؤسسات التي يرأسونها وذالك بتشجيع التعليم والتكوين عن طريق المنصة الرقمية التي تتيح المعلومات في أي وقت كان بإعتبار المنصة الرقمية

[1] زين الدين كادي، خديجة خديم، "النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL والبحث العلمي، الإستخدامات والرهانات": دراسة حالة جامعة واهران1 أحمد بن بلة، ***مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية***، المجلد.07، العدد.03 (ماي2022)، ص ص .363-378.

[2] هجيرة بن بوزيد، محاضرات في تكنولوجيات الإعلام والإتصال، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2021.

صورة من صور الرقمنة في التعليم العالي فهي تهدف إلى عصرنته والإرتقاء بالخدمات المقدمة للطالب والأستاذ.[1]

قام المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة 2020 بتحديد الإطار القانوني المقترح الذي يسمح بمؤسسات التعليم العالي بالإلتحاق بعصر الرقمنة وهذا عن طريق توظيفها في الإدارة وفي العملية البيداغوجية بإعتبار التكنولوجيا عنصر فعال في تعليم الطالب كما إقترح مشروع القانون عدة أنظمة وهذا لنجاح عملية التحول الرقمي في التعليم العالي والمتمثلة تأمين نظام إعلام متكامل رقمي وهذا لسهولة التواصل مع جميع مستعملي المرفق العمومي للتعليم العالي وسهولة تلقي المعلومات والعمل على إنشاء نظام إعلام، نشر التعليم والدروس للطلبة عبر منصة رقمية وتشجيع إستعمال وسائل البحث التكنولوجية الحديثة وهذا عن طريق خُطة وطنية مضبوطة ووضع خدمات وموارد رقمية بيداغوجية وإتاحة الولوج إليها من طرف جميع مستعملي المرفق العمومي للتعليم العالي وفي إدارته، وكذالك رقمنة وعصرنة المناهج التعليمية والتكوينية وهذا دون المساس بحقوق الملكية الفكرية، ويُعتبر التوجه نحو تطوير أنظمة المعلومات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتوظيف التكنولوجيا الرقمية وإرساء منظومة التعليم الإلكتروني يقتضي هذا إنجاز تطبيقات رقمية ولهذا قامت الوزارة بهدف تأطير عملية الرقمنة وتوظيفها في جميع المجالات سواء الإدارية أو البيداغوجية ولهذا تم رقمنة التسجيلات الجامعية وهذا هن طريق توفير موقع إلكتروني موحد لجميع الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا وهذا من أجل القيام بالتسجيلات الأولية والإطلاع على نتائج التوجيهات وإستقبال الطعون ودراستها وتنتهي هذه العملية بالتسجيل النهائي، كما تم أيضًا تخصيص أرضية رقمية وطنية تسمى بروغرس Progres لتسجيل الطلبة المتحصلين على شهادة الليسانس في طور الماستر وهذا بناءًا على تعليمة الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما يُمكن أيضًا الترشح لمسابقة الدكتوراه من خلال هذه الأرضية وهذا عن طريق إستقبال طلبات الترشح وهذا ما يضمن سهولة إيداع ملفات الترشح وتحقيق مبدأ المساواة في معالجة ملفات المترشحين.[2]

---

[1] عواطف بوطرفة، أمال عقابي، "بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي"، ***مجلة أبحاث***، مجلد.06، العدد.01(جوان2021)، ص ص.427-442.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.427-442.

قامت وزارة التعليم العالي أيضًا بهدف عصرنة القطاع برقمنة المكتبات الجامعية وهذا عن طريق إستعمال التكنولوجيا في المكتبات وهذا لحسن إستغلال المخزون الثقافي للمكتبات الجامعية سواء داخل المكتبة أو عن بعد وأيضًا لسهولة الوصول إلى جميع العناصر التي تحتويها المكتبة وإقامة شبكة تسمح بالإتصال بالمكتبات عن بعد وهذا لتبادل الخدمات والمعلومات فيما بينها، كما تم أيضًا إقامة النظام الوطني للتوثيق الرقمي SNDL الذي يخضع تحت إشراف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني والذي يتيح للباحثين على مستوى الجامعات الجزائرية الإطلاع على قواعد المعلومات الرقمية وما توفره من كتب وأطروحات ومجلات علمية ذات صيغة رقمية، كما تم إنشاء عدة بوابات إلكترونية كبوابة المكتبات الجامعية Bibliouniv والبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات والبوابة الوطنية للدوريات العلميةASJP، وهي بوابة وطنية تندرج في إطار نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية كما تهدف لحماية المنتوج الفكري للباحثين من مواقع النشر الوهمية، كما تم أيضًا رقمنة التسيير البيداغوجي وتسيير الخدمات الجامعية حيث أصبحت متابعة المسار الدراسي للطالب وتسيير الإمتحانات ووضع الرُزنامة لها وإصدار الشهادات تتم عن طريق عملية الرقمنة وهذا في جميع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر كما تتضمن الخدمات الجامعية الإيواء الإطعام النقل حيث تم تخصيص موقع إلكتروني وهذا لتسجيل الطلبة الراغبين في هذه الخدمات، كما تم رقمنة الإنتاج البيداغوجي للجامعة وهذا من خلال رقمنة المحتوى البيداغوجي وأساليب التدريس ومناهجهُ، حيث أنه في الأونة الأخيرة تم إنتاج المحتويات الرقمية البيداخوجية وهذا لدعم التكوين في الجامعات والمعاهد العليا وهذا من خلال إتاحة الدروس للطلبة عبر الوقع الرسمي للجامعة وهذا من أجل سهولة إستغلال الموارد البيداغوجية الرقمية، ضف إلى هذا رقمنة إدارة مؤسسة التعليم العالي وهذا عن طريق الدعم التقني لعملية رقمنة إدارة التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع إستعمال الوسائل الرقمية في التسيير، صدرت الوزارة المعنية قرار وزاري رقم 2018/50، ينص على إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة الإدارة وقد خولت لها عدة صلاحيات منها دعم كل مسعى تنظيمي يهدف إلى الرقمنة، إقتراح كل التدابير التي تسمح

بتقييم مدى تقدم جميع العمليات والبرامج الموضوعة حيز التنفيذ وهذا من أجل إرساء وتعميم الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكامة.[1]

المطلب الخامس: مشكلات تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر.

لقد صادف تجسيد مشاريع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر عدة مشاكل وتحديات ساهمت في عرقلة عملية نجاح هذه المشاريع وهي كالتالي:

-إن التعليم الرقمي أيضًا في الجزائر يُعاني من العديد من المشاكل والمُعوقات المادية التي تُعرقل عملية نجاحه كضعف تدفق الأنترنت حيث أنه حسب الإحصائيات فإن الجزائر تُعتبر من أضعف البُلدان في مجال نسبة تدفق الأنترنت.[2]

- الإفتقار للقوانين والتتشريعات التي تُسير وتنظم عملية الرقمنة في قطاع التعليم العالي فلابد إعادة تقييم للقواعد والقوانين التي تتلائم مع النمط الجديد القائم على الرقمنة.

- ضُعف كبير في البُنية التقنية والتي تتمثل في ضُعف البُنية التحتية والتكنولوجية للإتصالات في الجزائر كضعف شبكة الأنترنت وقلة التجهيزات والوسائل التكنولوجية وهذا راجع ضعف القدرة المالية للمؤسسات الجامعية.

-تقادم البرامج الإلكترونية التي تقوم بقراءة الوثائق الإلكترونية وهذا نتيجة ظهور برامج جديدة ومتطورة والطريقة الوحيدة للتخلص من هذه المشكلة هو تشغيل الوثيقة بالبرنامج القديم لأن الإنتقال من تقنية إلى تقنية أخرى أكثر حداثة يجعل المعلومات المخزنة والمقروءة في البرامج القديمة غير مقروؤة في البرامج الحديثة هذا يمكن أن يؤدي إلى تلف تلك المعلومات والوثائق.

يُمكن تلخيص المشاكل والمعوقات البشرية التي تَحد من عملية نجاح الرقمنة في الجامعة في النقاط التالية:

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.427-442.

[2] مختارية شيباني، "مستقبل الجامعة الجزائرية في التحول إلى التعليم العالي الإلكتروني- الواقع والآفاق-" **مداخلة قدمت للملتقى الدولي الإفتراضي حول الرقمنة ضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، (** جامعة بومرداس 21 و 22 فيفري2021)، ص.182.

- وجود قصور كبير لدى الأساتذة والطلبة وجميع الموارد البشرية الموجودة في المؤسسة الجامعية في تحديد مفهوم الرقمنة حيث أن هؤلاء يعتقدون أن الرقمنة هي فقط تحويل البيانات من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، في حين أن الرقمنة هي أوسع من هذا فهي تشمل التعليم الإلكتروني، التسجيلات الجامعية، رقمنة الخدمات الجامعية، المنصات الرقمية الخاصة بالجامعات هذا كلهُ يدخل ضمن إطار الرقمنة.

-صعوبة تحويل الجامعات والمعاهد والمدارس العليا أرصدتها الوثائقية االورقية إلى صيغة إلكترونية وهذا راجع إلى عدم وجود تعليمات رسمية من طرف المسؤولين خاصة التي تحث وتُشجع على تجسيد مشاريع رقمنة الأرصدة الوثائقية، راجع إلى عدم وجود هيئة وطنية خاصة تقوم بتقديم التوجيه وكذالك الإشراف على عمليات لتحويل الوثائق إلى الشكل الرقمي على مستوى المؤسسات الجامعية.

-التخوف من البيئة الرقمية من طرف الفاعلين في مؤسسات التعليم العالي وهذا نتيجة ضعف إعداد العاملين ونقص الموارد البشرية ذات كفاءة مختصين في تشغيل وصيانة المعدات التكنولوجية، إضافةً إلى هذا إنتشار الأمية التكنولوجية وعدم القدرة على التحكم في برمجيات الحاسوب والإعلام الآلي.[1]

-رفض المُعلم أو الأستاذ فكرة إستخدام التكنولوجيا في عمله كالتعليم عن بعد مثلاً، حيث أنه يُفضل الإعتماد على النظام التقليدي لأنه النظام الذي إعتاد عليه وكذالك الطلبة، وهذا مايؤدي إلى غياب الإبداع.[2]

[1] جمال عايدي، "الرقمنة وآثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين،" ***مجلة دراسات إقتصادية*** ، المجلد.16، العدد.01 (2022)، ص ص .558-574.

[2] رضوان بن عيسى، يونس معمري ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص . 95.

خلاصة وإستنتاجات:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الرقمنة من حيث النشأة برزت في منتصف القرن العشرين وخاصةً بعد ظهور شبكة الأنترنت في التسعينات الأمر الذي جعلها تتطور لتشمل مختلف مجالات الحياة والرقمنة تُمثل الإنتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الأوراق إلى الإدارة الرقمية القائمة على التكنولوجيا، كما أن للرقمنة أهمية كبيرة فهي تقوم بتسهيل الحصول على الخدمات دون التقيُد بالزمان والمكان وتوفر الإقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة، كما أن نجاح مشاريع الرقمنة يقوم على توفر مجموعة من الشروط التي بدونها لا يُحقق المشروع فعالية، فمن بين هذه الشروط نجد المتطلبات المالية والمُتطلبات القانونية والمتطلبات المادية، أما فيما يخص وأسبات التحول إلى أنظمة الرقمنة فيأتي في مقدمتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما يُصادف تجسيد الرقمنة العديد من المعوقات كالمعوقات المالية والمعوقات البشرية إضافةً إلى المعوقات القانونية.

يُعتبر مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر(2008-2013) أحد أهم المشاريع التي تهدف إلى تجسيد الرقمنة في جميع القطاعات والمؤسسات العمومية والخاصة وهذا عن طريق تشكيل لجنة إلكترونية تحت إشراف رئيس الحكومة، حيث أن قطاع التعليم العالي يُعتبر من بين القطاعات المُستهدفة من خلال هذه الإستراتيجية، ولقد ساهم في رقمنة التعليم العالي العديد من المؤسسات والفواعل الرسمية فمن بين هذه المؤسسات نجد وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال والمؤسسات التابعة، وكذالك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمختلف مؤسساتها والتي يشرف عليها وزير التعليم العالي، كما أن رقمنة التعليم العالي في الجزائر تحكمُه عدة قوانين والتي من بينها القانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 1999 والقانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة2015 وأيضًا القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2020 أما فيما يخص إنجازات التعليم العالي فيما يخص رقمنة القطاع فقد قامت الوزارة بإستحداث عدة منصات رقمية تُسهل للباحث الوصول إلى المعلومات وأيضًا الحصول على الخدمات حيث ساهمت في تطوير وعصرنة خدمات ووظائف التعليم العالي، وبالرغم من هذا لا تخلوا الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر من المشاكل والمعوقات التي تُعيق نجاح هذه المشاريع كضعف شبكة الأنترنت وضعف وهشاشة البُنية التحتية.

الفصل الثالث:

رقمنة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

بعد التطرق إلى الإطار النظري للتعليم العالي والرقمنة، حيث إستعرضنا في الفصلين السابقين واقع التعليم العالي في الجزائر، كما تم التطرق فيه أيضًا إلى واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر، وفي هذا الفصل سيتم دراسة حالة المدرسة الوطنية العليا للعُلوم السياسية Enssp بروغرس Progres المدرسة نموذجا2017-2022، حيث أن المدرسة من بين مؤسسات التعليم العالي في الجزائر التي تستعمل هذا النظام الرقمي في أداء وظائفها وتسيير شؤونها حيث أن هذا النظام هو نظام حديث ومتطور جاء لتبسيط وتسهيل الحصول على الخدمات المقدمة من طرف الجامعة.

بهدف التعرف على واقع الرقمنة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في ظل نظام البروغرس، تم تقسيم الفصل الثالث إلى مبحثين والتي كانت كالتالي:

1. **المبحث الأول: لمحة عامة حول المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:** حيث تم التطرق فيه إلى تعريف المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ومراسيم إنشاءها، كذالك التنظيم الإداري للمدرسة ومصالحها التقنية وتنظيمها.
2. **المبحث الثاني: شرح وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:** تطرقنا من خلاله إلى أدوات والمنهج المستعمل في الدراسة الميدانية، وأيضًا تحليل المقابلة عن طريق تفسير كل محور من محاور المقابلة، ثم النتائج العامة للدراسة الميدانية والمستخلصة، وكذالك تحليل النتائج على ضوء الفرضيات، أين تطرقنا في هذا العنصر إلى مناقشات الفرضيات في ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال المقابلة.

المبحث الأول: لمحة عامة حول المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

تتطلب هذه الدراسة وقوف الباحث على جميع الجوانب المتعلقة بميدان الدراسة، حيث يتم تقديم نبذة وصفية حول المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وهذا من خلال تعريفها ونشأتها كذالك التنظيم الإداري للمدرسة ومصالحها التقنية وتنظيمها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيةEnssp.

أولا: التعريف:[1]

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية هي مؤسسة عمومية للتعليم العالي المتخصص وهي مخولة لمنح شهادات ودرجات الماستر والدكتوراه وتوجيه البحث العلمي، ويخضع تسيير المدرسة إلى قوانين رئاسة الجمهورية.

تتمتع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، كما أنها تؤدي مهام المرفق العمومي وتسعى لتحقيق أهدافه كالتدريب الجامعي بعد التخرج (الدكتوراه)، كما تقوم أيضًا بخدمات أخرى والتي تستفيد منها من دعم مالي عمومي.

يتمثل عنوان المدرسة في 11 شارع دودو مختار، بن عكنون، الجزائر.

ثانيا: مراسيم إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2009-2016:

- مرسوم تنفيذي رقم05-500 مؤرخ في 27 ذي القعدة عام1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005، يُحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

طبقًا للمادة 02 من هذا المرسوم فإن المدرسة هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، أما المادة 03 من نفس المرسوم فإنها تنص على تنشأ المدرسة بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناءًا على إقتراح الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته.[2]

---

[1] وثائق متحصل عليها من طرف مصلحة أنظمة الإعلام والإتصال بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بتاريخ:2022/05/23.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم رقم05-500 يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها"، الجريدة الرسمية، العدد 84، 29 ديسمبر2005، ص ص26،27.

- مرسوم تنفيذي رقم09-251 مؤرخ في 19 شعبان عام 1430 الموافق 10غشت سنة2009، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

طبقًا للمادة 01 من هذا المرسوم، فإنها تنص تطبيقًا لأحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم05-500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام1426 الموافق 29 ديسمبر سنة2005 الذي يُحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، تنشأ مدرسة خارج الجامعة، تسمى بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وتدعى في صلب النص "المدرسة"، أما فيما يخص المادة 02 من نفس المرسوم فإنها تنص على مايلي يُحدد مقر المدرسة بمدينة الجزائر ويُمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم يُتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالتعليم العالي.[1]

- مرسوم تنفيذي رقم16-176 مؤرخ في 09 رمضان عام 1437 الموافق14 يونيو 2016، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا.

طبقًا للمادة 08 من هذا المرسوم فإنها تنص على مايلي يتم الإلتحاق بالتكوين الذي تضمنه المدرسة من الحائزين على شهادة البكالوريا التعليم الثانوي بتفوق، أو على شهادة أجنبية معادلة لها وفقًا لشروط يحددها الوزير المكلف بالتعليم العالي أو بالإشتراك مع الوزير المعني بالنسبة للمدرسة التي تُنشئها دوائر وزارية أخرى، ويخضعون إلى تكوين تحضيري بالمدرسة، أما فيما يخص المادة09 من نفس المرسوم فإنها تنص على أنه يُنظم تكوين تحضيري مدتهُ سنتان(2) لفائدة الطلبة الذين يستوفون الشروط المذكورة في المادة 08 أعلاه في أقسام تحضيرية بالمدرسة.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مرسوم رقم09-251 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية"، الجريدة الرسمية، العدد46، 12غشت 2009، ص 08.

[2] مرسوم رقم05-500 يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص 12،11.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ومصالحها التقنية وتنظيمها.

طبقًا للمادة02 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام1439 الموافق 25 فبراير سنة2018، يحدد التنظيم الإداري للمدرسة العليا وطبيعة مصالحها التقنية وتنظيمها يساعد مدير المدرسة كل من:[1]

- مدير مساعد مدير مساعد مكلف بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل.
- مدير مساعد مكلف بالتكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبتكار وترقية المقاولاتية.
- مدير مساعد مكلف بأنظمة الإعلام والإتصال والعلاقات الخارجية.
- الأمين العام.
- مديرة المكتبة.
- رئيس القسم.

وطبقًا للمادة03 من نفس القرار الوزاري فإنه يُساعد المدير المساعد المكلف بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل، كل من:[2]

- رئيس مصلحة التعليم والتربصات والتقييم.
- رئيس مصلحة التكوين المتواصل أو الأولي.
- رئيس مصلحة الشهادات.

ويُكلف بما يأتي:

- متابعة وتقييم سير التعليم والتربصات.
- السهر على إنسجام عروض التكوين المقدمة من قبل الأقسام مع مخطط تنمية المدرسة.
- السهر على إحترام التنظيم الساري المفعول في مجال التسجيل وإعادة التسجيل ومراقبة المعارف وتوجيه وتوجيه وإعادة توجيه الطلبة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9جمادى الثانية عام1439 الموافق 25 فبرايرسنة2018 يحدد التنظيم الإداري للمدرسة العليا وطبيعة مصالحها التقنية وتنظيمها"، الجريدة الرسمية، العدد17، 18 مارس2018، ص12.

[2] ***المكان نفسه".***

أما فيما يخص المادة 04 فإنه يساعد المدير المساعد المكلف بالتكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبتكار وترقية المقاولاتية كل من رئيس مصلحة التكوين في الطور الثالث، رئيس مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه ورئيس مصلحة الإبتكار وترقية المقاولاتية، ويُكلف بما يأتي:[1]

- تنظيم ومتابعة سير التكوين في الدكتوراه، والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال
- المساهمة في ترقية سياسات البحث للمدرسة وتنشيطها.
- متابعة نشاطات البحث في مخابر ووحدات البحث في الأقسام.

حسب المادة05 يُساعد المدير المساعد المكلف بأنظمة الإعلام والإتصال والعلاقات الخارجية كل من رئيس مصلحة الإعلام والإتصال، رئيس مصلحة اليقظة، الإحصاء والإستشراف، رئيس مصلحة العلاقات الخارجية، ويكلف بما يأتي:[2]

- تصميم وإنجاز دعائم الإتصال(نشرات المدرسة والمواقع الإلكترونية).
- ضمان إدماج الهياكل القاعدية والشبكات المعلوماتية وترقية الرقمنة.
- وضع آليات وإجراءات تسمح بجمع المعلومة داخل المدرسة ومعالجتها ونشرها.

أما المادة06 يُساعد الأمين العام، الذي يُلحق به مكتب الأمن الداخلي كل من نائب مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية، نائب مدير المالية والوسائل ويكلف الأمين العام بالسهر على متابعة تسيير المسار المهني لمستخدمي المدرسة والسهر على السير الحسن للمصالح التقنية وأيضًا ضمان متابعة تمويل أنشطة البحث لوحدات ومخابر البحث.[3]

أما فيما يخص المادة07 فإنه يُساعد مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية كل من رئيس مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية، رئيس مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، ويكلف بضمان تسيير المسار المهني للمستخدمين، وضع حيز التنفيذ برامج

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص ص .12،13.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص .13.

[3] ***"المكان نفسه"***

التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات للمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح وضمان تسيير تعداد المستخدمين والسهر على توزيعهم المنسجم بين الأقسام.[1]

أما فيما يخص نائب مدير المالية والوسائل فطبقًا للمادة08 فإنه يساعده كل من رئيس مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث، رئيس مصلحة الصفقات والتجهيزات، رئيس مصلحة الجرد والأرشيف، ورئيس مصلحة النظافة وصيانة الممتلكات، ويكلف بجمع العناصر الضرورية لتحضير المشروع التمهيدي للميزانية، ضمان تنفيذ الميزانية ومسك محاسبة المدرسة، متابعة تمويل أنشطة البحث لمخابر ووحدات البحث.[2]

إن المادة 09 تنص على أنه عندما تشتمل المدرسة على هياكل للخدمات الجامعية، يُساعد الأمين العام رئيس مصلحة الخدمات الجامعية، أما المادة 10 فإن المصالح التقنية للمدرسة العليا تتمثل في مركز الطبع والسمعي البصري، مركز الأنظمة وشبكات الإعلام والإتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد، البهو التكنولوجي للمدارس التي تضمن التعليم في ميادين العلوم والتكنولوجيا وعلوم الطبيعة والحياة وعلوم المادة والرياضيات والإعلام الألي، مزرعة الإنتاج والمحطات التجريبية بالنسبة للمدارس التي تضمن التعليم في ميدان علوم الطبيعة والحياة، أما المادة11 فإنه يكلف مركز الطبع السمعي البصري بطبع كل وثيقة إعلامية حول المدرسة، طبع كل وثيقة ذات إستعمال بيداغوجي تعليمي وعلمي.[3]

طبقًا للمادة12 من نفس القرار الوزاري فإنه يُكلف مركز الأنظمة وشبكات الإعلام والإتصال والتعليم المتلفز بإستغلال الشبكات وإدارتها وتسييرها، إستغلال وتطوير تطبيقات الإعلام الآلي في مجال التسيير البيداغوجي، أما المادة13 فإنه يساعد مدير المكتبة كل من رئيس مصلحة الإقتناء والمعالجة، رئيس مصلحة البحوث البيبليوغرافية، رئيس مصلحة الإستقبال والتوجيه ويكلف بإقتراح برامج إقتناء المؤلفات والتوثيق الجامعي، تسيير التوثيق في ميدان إختصاص المدرسة.[4]

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص .13،14.

[2] **المرجع نفسه** ، ص . 14.

[3] ***"المكان نفسه"***

[4] ***المرجع نفسه*** ، ص .14،15..

أما المادة14 فإنه يساعد رئيس القسم حسب الحالة كل من رئيس مصلحة التكوين في القسم التحضيري أو الطور الثاني، رئيس مصلحة التكوين في الطور الثالث ونشاطات البحث العلمي وعند الإقتضاء مدير المخابر أو وحدات البحث ، ويكلف بما يأتي السهر على التسيير البيداغوجي والإداري الحسن للقسم، وضع تحت تصرف الأساتذة والطلبة الوسائل التعليمية الضرورية للتكوين، تخطيط وتنسيق نشاطات القسم لاسيما بعقد إجتماعات بيداغوجية منتظمة.[1] **(أنظر الملحق رقم09 ص139)**.

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص . 15.

المبحث الثاني: شرح وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

لقد تم التطرق في هذا المبحث إلى المنهج المستعمل في الدراسة الميدانية والأداة التي تم توظيفها في الدراسة الميدانية، كما تم التطرق أيضًا إلى تحليل المقابلة وهذا عن طريق عرض وتحليل وتفسير كل محور من محاور المقابلة وأيضًا تم التطرق إلى النتائج العامة للدراسة أين تم إستخلاص النتائج التي تم التوصل غليها من خلال تحليل محاور المقابلة وكذالك مناقشة فرضيات الدراسة من خلال نتائج المقابلة.

المطلب الأول: منهج وأدوات الدراسة.

حتى نتمكن من الإجابة عن الأسئلة الفرعية والإشكالية المطروحة والوصول إلى أهداف الدراسة لابد من الإعتماد على المنهج العلمي المناسب والملائم.

تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة حالة بإعتباره المنهج الأنسب بالنظر إلى طبيعة الموضوع حيت تم جمع البيانات والمعلومات والتعمق في دراسة وحدة معينة والإحاطة بها من مختلف جوانبها، وتتمثل هذه الوحدة في موضوع دراستنا بالمؤسسة والمتمثلة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وأيضًا يسمح لنا هذا المنهج بمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في جانب رقمنة خدماتها.

كما سبق وأشرنا في الجانب المنهجي أنه بهدف الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة سنعتمد على مجموعة من الوسائل والأدوات لجمع المعلومات، والتي من بينها المقابلة المقننة أو المقيدة.

وقد تم إعداد دليل واحد للمقابلة وهو خاص وموجه لمهندسة الإعلام الآلي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وقد ضم دليل المقابلة أربع محاور أساسية والتي تم صياغتها بناءًا على الأسئلة الفرعية للدراسة والفرضيات، وكان تصميمهُ كالتالي:

1. المحور الأول: إنطلاق العمل بالبروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

تضمن هذا المحور ستة أسئلة والتي تمحورت حول تعريف نظام البروغرس، ثم السنة أو التاريخ الذي بدأت المدرسة العمل بالبروغرس، كما تطرقنا أيضًا إلى الإستفسار حول دواعي وأسباب تبني نظام البروغرس في المدرسة، وأيضًا إسم المصلحة المختصة بتسيير نظام البروغرس، كما إستفسرنا أيضًا حول الأشخاص أو الموظفون المسؤولون عن تسيير نظام البروغرس في المدرسة.

2. المحور الثاني: كيفية مساهمة نظام البروغرس في إصلاح قطاع التعليم العالي.

تضمن هذا المحور ثلاث أسئلة والتي كانت تتمحور حول كيفية تسيير وظائف المدرسة قبل إدخال نظام البروغرس فيها، وأيضًا هل هنالك نقص في التعامل بالأوراق بعد تبني المدرسة نظام البروغرس، وكذالك مختلف الخدمات التي يُقدمها نظام البروغرس للطلبة والأساتذة وكذالك الطاقم الإداري.

3. المحور الثالث: أهمية نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

تضمن هذا المحور ثلاث أسئلة والتي تتمحور حول مساهمة نظام البروغرس في التقليل من وظائف المدرسة، وكذالك مختلف العراقيل التي صادفها الأساتذة في إستعمال هذا النظام وأيضًا هل هنالك إتصال بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمدرسة بواسطة هذا النظام.

4. المحور الرابع: مدى نجاح نظام البروغرس في المدرسة.

تطرقنا في هذا المحور إلى الإستفسار حول مختلف المشاكل التي يُعاني منها نظام البروغرس في المدرسة، وكيف إستفادت الأسرة الجامعية من هذا النظام، وكذالك المزايا التي يحتويها هذا النظام، وهل يمكن القول أن نظام البروغرس نجح المدرسة.

المطلب الثاني: تحليل المقابلة.

سنحاول في هذا المحور تحليل وتفسير جميع المحاور التي تضمنتها المقابلة والتي تم إجرائها مع مهندسة الإعلام الآلي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية والمكلفة بالأرضية الرقمية وهذا إنطلاقًا من الأسئلة التي تم صياغتها.

معلومات عامة:

المستوى العلمي: مهندسة في الإعلام الآلي

الوظيفة: مكلفة بتسيير الأرضية الرقمية البروغرس على مستوى المدرسة

الخبرة المهنية:12 سنة

الرتبة: مهندسة في الإعلام الآلي

5.عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الأول: إنطلاق العمل بالبروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:

1. ماهية نظام البروغرس.

إن نظام البروغرس هو عبارة عن نظام معلوماتي إستحدثته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية وهذا من خلال شراكة مع الإتحاد الأوروبي، ويهتم هذا النظام بتسيير وإدارة جميع شؤون الجامعة سواء ما يتعلق بالطلبة أو الأساتذة أو الطاقم الإداري، ومن هنا يمكن القول أن نظام البروغرس هو نظام نِتاج شراكة وتعاون مع الدول الأوروبية أي هذا يدخل في إطار التعاون في مجال البحث العلمي مع الدول الأجنبية الرائدة في مجال رقمنة التعليم العالي.

2.بداية العمل بالبروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إن الإنطلاقة الفعلية للعمل بنظام البروغرس على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كانت خلال السنة الجامعية 2018/2017 وهذا تزامن مع إستقبال أول دفعة الليسانس التحضيري في المدرسة أين تم تسجيل الطلبة بواسطة هذا النظام مع العلم أن هذا النظام بدأ إستعماله في الجامعات الجزائرية بداية من سنة 2016 ومن هنا يتبين لنا أن نظام البروغرس هو نظام جاء لتلبية خدمات الطلبة الجامعيين وإدارة شؤونهم.

3. دواعي وأسباب تبني نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

فيما يتعلق بهذا السؤال فإن نظام البروغرس هو نظام إستحدثتهُ وفرضتهُ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا قصد تسيير منظومة التعليم العالي بما فيها الجامعات والمدارس العليا، أي أن هذا النظام المعلوماتي هو نظام إنتهجتهُ الوزارة الوصية للسير الحسن لمؤسسات التعليم العالي.

4.المديرية المختصة بتسيير نظام البروغرس على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أما عن هذا السؤال فكانت الإجابة كالتالي المصلحة المختصة بتسيير هذا النظام هو مكتب المعالجة الرقمية البروغرس التابع لمديرية الدراسات والشهادات والتكوين المتواصل بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

5. المسؤول عن تسيير نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

فيما يتعلق بتسيير نظام البروغرس على مستوى المدرسة فإن المختص الوحيد في تسييره هو شخص متمكن ومتحكم في الإعلام الآلي أو مهندس في الإعلام الآلي ولا يُمكن لأي شخص أخر أو موظف أخر في المدرسة إدارة هذا النظام دون إمتلاكه لشهادة في مجال الإعلام الآلي.[1]

6.عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثاني: كيفية مساهمة نظام البروغرس في إصلاح قطاع التعليم العالي:

1. تعامل المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية قبل تبني نظام البروغرس فيها.

فيما يتعلق بتسيير شؤون الجامعة قبل بداية التعامل بالنظام المعلوماتي البروغرس كانت تتمُ من خلال برنامج الإكسل EXCEL بالرغم أن هذا البرنامج هو برنامج حديث ويُسير من خلال الحاسوب، إلا أن مع مجيئ نظام البروغرس تخلت المدرسة عن برنامج الإكسل وأصبحت تتعامل بالنظام المعلوماتي الذي هو من ناحية تسيير شؤون المدرسة فهو أكثر سرعة ودقة مقارنة مع الإكسل.

2. التعامل بالأوراق مع وجود نظام البروغرس.

من خلال السؤال الذي طرح والذي يتمثل في هل هنالك نقص في التعامل بالأوراق مع بعد إدخال نظام البروغرس في المدرسة فالإجابة كانت بنعم، ولكن مازالت المدرسة تتعامل بالنظام الورقي رغم وجود النظام الرقمي المسمى بالبروغرس، مثلاً من ناحية تقديم طعون النقاط طرف الطلبة لا يزال الطالب يتعامل بالطريقة التقليدية الورقية، حيث أنه من المفروض أن هذه العمليات والخدمات تتم بواسطة نظام البروغرس وهذا ما يُوفر الدقة والسرعة في

[1] مقابلة مع (إ. ب)، مهندسة في الإعلام الآلي مكلفة بالأرضية الرقمية البروغرس Progres، ***نظام البروغرس Progres في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،*** المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2022/05/18.

الإستجابة، كذالك إطلاع الطلبة على علاماتهم وأوراق إمتحانهم تتم عن طريق حضور الأستاذ والطالب في نفس الوقت وإعادة النظر في النقطة، وأيضًا هذه العملية من المفروض أن تتم بواسطة نظام البروغرس، وحسب إفادة المهندسة المكلفة بالأرضية الرقمية البروغرس فإن إستغناء المدرسة عن التعاملات الورقية هو في حدود60%، ومن هنا يمكن القول أن المدرسة لم تستغني نهائيًا عن المعاملات الورقية مع وجود نظام البروغرس.

3. الخدمات التي يُقدمها نظام البروغرس للطلبة والأساتذة والطاقم الإداري.

حسب الإجابة التي تحصلنا عليها فإن نظام البروغرس يلبي عدة خدمات سواء ما تعلق بالطالب فإنه يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالطالب منذُ حصولهِ على شهادة البكالوريا وتسجيله في الجامعة إلى غاية تخرجه وحصوله على شهادة التخرج، كما أنه يحتوي على تسجيلات الطلبة، والإيواء والمنحة والنقل الجامعي وحتى التحويل من تخصص إلى تخصص أنهُ يحتوي على المعلومات المتعلقة بالجانب الإجتماعي للطالب والمتمثل في إسم الأب، إسم الأم، تاريخ ومكان الميلاد، العنوان الشخصي، الولاية، أيضًا يتضمن هذا الجانب المتعلق بتسيير شؤون الطلبة كل ما يخص الطالب سواء تجميد السنة الدراسية، إستخراج بطاقة الطالب والشهادة المدرسية، غيابات الطالب، المجلس التأديبي، وأيضًا فيما يتعلق بتسجيلات الماستر والدكتوراه، ويتضمن نظام البروغرس جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بطلبة المدرسة والتي تحتوي على 579 طالب 194 طالب في الطور الأول القسم التحضيري و276 طالب في الطور الثاني ماستر و109 طالب في الطور الثالث الدكتوراه، ومن هنا يُمكن القول أن نظام البروغرس هو نظام يتولى تسيير جميع شؤون ووظائف المدرسة وتقديم مختلف الخدمات للطلبة.

أما الجزء المخصص للأساتذة فإن نظام البروغرس يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأساتذة في المدرسة ومن أهمها الدرجة العلمية ومشاريع البحث المتعلقة بالأساتذة والعطل الأكاديمية والجانب المالي والضمان الإجتماعي، وكذالك الحجم الساعي للأساتذة أي عدد ساعات التدريس في الأسبوع، وفي المدرسة يوجد 59 أستاذ جميع بياناتهم ومعلوماتهم مُدرجة في نظام البروغرس، كما أنه أيضًا بواسطة هذا النظام يمكن للأستاذ الولوج إلى نافذة خاصة به ومن خلالها يقوم بإدخال نقاط الطلبة، وأيضًا فيما يخص تصحيح النقاط الخاصة بالطلبة فإنها تتم من خلال نظام البروغرس، ومن هنا يُمكن القول أن نظام البروغرس هو نظام يُمكن

الأستاذ من القيام بالعديد من الوظائف وهذا عبر حساب خاص بكل أستاذ يقوم من خلاله أداء وظائفهِ.

أما فيما يخص الطاقم الإداري، يتضمن هذا الجزء كل البيانات والمعلومات المتعلقة بكل موظف وشخص عامل في إدارة المدرسة، وأيضًا يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالهياكل والتجهيزات المادية الموجودة في المدرسة سواء عدد القاعات، المكاتب، مخابر البحث وتجهيزات مكتبية، فالمدرسة تحتوي على 03 مخابر بحث ومدرجين و08 قاعات التدريس قاعة أساتذة واحدة، قاعة العلاج، مكتبة، قاعتين للمطالعة، مخبر اللغات وقاعة واحدة للإعلام الآلي، ومن خلال هذا يُمكن القول أن نظام البروغرس يُحيط بجميع تجهيزات وهياكل المدرسة حيث أن جميع ما تم ذكره مخزن في هذا النظام وهذا من أجل تنظيم جميع المعلومات المتعلقة بالمدرسة.[1]

7.عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثالث: أهمية نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:

1. مدى مساهمة نظام البروغرس في التقليل من وظائف المدرسة.

من خلال الإجابة المتحصل عليها من خلال هذا السؤال فإن نظام البروغرس ساهم نوعًا ما من التقليل من وظائف المدرسة ويظهر هذا سبيل المثال في التسجيلات الجامعية فأثناء فترة تسجيل الطلبة في المدرسة مع بداية الدخول الجامعي فمن خلال نظام البروغرس فإنه موظف واحد يقوم بتسجيل دفعة كاملة بدلاً من توزيع وتقاسم الأدوار بين الموظفين، ومن خلال هذا يتبين أن نظام البروغرس ساهم في تقليل وظائف المدرسة وهذا ما يُوفر السرعة في أداء الخدمة.

2. العراقيل التي صادفها الأستاذ في المدرسة من خلال إستعمال هذا النظام.

يكمن نقص تحكم بعض الأساتذة في المدرسة بهذا النظام فيما يتعلق بإدخال نقاط الطلبة في هذا النظام، فأحيانًا يجدون صعوبة في ذالك وهذا ما دفع بالمدرسة إلى تنظيم دورات تكوينية للأساتذة الغير متحكمين بهذا النظام قصد تعليمهم كيفية التحكم به وهذا للسير الحسن لهذا النظام المعلوماتي وتسهيل أداء الوظائف.

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص ص .1،2.

3. الإتصال بين وزارة التعليم العالي والبحث علمي والمدرسة.

من خلال سؤالنا المتمثل هل هنالك إتصال بين الوزارة الوصية والمدرسة من خلال هذا النظام فكانت الإجابة أنه هنالك إتصال وهذا من خلال المراسلات وهذا عن طريق المراسلات الإدارية التي ترسل إلى المدرسة والمتمثلة في التعليمات والتقارير والمناشير، ومن خلال هذه الإجابة يُمكن القول أن نظام البروغرس هو بمثابة الوسيط أو الرابط بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الجامعية والذي من خلاله تستقبل المدرسة جميع المعلومات.[1]

8.عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الرابع: مدى نجاح نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:

1. المشاكل التي يُعاني منها نظام البروغرس في المدرسة.

من بين المشاكل والسلبيات التي يعاني منها نظام البروغرس في المدرسة منه ماهو متعلق بالمراسلات الإدارية التي تأتي من طرف الوزارة الوصية فأحيانا هذه المراسلات لاتصل إلى المدرسة وحتى إن وصلت وذالك في وقت متأخر، إضافةً إلى مشكل ضعف تدفق الأنترنت وهذا مايؤثر على سيره لأن نظام البروغرس يتطلب تدفق عالي من الأنترنت، كذالك أخطاء فيما يتعلق بحساب معدلات الطلبة وهذا ما يُؤدي إلى حساب معدلات الطلبة بواسطة برنامج إكسل وضياع وإتلاف البيانات والمعلومات المتعلقة بالطالب والسبب دائمًا يبقى مجهول، ومنه ماهو متعلق بالطلبة فأحيانًا هذا النظام يتعطل عن العمل بسب ولوج كبير من طرف الطلبة عليه خاصةً في فترة التسجيلات، ومن هنا يتبين أن نظام البروغرس بالرغم من الخدمات المتطورة التي يُقدمها إلا أنه تُصادفه الكثير من العراقيل والمشاكل التي تؤثر على السير الحسن لهذا النظام.

2. إستفادة الأسرة الجامعية من البروغرس.

حسب تصريح مهندسة الإعلام الآلي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، فإن نظام البروغرس يوفر عدة تسهيلات للطلبة الجامعيين، حيث أن هذه الأرضية تسمح للطالب بالقيام بعدة عمليات كالتسجيلات من منحة، إيواء، نقل، كما تسمح له بإختيار التخصص الذي

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص .02.

يُريده، وأيضًا التعرف على المؤسسة والشعبة التي قُبل من طرفها، هذه العمليات كلها تتم من خلال التواصل الإلكتروني الذي يعتمد على شبكة الأنترنت، أيضًا فيما يتعلق بالتحويلات الجامعية فإنها تتم من خلال هذا النظام وإنتظار الرد من الوزارة دون الحاجة إلى التنقل وهذا ما يوفر الإقتصاد في الجهد والوقت.

3.مزايا نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وفي قطاع التعليم العالي بصفة عامة.

للإجابة على هذا السؤال تؤكد مهندسة الإعلام الآلي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية أن لنظام بروغرس العديد من المزايا والإيجابيات وهي السرعة في أداء الخدمة والتقليل من وظائف المدرسة، وأيضًا معالجة الإختلالات التي كانت سائدة في منظومة التعليم العالي من قبل، مثلاً مع وجود هذا النظام لا يمكن للطالب التسجيل في شعبتين في الجامعة، فيما يخص أيضًا تسجيل الطلبة الأجانب سابقًا كان التسجيل في الجامعات الجزائرية يتم بطريقة عادية لكن هذا صادف مشكل عدم تلائم بكالوريا الطلبة الأجانب مع بكالوريا الجزائر، ومع إستحداث نظام البروغرس أصبحت تسجيلات الطلبة الأجانب تتم من خلال هذا النظام وفقًا لمعايير بكالوريا الجزائر، ومن هنا يُمكن القول أن نظام البروغرس جاء لمعالجة الإختلالات التي كانت سائدة في قطاع التعليم العالي والرفع من مستوى أداء الجامعات.

4. نجاح نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

حسب تصريح مهندسة الإعلام الآلي المكلفة بالأرضية الرقمية على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية فإن نظام البروغرس لم ينجح بالفعل سواء في المدرسة أو في قطاع التعليم العالي بصفة عامة وهذا نتيجة للعراقيل والمشاكل التي يُصادفها هذا النظام والتي لا يزال يُعاني منها إلى يومنا هذا وأحيانًا السبب يبقى مجهول، فأحيانًا هذا النظام يتعطل عن العمل ما يُؤدي إلى توقف الوظائف الإدارية وعدم تمكن الموظف من مزاولة عمله، ومن هنا يتبين أن نظام البروغرس هو نظام يتطلب مجموعة من الشروط لنجاح عملية سيره ومن أهم هذه الشروط توفر بُنية تحتية قوية للشبكة ما يُوفر تدفق قوي لشبكة الأنترنت.[1]

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص .03.

المطلب الثالث: النتائج العامة للدراسة الميدانية.

من خلال عرضنا وتحليلنا لنتائج المقابلة خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة والتي تتمثل فيما يلي:

- نظام البروغرس هو نظام رقمي متطور إستحدثته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قصد تغيير نمط سير الوظائف الإدارية في الجامعة.
- نظام البروغرس هو نظام الهدف منهُ السير الحسن لوظائف التعليم العالي وهذا من خلال تنظيم جميع شؤون المدرسة سواء ما تعلق بالطالب أو الأستاذ أو الطاقم الإداري.
- يتطلب تسيير نظام البروغرس أشخاص أكفاء ومختصين في مجال الإعلام الآلي ودون هذا لا يُمكن تسيير هذا النظام أو التحكم فيه.
- تبين من خلال الدراسة أن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بعد إستحداث البروغرس تخلت عن النظام السابق المتمثل في الإكسل نظرًا لما يمتاز به هذا النظام الجديد من سرعة ودقة في أداء الخدمات.
- إن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية لا تزال تعتمد دائما على النظام الورقي في تلبية خدماتها حيث أنها لا يُمكن الإستغناء عنها، حيث أنه تم التخلي عن حوالي60% من المعاملات الورقية.
- نظام البروغرس يُوفر عدة خدمات ووظائف سواء للطالب أو الأستاذ أو الطاقم الإداري، فمن جانب الطلبة فهو يُعتبر حلقة وصل بينهُ وبين الطالب، كما فقد ساهم نظام البروغرس بتسهيل الخدمات المقدمة للطلبة وتنظيم شؤونهم، أما فيما يتعلق بالأساتذة فهو أيضًا يعمل على تسهيل وظائف الأستاذ وهذا عن طريق توفير حساب خاص بكل أستاذ يتم من خلال هذا الحساب أداء ووظائفه، كما يتم من خلال هذا النظام الربط بين الأستاذ والإدارة، أما من ناحية الطاقم الإداري فنظام البروغرس يتضمن كل الوسائل والتجهيزات التي تملكها المدرسة وأيضًا جميع المعلومات المتعلقة بالموظفين والطاقم الإداري في المدرسة.
- نظام البروغرس ساهم في التقليل من وظائف المدرسة وتخفيف الأعباء عليها ويظهر هذا من ناحية تسجيلات الطلبة الجدد، حيث أن موظف واحد يُمكن له أن يقوم بتسجيل دفعة كاملة وهذا بدلاً من وجود عدة موظفين يتقاسمون الوظائف.

- هنالك إهتمام من طرف إدارة المدرسة في إستخدام هذا النظام، وهذا فيما يتعلق بتسجيل الطلبة، التحويل، التقييم.
- لقد صادف الأساتذة العديد من العراقيل والمشاكل في إستعمال هذا النظام حيث أن أغلبية الأساتذة لم يتمكنوا من التحكم بهذا النظام، خاصة من ناحية إدراج علامات الطلبة وهذا مادفع بالمدرسة إلى تنظيم دورات تكوينية للأساتذة قصد تعليم الأستاذة كيفيات التحكم بهذا النظام.
- نظام البروغرس هو وسيلة للإتصال بين المدرسة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويتم من خلال المراسلات الإدارية والتعليمات.
- نظام البروغرس هو نظام صادف العديد من المشاكل على مستوى المدرسة ويتمثل المشكل الرئيسي في ضعف تدفق شبكة الأنترنت وهذا ما يؤدي إلى تعطيل هذا النظام وتوقف الوظائف الإدارية في المدرسة.
- يتوفر النظام الحديث المطور المسمى بالبروغرس على العديد من المزايا والفوائد والتي تتمثل في السرعة في أداء الخدمة والتقليل من الوظائف الإدارية في المدرسة، كما أن هذا النظام جاء لسد الإختلالات التي كانت سائدة سابقًا في قطاع التعليم العالي.
- إن نظام البروغرس لم ينجح بالفعل في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وهذا حسب تصريح مهندسة الإعلام الآلي في المدرسة، حيث لأن هذا النظام لا يزال يُعاني من بعض المشاكل التي تُعرقل عملية سيره وهذا راجع إلى مشكل ضعف تدفق الأنترنت، إضافة إلى إتلاف البيانات وضياعها وكذالك أخطاء في حساب علامات الطلبة.

المطلب الرابع: تحليل النتائج على ضوء الفرضيات.

إنطلاقًا من النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية حول موضوع سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي: بروغرس المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية نموذجا، سنحاول من خلال هذا المطلب تأكيد صحة الفرضيات أو غلطها وهذا من خلال النتائج المتحصل عليها.

- **الفرضية الرئيسية:**

يُساهم نظام البروغرس في تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال توفير السهولة للطلبة للولوج للمرفق العمومي وتسهيل إتاحة الخدمات عبر شبكة الأنترنت دون التقيد بالزمان والمكان وهذا الذي يُحقق مبدأ الشفافية.

من خلال السؤال الثالث من المحور الثاني المتعلق بكيفية مساهمة نظام البروغرس في إصلاح قطاع التعليم العالي فإن الإجابة عليه تدل أن نظام البروغرس هو نظام يربط بين الطالب والأستاذ والإدارة، ويظهر هذا من خلال مختلف الخدمات والوظائف التي يُقدمها للطالب عبر شبكة الأنترنت وتتمثل هذه الخدمات في التسجيلات الجامعية والإيواء والنقل والمنحة وكذالك التحويل من تخصص إلى تخصص أخر دون الحاجة إلى التنقل، حيث الطالب يقوم بالتسجيل في المنصة مع إنتظار الرد من طرف الوزارة الوصية وهذا دون الحاجة إلى التنقل من جامعة إلى جامعة أخرى قصد تغيير التخصص، وكذالك نظام البروغرس هو نظام يُتيح جميع الخدمات المتعلقة بالطالب وهذا بواسطة شبكة الأنترنت وكل طالب متحصل على شهادة البكالوريا يُمكن له من خلال هذا النظام التسجيل في الجامعة والشعبة التي يختارها، أي هنالك شفافية من حيث إتاحة الخدمات لجميع الطلبة الذين تتوفر لديهم الشروط المطلوبة، وأيضًا فيما يتعلق بتسجيلات الطلبة الماستر ومسابقات الدكتوراه تتم من خلال هذا النظام، حيث أن كل العمليات تُقام بواسطة هذا النظام المعلوماتي، أما من ناحية الأساتذة فبواسطة هذا النظام يتمكن الأستاذ من تسيير شؤونه وتنظيم علاقاتهِ مع الطالب ويظهر هذا مثلاً في عملية إدراج نقاط الطلبة حيث أن ضمان سير هذه العملية تتحقق بواسطة نظام البروغرس، وإن نظرنا الجانب الإداري فنظام البروغرس يضمن حفظ وتخزين جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموظفين العاملين في الإدارة وهذا للحد من ضياع تلك المعلومات.

وإنطلاقًا مما سبق يَتبين لنا أن الفرضية الرئيسية للدراسة قد تحققت.

- الفرضية الفرعية الأولى:

أحدثت الرقمنة عدة تغيرات على مستوى قطاع العليم العالي في الجزائر والتي تتمثل في نقص التعامل بالأوراق والأرشيف والإعتماد على النمط الجديدة القائم على المعاملات الإلكترونية.

فيما يتعلق بالسؤال الثاني من المحور الثاني فإن الإجابة تدل على أن هنالك نقص التعامل بالأوراق والأرشيف على مستوى المدرسة لكنها لم تستغني نهائيًا عن الأوراق، فالصيغة الإلكترونية حاضرة والصيغة الورقية أيضًا حاضرة، وحسب الإجابة المتحصل عليها حول السؤال فإن المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية إستغنت عن المعاملات الورقية بنسبة 60% حيث أنه لا يزال هنالك تعامل بالطريقة التقليدية الورقية خاصةً فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من طرف الإدارة للطلبة.

من خلال ما تقدم يُمكن القول بأن الفرضية قد تحققت.

- الفرضية الفرعية الثانية:

نظام البروغرس يوفر العديد من الإيجابيات لقطاع التعليم العالي منها الإقتصاد في الوقت والجهد.

فيما يخص الإجابة عن السؤال الثاني من المحور الرابع فإن نظام البروغرس يعمل على تسهيل الوظائف الجامعية والخدمات المقدمة خاصةً للطالب، فالطالب الجامعي يحصل على خدماته بسرعة حيث أن هذه الأرضية تسمح له بالقيام بجميع التسجيلات المتعلقة به، من منحة، إيواء، نقل، كما تسمح له بإختيار التخصص الذي يُريده والتعرف على المؤسسة والشعبة التي وجهَ إليها وهذا من خلال التواصل الإلكتروني الذي يعتمد على شبكة الأنترنت، وأيضًا فيما يخص التحويلات الجامعية فهي تسير وفق هذا النظام فالطالب الجامعي مثلا الذي يريد الإنتقال إلى تخصص أخر يقم بالتسجيل في هذا النظام وإنتظار الرد دون الحاجة إلى التنقل وهذا ما يوفر الإقتصاد في الجهد والوقت.

وإنطلاقًا مما سبق يتبين لنا بأن الفرضية قد تحققت.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

هنالك عدة مشاكل ومعوقات ساهمت في عدم نجاح نظام البروغرس في قطاع التعليم العالي في الجزائر بنسبة كبيرة كضغف شبكة الأنترنت الناتج عن ضعف البُنية التحتية للأنترنت والإتصالات.

فيما يتعلق بالسؤال الرابع من المحور الرابع من المقابلة يتبين أن نظام البروغرس لم يرقى إلى المستوى المطلوب في قطاع التعليم والبحث العلمي ولم يُحقق نجاحًا كافيًا وهذا راجع إلى مجموعة من المشاكل والعراقيل التي يُصادفها هذا النظام كضعف تدفق شبكة الأنترنت حيث أن نظام البروغرس يتطلب تدفق قوي لشبكة الأنترنت وهذا ما يُؤدي إلى تعطل هذا النظام وتعطل الوظائف الإدارية، ويُعتبر هذا المشكل من المشاكل الرئيسية التي عرقلت سير هذا النظام، وحسب تصريح المكلفة بالأرضية الرقمية البروغرس على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية فإن هذا النظام لم يُحقق نجاح في المدرسة نظرًا لوجود المشكل المذكور سابقًا وهو مشكل تدفق الأنترنت.

من خلال ما تقدم يُمكن القول أن الفرضية قد تحققت.

خلاصة وإستنتاجات.

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على واقع على واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وهذا خلال دراسة ميدانية تم إجراءها في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وهذا حول نظام البروغرس وهذا من خلال كيفية مساهمته في إصلاح قطاع التعليم بصفة عامة، وقد تم في الأول إستعراض لمحة حول المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وهذا من خلال تقديم تعريف لها وذكر مختلف المراسيم التنفيذية لإنشاء هذه المدرسة حيث نجد عدة مراسيم نذكر منها مرسوم تنفيذي رقم05-500 مؤرخ في 27 ذي القعدة عام1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005، يُحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، وأيضًا المرسوم التنفيذي رقم09-251 الذي يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، والمرسوم التنفيذي رقم16-176 الذي يُحدد القانون الأساسي والنموذجي للمدرسة العليا، كما تطرقنا إلى التنظيم الإداري للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ومصالحها التقنية وتنظيمها حيث تم إستعراض الهيكل التنظيمي للمدرسة ومختلف مديرياتها ومصالحها.

لغرض الوصول إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية والإشكالية المطروحة إعتمدما في هذه الدراسة الميدانية على المنهج العلمي الملائم، حيث تم توظيف منهج دراسة حالة وهذا من خلال تطرقنا إلى نموذج البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، كما تم تصميم مقابلة وتقسيمها على شكل محاور وكل محور يتضمن العديد من الأسئلة وأيضًا تم تحليل محاور المقابلة وتفسيرها والتعليق عليها ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة النتائج العامة للدراسة الميدانية، منها أن نظام البروغرس هو نظام رقمي متطور يوفر السرعة في أداء الخدمة، كما أنه تم إستحداثهُ لهدف السير الحسن لوظائف التعليم العالي، وأيضًا يوجد إهتمام كبير من طرف إدارة المدرسة في إستخدام هذا النظام وهذا فيما يتعلق بتسجيل الطلبة التحويلات والتقييم، ومن خلال النتائج المتوصل إليها قمنا بالإعتماد عليها في مناقشة الفرضيات وهذا لتأكيد صحتها أو غلطها.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ماتطرقنا إليه في هذا البحث نلمس إهتمام الدولة بقطاع التعليم العالي وهذا من الإستقلال إلى يومنا هذا من خلال مختلف البرامج والمشاريع التي سارعت الحكومة إلى إقامتها، بإعتبار التعليم العالي يمثل القاعدة الأساسية في بناء الأمة وإحداث التنمية في المجتمع، فالجامعة الجزائرية عرفت عدة إصلاحات خصوصًا في سنة 1970 أين تم إستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أين بدأت الدولة بتسخير جميع الإمكانيات والموارد البشرية والمادية لتحقيق مجموعة من الأهداف كالديمقراطية في التعليم في العالي أين تجسد هذا الهدف والمبدأ من خلال إعطاء الفرصة لجميع الأفراد الذين تتوفر لديهم شروط الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي بغض النظر عن الفئة الإجتماعية التي ينتمي إليها إضافةً إلى تعريب التعليم العالي وهذا من أجل إسترجاع اللُّغة العربية مكانتها بعد التهميش الذي عرفته خلال الفترة الإستعمارية، لكن بالرغم من المجهودات التي التي قامت بها الدولة الجزائرية قصد إصلاح التعليم العالي وتطويره إلا أنهُ لا يزال يُعاني من العديد من المشاكل والإختلالات التي تُساهم عرقلته والحَد من عملية تطوره، ويعد نقص التمويل الحكومي من المشاكل الرئيسية في قطاع التعليم العالي، حيث أن المشكل راجع إلى الضغط الكبير الذي تعرفُه الميزانية العامة للدولة.

نتيجة التطورات والتحولات التي يعرفها العالم اليوم في مختلف المجالات والتطورات التكنولوجية التي مست جميع الميادين ونتيجة للعولمة التي فرضت على العديد من الدول التماشي والتكيف مع هذه التطورات والتغيرات خاصة التطور في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال، سارعت الدولة الجزائرية إلى تبني برنامج حكومي والذي يُسمى بمشروع الجزائر الإلكترونية(2008-2013)، حيث سعت من خلاله إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في جميع المرافق العمومية حتى في القطاع الخاص وهذا لتوفير السهولة للمواطنين من الولوج إلى المرفق العمومي وتقريب الإدارة من المواطن وتجسيد إدارة إلكترونية حقيقية، ويعتبر قطاع التعليم العالي من بين القطاعات المستهدفة من خلال هذه الإستراتيجية والتي تهدف إلى رقمنة جميع الخدمات العمومية والوظائف المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وهذا لتوفير الدقة والسرعة في أداء الخدمة بعيدًا عن جميع العوائق البيروقراطية، وسارعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تسخير جميع إمكانياتها وهذا

من خلال التعاون مع قطاعات أخرى كوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال وكذالك المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتخصصة في التكوين العالي في مجال الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وهذا لضمان نجاح هذا المشروع خصوصًا وأن رقمنة وظائف التعليم العالي تُساهم بشكل كبير في تطوير خدمات التعليم العالي وتخفيف الأعباء على جميع الأسرة الجامعية وخاصة من جانب الطلبة، أما فيما يخص إنجازات قطاع التعليم العالي فقد إستطاعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستحداث العديد من البرامج هذا بهدف عصرنة وتطوير خدمات التعليم العالي وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبحث العلمي، ومن بين هذه البرامج نجد المنصة الجزائرية للمجلات العلميةASJP، نظام تسيير المكتبات الجامعية، وأيضًا في مجال رقمنة شؤون ووظائف الجامعة تم إستحداث البرنامج المطور المسمى بالبروغرسProgres.

يعتبر نظام البروغرس نظام حديث ومتطور إستحدثهُ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا بهدف تطوير وعصرنة وظائف التعليم العالي وتجسيد الشفافية فيه من خلال إتاحة المعلومات والخدمات من خلال شبكة الأنترنت و، كما أنهُ يعمل على تسيير وتنظيم جميع شؤون الجامعة سواء ما يتعلق بشؤون الطالب الجامعي أو شؤون الأستاذ أو الطاقم الإداري العامل في الجامعة، ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي من خلالها تم الإجابة عن أسئلة الدراسة الموضوعة في المقدمة وهي أن الرقمنة أحدثت عدة تغيرات على مستوى قطاع التعليم العالي وهذا من خلال التقليل من وظائف التعليم العالي ونقص التعامل بالأوراق والأرشيف وتوفير الخدمات الإلكترونية ويظهر هذا خصوصًا مع إستحداث نظام البروغرس أين تم تخفيف العديد من الأعباء على الأسرة الجامعية، أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فإن نظام البروغرس يوفر العديد من الإيجابيات لقطاع التعليم العالي منها الإقتصاد في الجهد والوقت وهذا من خلال تسهيل الوظائف الجامعية والخدمات المقدمة للطالب، فالطالب الجامعي يحصل على خدماته بسرعة حيث أن هذه الأرضية تسمح له بالقيام بجميع التسجيلات المتعلقة به، من منحة، إيواء، نقل، كما تسمح له بإختيار التخصص الذي يُريده والتعرف على المؤسسة والشعبة التي وجهَ إليها وهذا من خلال التواصل الإلكتروني الذي يعتمد على شبكة الأنترنت، وأيضًا

فيما يخص التحويلات الجامعية فهي تسير وفق هذا النظام فالطالب الجامعي مثلا الذي يريد الإنتقال إلى تخصص أخر يقم بالتسجيل في هذا النظام وإنتظار الرد دون الحاجة إلى التنقل وهذا ما يوفر الإقتصاد في الجهد والوقت، أما فيما يخص بالسؤال الثالث فإن نظام البروغرس لم ينجح في قطاع التعليم وهذا راجع إلى العديد من المشاكل والمعوقات، ومن بين المشاكل الرئيسية ضعف تدفق شبكة الأنترنت حيث أنه يتطلب تدفق عالى من الأنترنت، وهذا المشكل راجع إلى ضعف وهشاشة البُنية التحتية لشبكة الأنترنت.

وبهذا فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الرقمنة هي عملية تطوير وتحديث الخدمات وهذا من خلال إتاحتها بطريقة إلكترونية عبر الحاسوب، وهي تحويل المعطيات والمعلومات والبيانات من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني وتخزينها بواسطة الحاسوب.
- إن قطاع التعليم العالي في الجزائر عرف تطورًا وهذا من خلال رقمنة جميع وظائف التعليم العالي هذا ماساهم في تحقيق مبدأ الشفافية وتوفير السهولة للولوج إلى المرفق العمومي، كما أن للرقمنة أرست عدة فوائد في قطاع التعليم العالي منها السرعة في أداء الخدمة والإقتصاد في الجهد والوقت.
- وجود إهتمام كبير من طرف الطاقم الإداري والأساتذة في المدرسة في إستعمال هذه المنصة في مختلف العمليات، وهذا مثل تسجيل الطلبة، والتقييم والدرجات.
- وجود إهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية لقطاع التعليم العالي ويظهر هذا من المجهودات المبذولة في مجال رقمنة القطاع وجعل التعليم العالي يتماشى مع التغيرات والتحولات التي عرفها العالم في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- نظام البروغرس هو نظام حديث وعصري فرضتهُ التحولات والتغيرات التي طرأت على المستوى العالمي وكان لزامًا على الدولة الجزائرية تبني هذا النظام وتحويل القطاع بمختلف مؤسساته إلى العالم الرقمي وهذا من أجل الإستفادة من كل الإيجابيات والإمتيازات التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

- بالرغم من التطور والنقلة التي أحدثتها الرقمنة على مستوى قطاع التعليم العالي في الجزائر إلا أنها إعترضتها العديد من المشاكل والعراقيل، خاصةً مع ضعف البُنية التحتية للإتصالات التي هي شرط ضروري وأساسي لنجاح أي مشروع رقمي.

بناءًا على ماسبق نتوصل إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة، **أن نظام البروغرس يُساهم في تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم العالي من خلال تبسيط وتسهيل الولوج إلى إلى المرفق العمومي بالنسبة للطلبة والإستفادة من مختلف الخدمات وإتاحة لهم كل المعلومات بكل شفافية، كما أنه أحدث تحول وهذا من خلال الإعتماد على التواصل الإفتراضي عبر شبكة الأنترنت والذي يوفر السرعة في أداء الخدمة والإقتصاد في الجهد والوقت، كما أن هذا النظام يُمكن الاساتذة من أداء وظائفهم بإتقان خاصةً الوظائف التي تربط بينهُ وبين الطالب، وأيضًا نظام البروغرس ساهم في تخفيف الأعباء في مؤسسات التعليم العالي حيث أصبحت الوظائف تسير بواسطة شبكة الأنترنت.**

في ضوء النتائج المتوصل إليها سابقًا توصي الدراسة بمايلي:

- ضرورة إعطاء أهمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتخصيص ميزانيات كافية من طرف الدولة وزيادة دعمها لهذا القطاع، لأن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعتبر من أهم القطاعات الحكومية في الدولة وأساس تحقيق التنمية الإقتصادية والإحتماعية.
- العمل على تعزيز الشراكة مع الجامعات الأجنبية أو مع الدول الأجنبية الرائدة في مجال الرقمنة، خاصةً في مجال رقمنة التعليم العالي.
- قيام الجامعة في الإستثمار في مواردها البشرية عن طريق تدريبهم وهذا من أجل رفع مهاراتهم وأدائهم في جانب إستخدام التكنولوجيا والتحكم فيها.
- ضرورة عقد شراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من أجل التحسين من سرعة تدفق الأنترنت، بإعتبار أن النظام الموحد المسمى بالبروغرس يتطلب تدفق عالي من الأنترنت من أجل ضمان السير الحسن لهذا النظام المعلوماتي.

- العمل على تشجيع الرقمنة داخل الجامعات وهذا عن طريق توفير فضاءات لإستخدام الأنترنت وإتاحتها للأساتذة والباحثين وهذا بهدف سهولة الولوج إلى البيانات والمعلومات.
- ضرورة القيام بتظاهرات علمية من مؤتمرات وملتقيات وندوات للتعريف بالرقمنة وأهميتها في قطاع التعليم العالي والبحث عن سبل تطويرها وتطبيقها في كل الجامعات الجزائرية.
- ضرورة توفير الوسائل المادية التكنولوجية والتجهيزات كالحواسيب مثلاً بإعتباره العنصر الأساسي في التعامل في ظل الرقمنة وهذا خصوصًا في الجامعات.
- يتطلب نجاح أي مشروع رقمي على وجود مجموعة من المتطلبات والشروط ومن بين هذه الشروط التي يجب على الدولة الإهتمام بها هي تطوير البُنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والإتصال وتوفير المُعدات والأجهزة التكنولوجية من حواسيب وملحقاته، كذالك تحسين سير شبكة الأنترنت.
- العمل على نشر الثقافة الإلكترونية، حيث أن المجتمع يُعاني من نقص الثقافة التكنولوجية من خلال وضع مجموعة من البرامج والخطط التي من طرف الدولة تهدف إلى توعية المجتمع بأهمية التكنولوجيا وطرق إستعمالها من طرف المواطن قصد تقريب الإدارة إليه والإستفادة من خدماتها.

الملاحق

ملحق رقم01: بوابة الطالب، منصة طلب تغيير التخصص والتوجيه والتشاور بشأن نتائج التقييمات.

المصدر : https://www.mesrs.dz/index.php/progres-ar/

ملحق رقم02: تسيير الشهادات الأجنبية، منصة التسجيل للطلاب الأجانب والطلاب الجزائريين الحاصلين على البكالوريا الأجنبية.

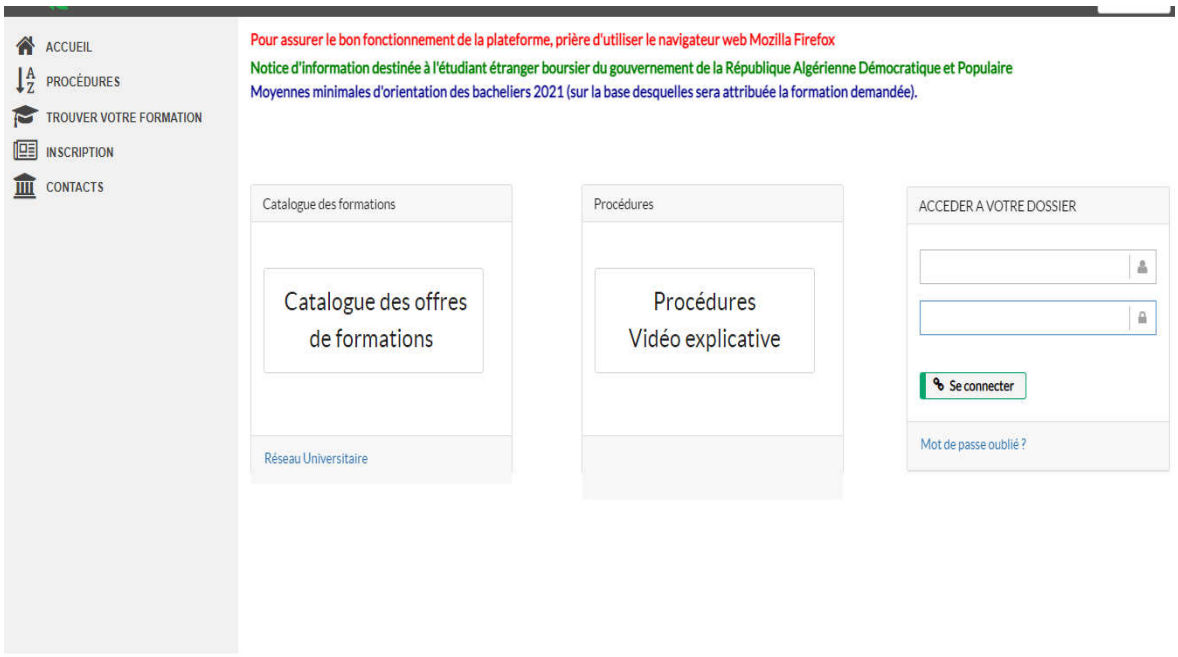

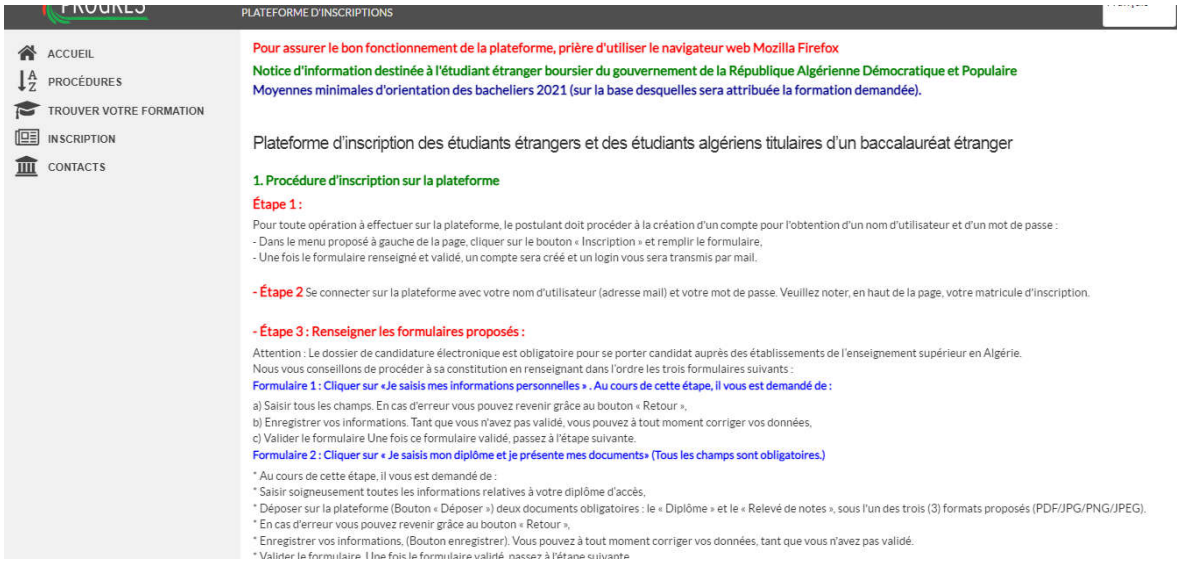

* Valider le formulaire. Une fois le formulaire validé, passez à l'étape suivante.

Formulaire 3 : Cliquer sur « Je saisis ma fiche de vœux ». Cette étape vous permet de postuler à quatre (4) formations de votre choix, par ordre de préférence.

* Cliquez sur le bouton « ajouter », une boite de dialogue s'ouvre à vous : choisir l'établissement, et l'offre de formation de votre choix parmi celles qui s'offre à vous,
* Enregistrez
* Refaire la même procédure, jusqu'à ce que vous ayez entré vos quatre choix.

Etape 4 : Valider vos formulaires :

Quand votre dossier de candidature électronique est terminé. Assurez-vous qu'il est complet et validez vos formulaires en accomplissant dans l'ordre les trois étapes qui suivent.

* Je valide mes « informations personnelles »
* Je valide « mon diplôme d'accès »
* Je valide « ma fiche de vœux »

2. Traitement du dossier

A. Étude du diplôme :

- Aprés authentification et contrôle des diplômes et relevé de notes déposés, le service des équivalences étudie et établit (ou non) deux documents : une attestation équivalence du diplôme fourni (par rapport au diplôme algérien) et un document établissant l'équivalence des notes fournies par rapport à une grille correspondance.

Ces deux document sont déposés sur la plateforme et mises à la disposition du candidat et des services pédagogiques du MESRS. Une notification leur est envoyée à cet effet.

B. Traitement de la fiche de vœux :

Les équivalences obtenues, le système informatique procède au traitement des choix selon les critères de la circulaire ministérielle relative à l'orientation des bacheliers 2017 et notifie au candidat le résultat obtenu. Une attestation provisoire lui est délivrée dans l'attente d'un avis définitif de l'autorité chargée de la coopération interuniversitaire.

C. Autorisation du service de la coopération

Les services de la coopération interuniversitaire étudient le dossier, en relation avec les accords et relations internationales avec le pays d'origine du candidat et émettent un avis.

المصدر: https://www.mesrs.dz/index.php/progres-ar/

ملحق رقم03: منصة خاصة لطلب توثيق الشهادات الجامعية.

المصدر: https://www.mesrs.dz/index.php/progres-ar/

ملحق رقم04: منصة التقدم لطلب التسجيل في الدكتوراه.

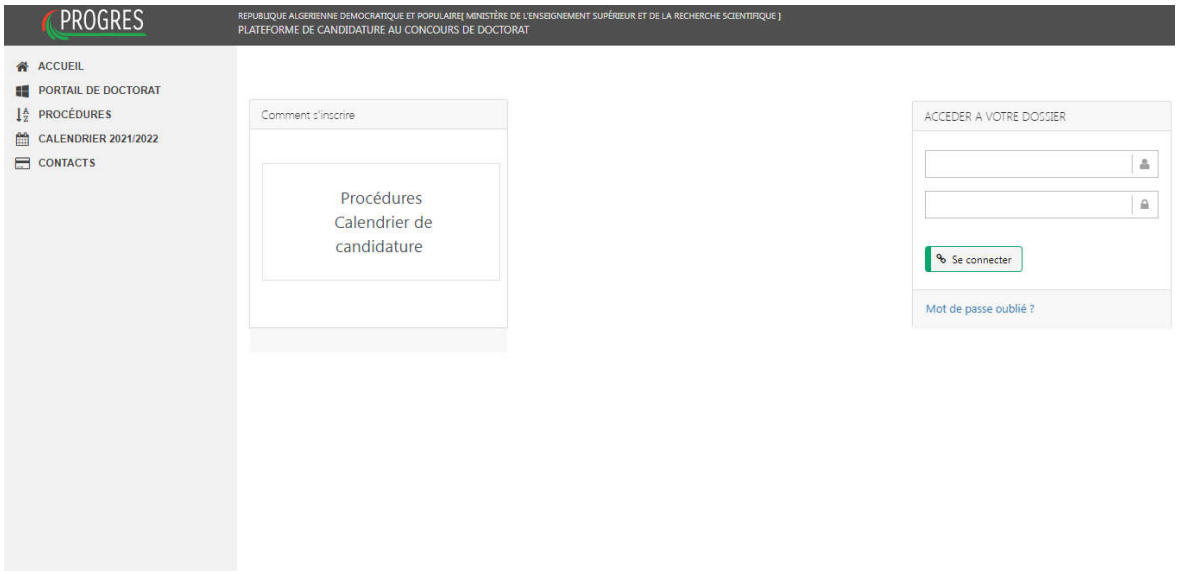

المصدر : https://www.mesrs.dz/index.php/progres-ar/

ملحق رقم05: منصة إدارة الموارد البشرية.

المصدر : https://www.mesrs.dz/index.php/progres-ar/

ملحق رقم06: منصة إرسال طلبات المواعيد والشكاوي.

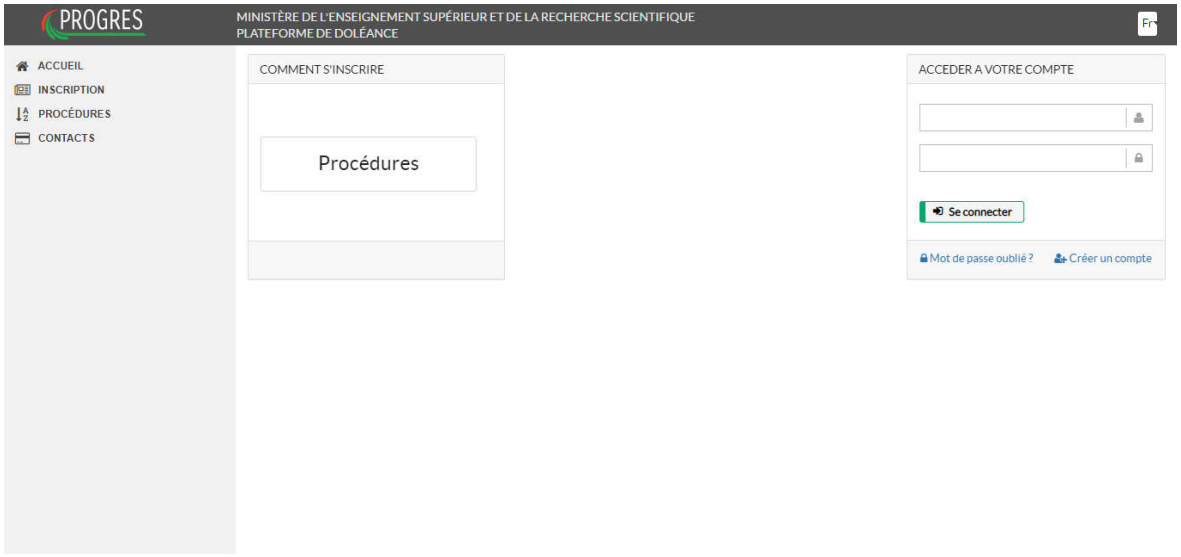

المصدر : https://www.mesrs.dz/index.php/progres-ar/

ملحق رقم07: وثيقة المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، الوضع الراهن والأفق المستقبلية.

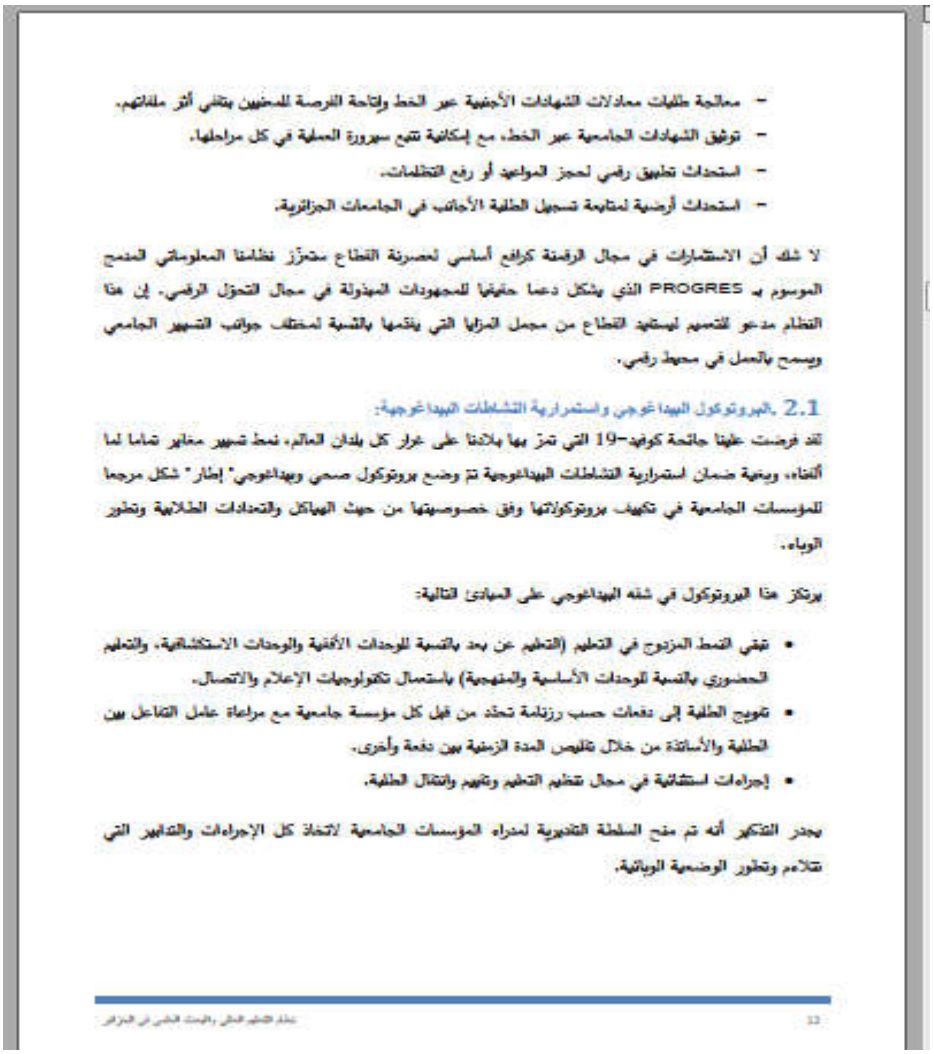

- معالجة طلبات معادلات الشهادات الأجنبية عبر الخط وإتاحة الفرصة للمعنيين بتلقي أثر ملفاتهم.
- توثيق الشهادات الجامعية عبر الخط، مع إمكانية تتبع سيرورة العملية في كل مراحلها.
- استحداث تطبيق رقمي لحجز المواعيد أو رفع التظلمات.
- استحداث أرضية لمتابعة تسجيل الطلبة الأجانب في الجامعات الجزائرية.

لا شك أن الاستثمارات في مجال الرقمنة كرافع أساسي لعصرنة القطاع ستعزّز نظامنا المعلوماتي المدمج الموسوم بـ PROGRES الذي يشكل دعما حقيقيا للمجهودات المبذولة في مجال التحوّل الرقمي. إن هذا النظام مدعو للتعميم ليستفيد القطاع من مجمل المزايا التي يقدمها بالنسبة لمختلف جوانب التسيير الجامعي ويسمح بالعمل في محيط رقمي.

2.1 .البروتوكول البيداغوجي واستمرارية النشاطات البيداغوجية:

لقد فرضت علينا جائحة كوفيد-19 التي تمرّ بها بلادنا على غرار كل بلدان العالم، نمط تسيير مغاير تماما لما ألفناه، وبغية ضمان استمرارية النشاطات البيداغوجية تمّ وضع بروتوكول صحي وبيداغوجي" إطار " شكل مرجعا للمؤسسات الجامعية في تكييف بروتوكولاتها وفق خصوصيتها من حيث الهياكل والتعدادات الطلابية وتطور الوباء.

يرتكز هذا البروتوكول في شقه البيداغوجي على المبادئ التالية:

- تبني النمط المزدوج في التعليم (التعليم عن بعد بالنسبة للوحدات الأفقية والوحدات الاستكشافية، والتعليم الحضوري بالنسبة للوحدات الأساسية والمنهجية) باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تفويج الطلبة إلى دفعات حسب رزنامة تحدّد من قبل كل مؤسسة جامعية مع مراعاة عامل التفاعل بين الطلبة والأساتذة من خلال تقليص المدة الزمنية بين دفعة وأخرى.
- إجراءات استثنائية في مجال تنظيم التعليم وتقييم وانتقال الطلبة.

يجدر التذكير أنه تم منح السلطة التقديرية لمدراء المؤسسات الجامعية لاتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تتلاءم وتطور الوضعية الوبائية.

ب. الوقاية الصحية

تقدم 100 وحدة طب وقائي متواجدة في المؤسسات الجامعية على غرار 394 وحدة كائنة على مستوى الخدمات الجامعية، الرعاية الصحية للطلبة، بإشراف طاقم طبي وشبه طبي.

يبلغ معدل الاستفادة من الرعاية الصحية في المؤسسات الجامعية والإقامات الجامعية حوالي 43.8 ٪ من الطلبة.

ج. المقاولاتية

تعمل 79 دار المقاولاتية المنشأة على مستوى المؤسسات الجامعية على:

- ترقية وتطوير الفكر والثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي.
- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة للطلبة حاملي المشاريع عند القيام بتنفيذها.
- تنظيم ورشات تكوينية في:
  - تكوين الطالب في مجال إنشاء المؤسسات من خلال عدة محاور ؛
  - مساعدة الطالب على إعداد مخطط أعمال والتحكم في مختلف تقنيات إعداده.
  - التعرف على عالم الشغل.
- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية حول نشاط المقاولاتية في الجامعة.
- تنظيم أيام دراسية، ندوات وورشات في مجال المقاولاتية.
- التعريف بطرق إنشاء المؤسسة وخطوات الدراسةوالجودة الاقتصادية للمشروع وكيفية تسيير المؤسسة.
- تنظيم مسابقات لأحسن الأفكار ولأحسن مخططات الأعمال.
- تنظيم زيارات ميدانية للطلبة في المؤسسات الاقتصادية ولقاءات مع مقاولين ناجحين.

مع العلم أن 705 58 طالبا استفاد من الأنشطة المختلفة المنظمة في إطار عمل دور المقاولاتية (التكوين، التربص، إلخ) عام 2019 وشرع 1614 طالبا في إنشاء مشاريعهم المصغّرة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث بلغت نسبة الجامعيين المستفيدين من آليةالوكالة حوالي 32٪.

- ✓ رقمنة الخدمات الجامعية: بالنسبة لرقمنة الإيواء: شرع في تطبيقها انطلاقا من بداية شهر سبتمبر 2017، ويتم تجديدها خلال كل دخول جامعي، حيث يتم التسجيل عبر الأرضية الإلكترونية (نظام PROGRES)، ويسعى القطاع إلى تحقيق معادلة صفر وثيقة.

– بالنسبة لرقمنة المنح والنقل: تم توسيع نظام PROGRES ليشمل المنح والنقل مع الدخول الجامعي 2018 – 2019، حيث بإمكان الطالب الاطلاع على كيفيات الاستفادة والتسجيل عبر الأرضية إلكترونية.

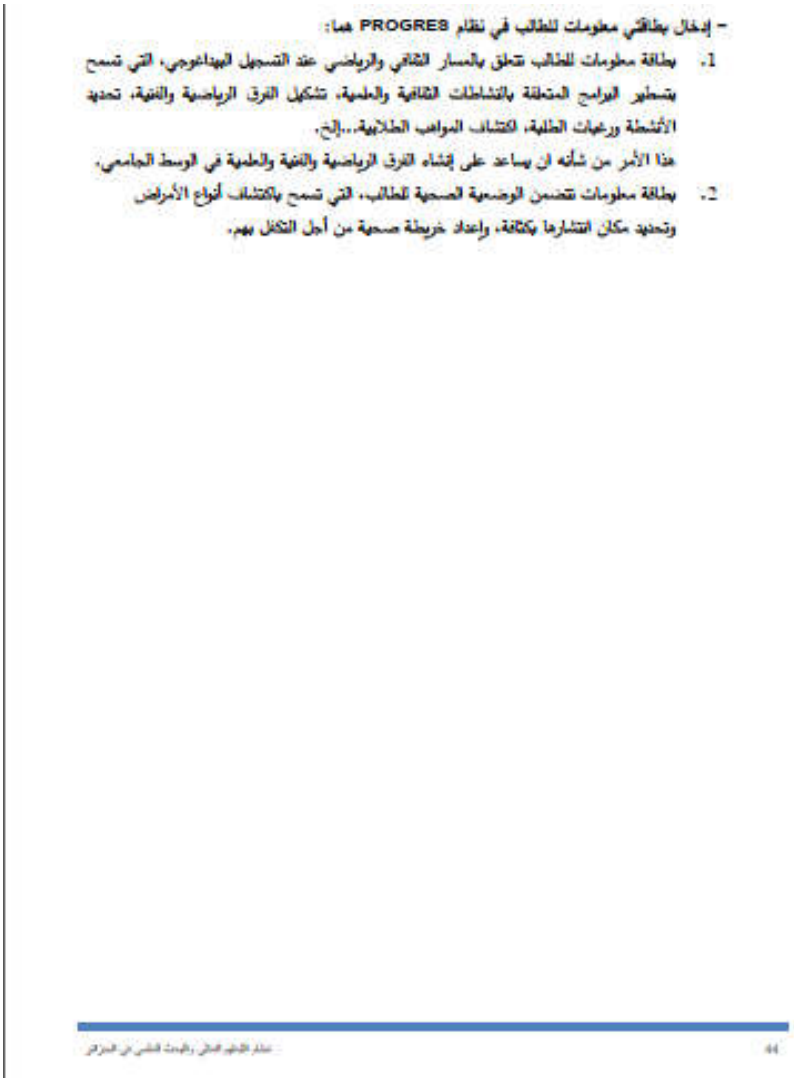

- إدخال بطاقتي معلومات للطالب في نظام PROGRES هما:

1. بطاقة معلومات للطالب تتعلق بالمسار الثقافي والرياضي عند التسجيل البيداغوجي، التي تسمح بتسطير البرامج المتعلقة بالنشاطات الثقافية والعلمية، تشكيل الفرق الرياضية والفنية، تحديد الأنشطة ورغبات الطلبة، اكتشاف المواهب الطلابية...إلخ.
هذا الأمر من شأنه ان يساعد على إنشاء الفرق الرياضية والفنية والعلمية في الوسط الجامعي.
2. بطاقة معلومات تتضمن الوضعية الصحية للطالب، التي تسمح باكتشاف أنواع الأمراض وتحديد مكان انتشارها بكثافة، وإعداد خريطة صحية من أجل التكفل بهم.

44

المصدر: https://alecso.org/cmae/algerie.pdf

ملحق رقم08: تقديم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique
L'Ecole Nationale Supérieure de Sciences Politiques
E.N.S.S.P

المصدر: مصلحة أنظمة الإعلام والإتصال بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملحق رقم09: الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيةEnsspa

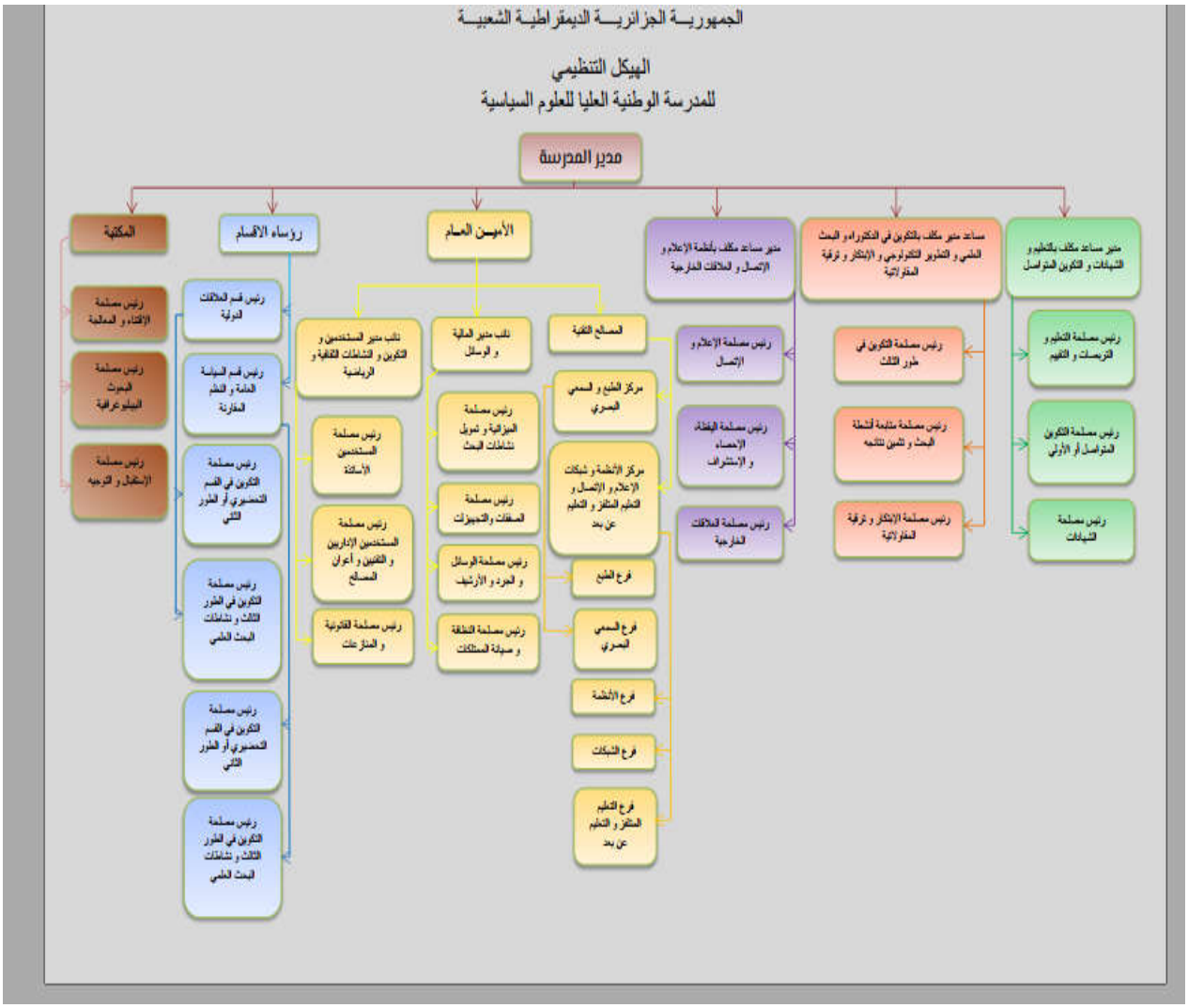

المصدر: من وثائق المدرسة متحصل عليها طرف رئيس قسم السياسات العامة والنظم المقارنة بالمدرسة.

ملحق رقم10: دليل المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسة العامة والنظم المقارنة

تخصص: سياسات عامة

دليل المقابلة

الموضوع: سياسة الرقمنة كآلية لتطوير وإصلاح قطاع التعليم العالي

منصة بروغرسProgres المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

نموذجا (2017-2022)

إعداد: إشراف:

ياسين لواني أ.د. لقمان مغراوي

السنة الجامعية2022/2021

معلومات عامة:.....

المستوى العلمي:.....

الوظيفة:.....

فترة الخبرة:.....

الرتبة:.....

- **المحور الأول: إنطلاق العمل بالبروغرسProgres في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

1.ماهو نظام البروغرس؟ ماتعريفه؟

.....

2.متى بدأ العمل بنظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية؟

.....

3.ماهي دواعي وأسباب تبني نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية؟

.....

.....

.....

4.ماهي المصلحة المختصة بتسيير نظام البروغرس في المدرسة؟

.....

5.هل يحتاج نظام البروغرس موظف مختص في تسيره؟

.....

- **المحور الثاني: كيفية مساهمة نظام البروغرس في إصلاح قطاع التعليم العالي**

6.كيف كانت تتعامل المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية قبل تبني نظام البروغرس فيها؟

.....

7.هل هنالك نقص في التعامل بالأوراق بعد إدخال نظام البروغرس في المدرسة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم، فيما يكمن ذالك؟

.....

.....

8. ماهي مختلف الخدمات التي يُقدمها نظام البروغرس للطلبة والأساتذة والطاقم الإداري؟

.....

.....

.....

- المحور الثالث: أهمية نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

9. هل ساهم نظام البروغرس في التقليل من وظائف المدرسة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فيما يكمن ذالك؟

.....

.....

.....

10. ماهي العراقيل التي صادفها الأساتذة في إستعمال هذا النظام؟

.....

11. هل هنالك إتصال بين الوزارة الوصية والمدرسة عبر هذا النظام؟

.....

.....

- المحور الرابع: مدى نجاح نظام البروغرس في المدرسة

12. ماهي المشاكل التي يُعاني منها نظام البروغرس في المدرسة؟

.....

.....

13. كيف إستفادت الأسرة الجامعية من نظام البروغرس؟

.....

.....

14. ماهي مزايا نظام البروغرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وفي قطاع التعليم العالي بصفة عامة؟

.....

.....

15. هل يمكن القول أن نظام البروغرس نجح بالفعل في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مع إعطاء الأسباب؟

.....

.....

.....

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر :

أ- الوثائق الرسمية:

- **الأوامر :**

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " أمر رقم73-60 يتضمن إحداث مكتب النشرات الجامعية"، الجريدة الرسمية، العدد97، 4 ديسمبر 1973.

- **القوانين:**

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" قانون رقم99-05 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي"، الجريدة الرسمية، العدد24، 7 أفريل1999.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة االتعليم العالي والبحث العلمي، قانون رقم20-01 يُحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيله وتنظيمه"، الجريدة الرسمية، العدد20، 5أبريل2020.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " قانون رقم 15-21 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتكنولوجي"،الجريدة الرسمية، العدد30،71 ديسمبر 2015.

- **المراسيم:**

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مرسوم رقم83-544 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة"، الجريدة الرسمية، العدد40، 27 سبتمبر 1983.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم 03-279 يُحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها"، الجريدة الرسمية، العدد51، 24 غشت2003.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم 16-176 يُحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا"، الجريدة الرسمية، العدد36، 19 يونيو 2016.

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم90-149 يتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل، وتنظيمها وعملها"، الجريدة الرسمية، العدد22، 30 مايو 1990.

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم03-312 يُعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم95-84 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله"، الجريدة الرسمية، العدد57، 21 سبتمبر 2003.

10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم تنفيذي رقم05-370 يتضمن القانون الأساسي لديوان المطبوعات الجامعية"، الجريدة الرسمية، العدد66، 28 سبتمبر 2005.

11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مرسوم تنفيذي رقم13- 77 يُحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد08، 06 فبراير 2013.

12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " مرسوم رقم05-500 يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها"، الجريدة الرسمية، العدد 84، 29 ديسمبر 2005.

13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم تنفيذي رقم 21-134 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي" ، الجريدة الرسمية، العدد27، 11 أفريل 2021.

14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مرسوم رقم09-251 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية"، الجريدة الرسمية، العدد46، 12غشت2009.

15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9 جمادى الثانية عام1493 الموافق 25 فبراير سنة2018 يحدد التنظيم الإداري للمدرسة العليا وطبيعة مصالحها التقنية وتنظيمها"، الجريدة الرسمية، العدد17، 18 مارس2018.

ب- المقابلات:

16) مقابلة مع (ب، إ)، مهندسة في الإعلام الآلي مكلفة بالأرضية الرقمية البروغرس Progres، ***نظام البروغرس Progres في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية***، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2022/05/18.

ثانيًا: المراجع:

أ-باللغة العربية:

- **الكتب:**

17) أوين، جون ماكنزي. المقالة العلمية في عصر العولمة. ترجمة قاسم حشمت. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

18) شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات. الجزائر: (ب.د.ن)، 1997.

19) طشطوش، هايل عبد المولى. أثر العولمة في الحياة المعاصرة. عمان: دار البداية، 2014.

20) عباس، محمود طارق. مجتمع المعلومات الرقمي. القاهرة: المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2004.

21) العيب فوزي، خلفة نصير."رهانات تجسيد الإدارة الإلكترونية بالجزائر وإنعكاساتها على تحقيق جودة الخدمة"، تحرير عماد لبيد، بلال موازي،**رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع الأفاق التحديات**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021.

22) الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة من منظور كلي في البُنية والتحليل. عمان: دار المسيرة، 2001.

23) قنديلجي، عامر. البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات. عمان: دار اليازوري العلمية، 1999.

24) كافي، يُوسف مصطفى. الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية. سوريا: دار ومؤسسة رسلان، 2009.

25) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. الرقمنة وحماية التراث الرقمي. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2016.

26) المشهداني، سعد سلمان. منهجية البحث العلمي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.

27) الوادي محمود حسين، الوادي بلال محمود. المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.

28) يحيي زكرياء، الرمادي إبراهيم. رقمنة المكتبات الجامعية. الآداب نموذجًا– دراسة تخطيطية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013.

- **<u>الرسائل والأطاريح العلمية</u>:**

29) أرفيس، سمية، قيمر شيماء. دور الرقمنة في تخفيض التكاليف في مؤسسة التعليم العالي ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 2021/2020.

30) أمحمدي بختة، سهام حيرش. دور الرقمنة في تحسين أداء المرافق العمومية للهيئات المحلية، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.

31) باشيوة، سالم. الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، مذكرة ماجيستير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2008/2007.

32) براهيمي، وليد. سياسة التعليم العالي وإنعكاساتها على التنمية الإقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة سعيدة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

33) بعداش، بلقاسم. دور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.

34) بن أسباع، حسان. سياسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة . جامعة بسكرة : كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014/2013.

35) بن زعمة، عبد القادر. الحكومة الإلكترونية كأداة للتطوير الإداري بالإدارة المحلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007.

36) بن عويدة، نجوى. التعليم العالي في الجزائر بين واقع الإصلاحات ومتطلبات التنمية البشرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة سطيف : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

37) بن عيسى رضوان، معمري يونس. واقع عملية الرقمنة في الجامعة الجزائرية ، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة أم البواقي : كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2020/2019.

38) بوطيبة، فيصل. العائد من التعليم العالي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة تلمسان : كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 2010/2009.

39) تركي، لمياء. الرقمنة الإدارية ودورها في تطوير العلاقات العامة داخل المؤسسة الجامعية، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2019/2018.

40) تمرابط، ياسمين. دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية ، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة أم البواقي : كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.

41) تونسي، نور الهدى. دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التطوير التنظيمي، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة أم البواقي: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسييؤ، 2021/2020.

42) جبار، هواري. إتجاهات هيئة التدريس نحو إستخدام التكنولوجية الرقمية في التعليم العالي ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة سعيدة : كلية الآداب واللُّغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية، 2013/2012.

43) حديبي، شيماء. إسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة المسيلة : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019.

44) حططاش، عبد الحكيم. دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة سطيف01 : كلية العلوم الإقتصادية والعلوم والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.

45) حلجاوي، مريم. واقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة تلمسان : كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2016/2015.

46) رباب، مكي. الرقمنة كآلية لتطوير الإدارة العمومية ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.

47) زرزور، أحمد. تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة : كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، 2006/2005.

48) زرمان، عبد الكريم. نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الأستاذ الجامعي ، مذكرة ماجيستير غير منشورة . جامعة باتنة : كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، 2004/2003.

49) سعدون، أمينة. سياسات إصلاح التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، 2020/2019.

50) سعودي، طارق. مدى جودة خريجي مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة أم البواقي : كلية الآداب واللغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية، 2012/2011.

51) سلامي، خديجة. دور ومكانة الأساتذة الجامعيين من خلال إصلاح التعليم العالي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجلفة : كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2018/2017.

52) عماري، سمير. دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.

53) فايد يمينة، أسماء قلمين. واقع إستخدامات وإتجاهات رقمنة الإدارة العمومية وتأثيرها على أداء الموظفين، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.

54) لمقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح. الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة الوادي : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

55) مهري، سهيلة. المكتبة الرقمية في الجزائر، دراسة الواقع وتطلعات المستقبل ، مذكرة ماجيستير غير منشورة .جامعة قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2006/2005.

56) نمور، نوال. كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي ، مذكرة ماجيستير غير منشورة . جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.

57) هارون، أسماء. التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة سطيف02: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2020/2019.

58) يُوسف، أيمن. تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية ، مذكرة ماجيستير غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، 2008/2007.

- **الوثائق الغير منشورة:**

59) وثائق متحصل عليها من طرف مصلحة الإعلام والإتصال بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بتاريخ 2022/05/23.

المقالات:

- **المجلات:**

60) بابا عربي، مسلم. " محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، " مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد.06 (جانفي2012)، ص ص. 305-320.

61) بطاطا سفيان، بعداش عبد الكريم. " مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة تقييمية ومقارنة بتونس والمغرب بإستعمال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، " مجلة الإصلاحات الإقتصادية والتكامل في الإقتصاد الدولي، المجلد.14، العدد.01 (أفريل2020)، ص ص. 413-427.

62) بوطرفة عواطف، عقابي أمال. " بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي"، مجلة أبحاث، المجلد.06 (جوان2021)، ص ص. 422-427.

63) جلول، أحمد. " بعض مشكلات التكوين الجامعي بالجزائر الحلول والإقتراحات،" مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد.23 (سبتمبر2007)، ص ص. 16-27.

64) سدوس رُميسة، بن السبتي عبد المالك. " المنصة الجزائرية للمجلات العلميةASJP ودورها في ترقية النشر الجامعي، " مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد.01 (جوان2020)، ص ص. 238-262.

65) السلامي فاطمة، أخدجو فاطمة. "التعليم عن بعد رصد وتخطيط"، Revue linguistique et Référentiels Interculturels، المجلد.02 العدد.02 (دسيمبر2021)، ص ص. 344-349.

66) شاهد إلياس، عرابة الحاج، عبد النعيم دفرور " تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، " المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد.03 (ديسمبر2016)، ص ص. 121-135.

67) عايدي، جمال. " الرقمنة وآثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد.16، العدد.01(2022)، ص ص.574-588.

68) علي مصطفى على نجلاء. " فاعلية التعليم المدمج بإستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية مهارات التفكير الناقد والإتجاه نحو التعلم لدى طلاب جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد.02، العدد.28 (ديسمبر2018)، ص ص. 77-100.

69) عماري، سمير." صعوبات تطبيق الإدارة الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد.17 (2017)، ص ص. 71-89.

70) غراف، نصر الدين. " التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية "، مجلة RIST، مجلد.19، العدد.02 (نوفمبر2011)، ص ص. 59-81.

71) قدواح، منال. " مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار إستراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية2013 بين النظرية والتطبيق، " مجلة العلوم الإنسانية، العدد.47 (جوان2017)، ص ص.43-58.

72) قرشي خالد، لواج منير، جبلي حسيبة. " إستراتيجية الجزائرية الإلكترونية، " مجلة الإدارة للبحوث والدراسات، العدد.04 (2013)، ص ص. 83-112.

73) كادي زين الدين، خديجة خديم. "النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL والبحث العلمي، الإستخدامات والرهانات": دراسة حالة جامعة واهران1 أحمد بن بلة، ***مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية***، المجلد.07، العدد.03 (ماي2022)، ص ص .363-378.

74) محمد الزين باركة، مسعودي عبد الكريم. " تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير، " المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد.05 (ديسمبر2015)، ص ص. 5-21.

75) ولاء صقر، عبد الله. " التعليم المدمج حلقة وصل بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني(دراسة تحليلية)"، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد.07 (جويلية2014)، ص ص. 13-20.

- **المؤتمرات والندوات العلمية:**

76) براي نوردين، بلغيث صبرينة، "أنماط ومصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر" مداخلة قدمت للملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (جامعة تبسة 02 و03 ماي 2018).

77) عز الدين مبرك، "الرقمنة من المنظور التقني" مداخلة قدمت للملتقى الوطني حول دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، (جامعة الجزائر 01 مارس2020).

78) محمد أحميداتو، "سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي"، مداخلة قدمت للملتقى الوطني حول دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، (جامعة الجزائر 01 مارس2020).

79) مختارية شيباني، "مستقبل الجامعة الجزائرية في التحول إلى التعليم العالي الإلكتروني– الواقع والآفاق–" مداخلة قدمت للملتقى الدولي الإفتراضي حول الرقمنة ضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، (جامعة بومرداس 21 و 22 فيفري2021).

80) الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في في الوطن العربي حول نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، (الجزائر 26،27 و 28 ديسمبر2021).

- **المحاضرات:**

81) بن بوزيد، هجيرة.محاضرات في تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الجزائر،2021.

ب- باللغة الأجنبية:

1-EN FRANÇAIS :

*** ARTICLES :**

*** REVUES :**

82) Berouchou Zineddine, Berkane Youcef. " La Mise en Place du système L.M.D en Algerie: entre la necessite d une reforme et les difficultes de terrain " ,Revue des sciences economiques et de gestion, N°.07 (2007), p p. 1-14.

83) Mohamed Belkacem Fazia, zouaghi Samaia, Abdelkader Lebbaz. "La Numerisation de l' administration publique en Algérie",journal of international economy ang Globalization, Vol.03 N°.02 (juin2020), p p. 19-29.

2-IN ENGLISH :

- **ARTICLES :**

84) Bassiouny, Aymen Yahia. "Search title Procedures for transferring documents from paper to digital format :An analytical study", The international journal of informatics, Media and communication Technology, Vol .02, N°.02 (May2020), p p. 23-36.

85) Khan Saima, Khan Shazia, Atab Mohsina. " Digitization Its impact on economy, International Journal of digital Library", Vol.05، N°.02 (June2005), p p. 138-149.

ج- المراجع الإلكترونية:

- **مقالات علمية باللغة العربية:**

86) برعي، مَنى." مفهوم الإدارة الإلكترونية وتعريفها"، في:
https://mhtwyat.com/. تاريخ الإطلاع: (2022/04/09) على الساعة 03:22.

87) النابلسية، دعاء. " تكنولوجيا المعلومات والإتصالات تعريفها ومجالاتها" ، في:
https://mhtwyat.com/. تاريخ الإطلاع: (2022/04/09). على الساعة 03:46.

88) بن تركي، خالدة. "توجه التعليم بعد الإستقلال أفشل المخطط الفرنسي في محو الشخصية الوطنية،" في:
http://www.ech-chaab.com/ar/ . تاريخ الإطلاع:(2022/04/07) على الساعة 16:25.

89) رمعُون، حسن. " الجامعة نِتاجًا للتاريخ ورهانا مؤسساتيًا: حالة الجزائر والعالم العربي"، في:

https://journals.openedition.org/insaniyat/12085. تاريخ الإطلاع: (2022/04/09)، على الساعة 17:03.

90) إسام، حنان. "ماهي رقمنة الخدمات الحكومية"، في:
https://www.almrsal.com/post/1020548. تاريخ الإطلاع: (2022/04/24)، على الساعة 10:54.

91) نجم طه، عبد العاطي. "أنواع المقابلة في البحث، المقابلة المقيدة(المقننة)"، في:
https://almerja.com/reading.php?idm=170700. تاريخ الإطلاع: (2022/05/24)، على الساعة 17:07.

- **مقالات علمية باللغة الفرنسية:**

92) Douine ، Mustafa. " Au fait qoui le G7 " ، sur: ***https://www.lefigaro.fr/international/au-fait-c-est-quoi-le-g7-20190819*** consulté:le (18/05/2022). heure 13:25.

- **IN ENGLISH:**
- **E-Books:**

93) R.A.Shallmo Daniel, A.Wiiliams Christophe. Switzerland :Springer international publishing AG,2018 , Retrieved from https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-72844-5

ملخص:

تُعد الرقمنة إحدى الآليات والوسائل التي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيات الحديثة أو تكنولوجيات الإعلام والإتصال، ومع بروز العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة أصبح تبني الرقمنة ضروري على المجتمعات والدول وهذا من أجل مواكبة التغيرات والتحولات التي مست العالم، ولكي لاتجد تلك الدول نفسها منعزلة عن العالم الخارجي وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تجسيد الرقمنة في جميع قطاعاتها ومؤسساتها، ويعتبر قطاع التعليم العالي من بين القطاعات التي تساهم الدولة في إصلاحها من خلال إدماج الرقمنة فيها والعمل على دعم وتوفير لجميع مؤسسات التعليم العالي كل المستلزمات والتجهيزات التي تضمن نجاح مشروع الرقمنة فيها، وهذا نظرًا للأهمية التي يحتلها هذا القطاع في الدولة وكونه يُمثل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

تكمن أهمية هذه الدراسة أو الموضوع بالتعريف بواقع قطاع التعليم العالي في الجزائر والتطور الذي وصل إليه من خلال دمج الرقمنة فيه، كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة الرقمنة في إصلاح وظائف التعليم العالي وهذا من خلال النظام المعلوماتي المطور المسمى "بالبروغرس" Progres وإبراز مختلف الوظائف التي يقوم بها إضافةً إلى دراسة ميدانية في المدرسة الوطنية العليا للعلو السياسية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه يوجد إهتمام كبير من طرف الطاقم الإداري والأساتذة في المدرسة في إستعمال هذه المنصة في مختلف العمليات، وهذا مثل تسجيل الطلبة والتقييم والدرجات.

الكلمات المفتاحية: قطاع التعليم العالي، الرقمنة، منصة البروغرس Progres، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

Abstract:

Digitization is one of the mechanisms and ways which depend greatly on modern technology and technology of information and communication. With the appearance of globilization which made of the world a small village, digitization transfer became necessary for societies and countries to keep on with the rest of the world, Algeria is no exception in this it is among the countries which has been trying to realize such transfer in all sectors such as higher education , Needless to emphasise the importance of higher education in the process of economic and social development.

The importance of this study lies in defining higher education in Algeria, and citing the different changes it underwent until it reached including digitization. It likewise, aims at knowing how digitization has contributed in reforming higher education functions through what is known as "Progres" platform. Moreover, we tried to be more empirical by choosing ENSSP as a case study. We concluded that there has been a growing interest both by administrative stuff and teachers in using this platform in different procedures such as: registration of students assessment and grading.

Keywords : Higher education sector, Digitization, "Progres" platform, National Higher school of political Science.

The National Higher School of Political Science

Department of public policies and comparative systems

Digitization policy as a mechanism for developping and reforming higher education sector in Algeria

-progres platform- the national higher school of political science (2017-2022)

MA. Thesis submitted within the requirements for obtaining MA.

Degree in political science (public policies)

Supervised by:

- **Pr. Lokmane Meghraoui**

Submitted by:

- **Yacine Louani**

The board of defence

Academic rank	Affiliated institution	Role
Dr. Hadjira Ben Bouzid	University of Algiers 2	President
Pr. Lokmane Meghraoui	National Higher School of Political Science	Supervisor
Dr.Warda Ben Bekheita	National Higher School of Political Science	Examiner

Academic year: 2021/2022